الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــة التـجـــــــــارة
ماجستير اقتصاديات التنميـــــــــة

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Development Economics

العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في فلسطين

تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي

The Interrelations among the Economic Sectors in Palestine: Estimation and Analysis by Vector Auto-Regression (VAR)

إِعدَادُ البَاحِثِ

سائد رفيق حسن المدهون

إِشرَافُ

الأستاذ الدُكتُور

محمد إبراهيم مقداد

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي اقتصاديات التنمية بِكُلِيةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

يونيو/2016م – رمضان/1437هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في فلسطين

تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي

The Interrelations among the Economic Sectors in Palestine: Estimation and Analysis by Vector Auto-Regression (VAR)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	سائد رفيق المدهون	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2016/06/26	التاريخ:

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقدير وتحليل حجم العلاقات التشابكية المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين، وتحديد أهم القطاعات الرائدة المسيطرة على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من خلال تقدير حجم تأثير وتأثر كل قطاع اقتصادي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى استناداً إلى حجم القيمة المضافة لكل قطاع اقتصادي، بالإضافة إلى إبراز حجم تأثير التشابكات الاقتصادية القطاعية على إجمالي حجم الاستثمار في فلسطين.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن باستخدام أدوات التحليل القياسي، حيث اعتمدت الدراسة على بيانات سلاسل زمنية ربعية للفترة 1994-2015 لمتغير معدل النمو في القيمة المضافة لخمسة قطاعات اقتصادية رئيسية اشتملت على: الصناعة، الزراعة، الإنشاءات، التجارة، والخدمات، وكذلك لمتغير إجمالي حجم الاستثمار. وتم تطبيق طريقة متجه الإنحدار الذاتي (VAR) بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختباري دكي-فولر وفيليب-بيرن.

وخلصت الدراسة من خلال تحليل السلوك الحركي للنموذج باستخدام دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل إلى ضعف تأثير وتأثر القطاعات الاقتصادية الرئيسية ببعضها البعض، مما يدل على أن العلاقات التشابكية المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في فلسطين ضعيفة، بالإضافة إلى عدم وجود قطاع رائد في الاقتصاد الفسطيني، كذلك أشارت النتائج إلى أن تأثير التشابكات القطاعية الاقتصادية على إجمالي حجم الاستثمار في فلسطين كانت محدودة.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية من خلال تبني وتطبيق خطط تنموية تسهم في تعزيز علاقات التكامل الأمامي والخلفي بين مختلف القطاعات الاقتصادية والعمل على توجيه الاستثمارات التي تعزز هذه العلاقات، العمل على ربط قطاعات الإنتاج السلعي ببعضها البعض، وضع استراتيجية متكاملة تهدف إلى استغلال كافة الموارد المتوفرة والمستوردة بما يؤدي إلى إيجاد وخلق قطاعات اقتصادية رائدة في الاقتصاد الفلسطيني، ضرورة اعتماد المنتجات الوطنية المختلفة في كافة العمليات الاقتصادية، والتركيز على تطوير الموارد الاقتصادية الذاتية.

Abstract

The study aims at estimating and analyzing the size of interrelations and entanglements among the major economic sectors in Palestine, identifying the most important leading sectors in control of the Palestinian Gross Domestic Products through estimating the size of influence of every sector of the economy on and by other economic sectors based on the size of added value per economic sector. This is in adittion to highlighting the size of the impact of the economic sectors entanglements on the total volume of investment in Palestine.

The study used the comparative, descriptive analytical approach to conduct this study. It also used the standard analytical tools and depended on the data collected on quarterly time series from 1994 to 2015 for the value added variable of five major economic sectors which are: industry, agriculture, construction, commerce and services. The data was also collected for the total volume of investment. Vector Auto-Regression (VAR) was applied after ensuring the stability of time-series variables using experimental Dickey -Fuller and Philip-Byrne.

The study concluded, through analyzing the kinetic behavior of the model using the impulse response function, the weakness of the impact among the key economic sectors. This indicates that the interrelations among the economic sectors in Palestine are weak. This is in addition to the absence of a leading sector in the Palestinian economy. The results also indicated that the impact of sectorial economic entanglements on the total volume of investment in Palestine was limited.

The study ended with some of recommendations, the most important of which are: there is a need to strengthen the interrelations among the sectors of the economy through the adoption and implementation of developmental plans that contribute to the promotion of the forward and backwards linkages among the various economic sectors and working hard to strengthen these relations. There is also a need for linking goods' production sectors to each other and designing an integrated strategy to use all available resources and imported ones so as to find and create the leading economic sectors in the Palestinian economy. There is also a need to use the various national products in all economic processes, and focus on developing our own economic resources.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُون*ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُون*ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُون﴾

[يوسف: 47-49]

ٱلإِهدَاْءُ

إلى روح معلّمي الأول... والدي الحبيب – رحمه الله –

إلى مشكاة النور... أمي الغالية أمد الله في عمرها

إلى رفيقة الدرب... مَن شجعتني على مواصلة مسيرتي العلمية زوجتي العزيزة

إلى مهجة الفؤاد... من تحملوا انشغالي عنهم، أبنائي الأعزاء فهم شمعة تضيء حياتي

إلى سندي في هذه الحياة... أخواتي الكريمات وأخوتي الأعزاء.

شكرٌ وتقديرٌ

بدايةً فإن لله الشكر والحمد والثناء الحسن على توفيقه لي في إنجاز هذا البحث.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير **للمشرف الفاضل الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم مقداد** لقبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى توجيهاته واقتراحاته البناءة والتي كان لها الأثر الكبير في إنجاز البحث.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وتنقيحها **الدكتور خليل النمروطي** مناقشاً داخلياً **والدكتور نسيم أبو جامع** مناقشاً خارجياً.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان **للدكتور محمد الراعي** على المساعدة في اختيار موضوع البحث، بالإضافة لإمدادي بكل ما يلزم لإنجاحه.

أخيراً، فإنني أقدر عالياً جهود الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عبر توفير البيانات اللازمة لإجراء هذا البحث.

والله ولي التوفيق

الباحث

سائد المدهون

فهرس المحتويات:

إقـــــــرار ..... ب

الملخص ..... ت

Abstract ..... ث

ألإهدَاْءُ ..... ح

شكرٌ وتقديرٌ ..... خ

فهرس المحتويات ..... د

فهرس الجداول ..... س

فهرس الأشكال ..... ش

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

1.1 المقدمة 1

1.2 مشكلة الدراسة 2

1.3 أهداف الدراسة 3

1.4 أهمية الدراسة 3

1.5 حدود الدراسة 4

1.6 فرضيات الدراسة 4

1.7 منهجية الدراسة 5

1.7.1 متغيرات الدراسة 6

1.7.2 أسلوب جمع البيانات 7

1.7.3 أسلوب تحليل البيانات 8

1.8 الدراسات السابقة 8

1.8.1 الدراسات المحلية 8

1.8.2 الدراسات العربية 14

1.8.3 الدراسات الأجنبية 16

1.9 التحليل والتعقيب على الدراسات السابقة 18

1.9.1 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 19

1.9.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة 20

الفصل الثاني: واقع القطاعات الاقتصادية في فلسطين 22

2.1 المقدمة 22

2.2 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1994م-2015م 23

2.3 مساهمة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي 27

2.4 واقع القطاع الصناعي في فلسطين 29

2.4.1 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 30
2.4.2 القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للقطاع الصناعي.....32
2.4.3 عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة 33
2.4.4 التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في فلسطين.....34
2.5 واقع القطاع الزراعي في فلسطين.....39
2.5.1 مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 40
2.5.2 القيمة المضافة للقطاع الزراعي 41
2.5.3 مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب الأيدي العاملة.....42
2.5.4 التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في فلسطين 43
2.6 واقع قطاع الإنشاءات في فلسطين.....46
2.6.1 مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي 46
2.6.2 القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع الإنشاءات.....48
2.6.3 عدد المؤسسات العاملة في قطاع الإنشاءات ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة.....49
2.6.4 التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع الإنشاءات في فلسطين 50
2.7 واقع قطاع التجارة في فلسطين.....51
2.7.1 التجارة الداخلية الفلسطينية 51
2.7.2 التجارة الخارجية الفلسطينية 56
2.8 واقع قطاع الخدمات في فلسطين.....58
2.8.1 مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.....59
2.8.2 القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع الخدمات 60
2.8.3 عدد المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة 61
2.8.4 التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع الخدمات في فلسطين.....61
2.9 الخلاصة.....63
الفصل الثالث: العلاقاتُ التشابكيةُ بين القطاعات الاقتصادية - مفهومُها وأهميتُها 66
3.1 المقدمة.....66
3.2 مفهوم العلاقات القطاعية التشابكية 66
3.3 العلاقات التشابكية وجداول المدخلات والمخرجات.....67
3.4 حالات التشابك الاقتصادي.....68
3.4.1 حالة التشابك الكامل 68
3.4.2 حالة التشابك العشوائي 68
3.4.3 حالة التشابك المتدرج الجزئي.....68
3.4.4 حالة التشابك المتدرج الكامل.....69
3.4.5 حالة التخصيص الكامل 69

3.5 منهجية قياس مؤشرات التشابك الاقتصادي 70
3.5.1 كيفية قياس روابط الجذب الأمامية 71
3.5.2 كيفية قياس روابط الجذب الخلفية 71
3.6 تشخيص القطاعات الرائدة في الاقتصاد 71
3.7 الخلاصة 74
الفصل الرابع: دور خطط التنمية الاقتصادية في خلق الترابطات القطاعية في فلسطين 76
4.1 المقدمة 76
4.2 مفهوم التنمية في فلسطين 77
4.3 أهداف واستراتيجيات خطط التنمية في فلسطين 77
4.4 المبادرات والخطط التنموية في فلسطين 78
4.4.1 المبادرات والخطط التنموية في فلسطين قبل اتفاقية أوسلو 78
4.4.2 المبادرات والخطط التنموية في فلسطين بعد اتفاقية أوسلو 80
4.5 المراجعة العامة للخطط الفلسطينية ودورها في الترابطات القطاعية 98
4.6 التوصيات لخطط التنمية في فلسطين 99
الفصل الخامس: منهجية وأساليب تقدير العلاقات التشابكية باستخدام متجه الانحدار الذاتي 104
5.1 المقدمة 104
5.2 متغيرات وبيانات الدراسة 105
5.3 الإطار القياسي للدراسة والأساليب الإحصائية 106
5.3.1 اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) 106
5.3.2 اختبارات التكامل المشترك (Co-integration tests) 107
5.3.3 نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regressive Model -VAR) 108
5.3.4 السلوك الحركي لنموذج متجه الانحدار الذاتي 109
5.4 الوصف الرياضي لنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR Model) 110
5.5 نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression) 111
5.6 الأدوات والاختبارات الإحصائية المستخدمة 112
الفصل السادس: نتائج تحليل السلاسل الزمنية للقطاعات الاقتصادية وبناء نموذج متجه الانحدار الذاتي 115
6.1 نتائج الإحصاء الوصفي 115
6.2 نتائج تحليل مصفوفة الارتباط 116
6.3 نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية 118
6.4 نتائج اختبار التكامل المشترك 119
6.5 اختيار عدد فترات الإبطاء لنموذج متجه الانحدار الذاتي 120
6.6 تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي 121
6.7 تحليل السلوك الحركي لنظام نموذج متجه الانحدار الذاتي باستخدام دالة الاستجابة الفورية 127

6.8 تأثير التشابكات الاقتصادية بين القطاعات على إجمالي الاستثمار 134
6.9 الخلاصة 136
الفصل السابع: النتائج والتوصيات 138
7.1 النتائج 138
7.2 التوصيات 140
7.3 االدراسات المقترحة 141
المصادر والمراجع 143
أولاً: المراجع العربية 143
ثانياً: المراجع الأجنبية 154

فهرس الجداول:

جدول (2.1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1994م-2015م) 24

جدول (6.1): أهم المقاييس الإحصائية للمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة (بالمليون دولار أمريكي) 115

جدول (6.2): مصفوفة الارتباط بين كل زوج من أزواج متغيرات الدراسة 117

جدول (6.3): نتائج اختبارات السكون لمتغيرات الدراسة 118

جدول (6.4): نتائج اختبار التكامل المشترك بين القطاعات الاقتصادية بطريقة (جوهانسون) 119

جدول (6.5): نتائج اختبار التكامل المشترك بين القطاعات الاقتصادية وحجم الاستثمار بطريقة (جوهانسون) 120

جدول (6.6): تحديد عدد فترات الإبطاء اللازمة لتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي 121

جدول (6.7): تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي 123

جدول (6.8): استجابة قطاع الزراعة للصدمات في القطاع نفسه وفي القطاعات الأخرى 128

جدول (6.9): استجابة قطاع الإنشاءات للصدمات في القطاع نفسه وفي القطاعات الأخرى 129

جدول (6.10): استجابة قطاع الصناعة للصدمات في القطاع نفسه وفي القطاعات الأخرى 129

جدول (6.11): استجابة قطاع الخدمات للصدمات في القطاع نفسه وفي القطاعات الأخرى 130

جدول (6.12): استجابة قطاع التجارة للصدمات في القطاع نفسه وفي القطاعات الأخرى 131

جدول (6.13): نتائج دراسة تأثير التشابكات الاقتصادية بين القطاعات على حجم الاستثمار 134

فهرس الأشكال:

شكل (2.1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي (1994م-2014م).....27

شكل (2.2): متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي (1994م-2014م) 28

شكل (2.3): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.....31

شكل (2.4): القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للقطاع الصناعي 32

شكل (2.5): عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة 34

شكل (2.6): مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.....41

شكل (2.7): القيمة المضافة لقطاع الزراعة 41

شكل (2.8): مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب الأيدي العاملة 42

شكل (2.9): مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي 47

شكل (2.10): القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع الإنشاءات 48

شكل (2.11): عدد المؤسسات العاملة في قطاع الإنشاءات ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة 49

شكل (2.12): مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي.....52

شكل (2.13): القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع التجارة الداخلية 53

شكل (2.14): عدد المؤسسات العاملة في قطاع التجارة الداخلية ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة 54

شكل (2.15): إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية 57

شكل (2.16): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.....59

شكل (2.17): القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع الخدمات 60

شكل (6.7): دوال الاستجابة الفورية لنموذج متجه الانحدار الذاتي للقطاعات الاقتصادية 133

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يعتبر إطار التكامل الاقتصادي من الموضوعات المهمة التي تحتل أولوية لدى متخذي القرارات في دول العالم المختلفة نظراً لأهميته في خلق القيم الاقتصادية وتحفيز معدلات النمو والاستثمار في الاقتصادات الحديثة. تعتبر العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية أحد أشكال التكامل الاقتصادي المهمة التي تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني بمكوناته المختلفة. ويعتبر التركيز على علميات الاستثمار المختلفة وسبل جذب هذه الاستثمارات داخل الاقتصادات الوطنية من القضايا المهمة التي تلقى اهتمام صناع القرار الاقتصادي سواءً على المستوى المحلي أو الخارجي بهدف معالجة الاختلالات المتراكمة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني والمتمثلة في معضلتي البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينة والتي بلغت نسبتها 26.6% و 25.8% على التوالي خلال العام 2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م).

لقد شرعت السلطة الفلسطينية منذ قيامها بإقرار القوانين والإجراءات التي تهدف إلى جذب وتسهيل الاستثمار بداية من قانون تشجيع الاستثمار ومروراً بقانون المدن الصناعية، وقانون الصناعة، وغيرها من القوانين الاقتصادية الهادفة إلى تحفيز عجلة الاستثمار، من أجل المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني وتخفيض حجم الانكشاف الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني والمتمثل في العجز الهيكلي بموازنات السلطة الفلسطينية منذ قيامها حتى الآن، وضعف قدرة القطاعات الاقتصادية في التأثير بمتغيرات الاقتصاد الفلسطيني نظراً للعديد من العوامل المتمثلة في الاحتلال الاسرائيلي ودوره في الحد من قدرة القطاعات الاقتصادية من التطور، بالإضافة إلى العوامل الذاتية الخاصة بضعف القدرة على التخطيط الاقتصادي لدى صناع القرار وضعف إمكانات تطبيق الخطط التنموية المُقَرَّة منذ قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994م بدءاً من البرنامج الإنمائي العام للاقتصاد الوطني الفلسطيني وانتهاءً بخطة التنمية الوطنية عام 2016م.

إن كل هذه المتغيرات مجتمعة أدت إلى ابتعاد الاقتصاد الفلسطيني عن مفهوم الاقتصاد السِّلَعِي إلى مفهوم الاقتصاد الخَدَمِي، حيث تلاشت قدرة القطاعات الاقتصادية على التأثير في المتغيرات الاقتصادية لصالح قطاع الخدمات، حيث تشير البيانات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015م) إلى تراجع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي من 22.9% عام 1994م إلى 14.5% عام 2014م، ومساهمة القطاع الزراعي من 11.7% عام 1994م إلى 3.8% عام 2014م، هذه المؤشرات تظهر بوضوح تراجع قطاعات الإنتاج السلعي في الاقتصاد الفلسطيني لصالح قطاع الخدمات الذي بلغت مساهمته نحو 57.3% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2014م.

لذلك وبالرغم من السياسات المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية لتحفيز قطاعات الإنتاج السلعي إلا أن قطاع الخدمات بقي هو القطاع الاقتصادي الأكبر المسيطر على حجم الناتج المحلي الإجمالي على حساب قطاعات الإنتاج السلعي التي تَلْقَى اهتمام جميع دول العالم نظراً لقدرتها على خلق القيم الاقتصادية وتخفيض معدلات الفقر عبر توليد فرص العمل، لذا فإن دراسة حجم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية يعتبر من القضايا المهمة التي تهدف إلى إظهار طبيعة حركة النمو والتطور للقطاعات الخدمية والسلعية وفحص مدى وجود علاقات تكاملية بين قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي والتي تعتبر الأساس المهم في التطور الاقتصادي وخلق فرص العمل في الاقتصاد الفلسطيني.

1.2 مشكلة الدراسة

لقد عملت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها على انتهاج سياسات وطنية تنموية متنوعة تهدف إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الفلسطينية ومحاولة تعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه السياسات لم تُفلح في خلق قيم اقتصادية مؤثرة للقطاعات الاقتصادية السلعية بحيث تحقق ريادة للاقتصاد الوطني، وبالتالي بقي قطاع الخدمات هو القطاع الرئيسي المسيطر على مكونات الاقتصاد الفلسطيني على حساب قطاعات الإنتاج السلعي، والأهم من ذلك أن سيطرة هذا القطاع على المكونات الاقتصادية لم تكن سيطرة بنيوية ترتكز على علاقات تبادل حقيقية مع القطاعات الاقتصادية السلعية الأخرى، وبالتالي أصبحت سيطرة هذا القطاع على المكونات الاقتصادية هي أحد أهم أشكال تشوه الاقتصاد الفلسطيني، وعليه فإن زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي يتطلب إيجاد تشابكات وروابط اقتصادية بنيوية بين مكونات القطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمثل في السؤال الرئيسي التالي:

"**هل يوجد تشابكات اقتصادية بنيوية بين القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الفلسطيني من خلال تعزيز الاستثمار الكلي بما يدعم القطاعات الإنتاجية في قيادتها للعملية التنموية في فلسطين**"

ومن خلال السؤال الرئيسي السابق وللإجابة على هذه المشكلة الرئيسية سيتم طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1- هل يوجد علاقات تشابكية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني؟

2- هل يوجد قطاعات اقتصادية رائدة في الاقتصاد الفلسطيني؟

3- هل يوجد تأثير لطبيعة التشابكات القطاعية على إجمالي حجم الاستثمار الفلسطيني؟

4- هل نجحت خطط التنمية في فلسطين في خلق علاقات تشابكية بين القطاعات الاقتصادية لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار؟

1.3 أهداف الدراسة

يعتبر الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إبراز حجم العلاقات التشابكية المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين وقياس مدى ارتباط إجمالي حجم الاستثمار بحجم العلاقات الاقتصادية التشابكية. بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى والمتمثلة في:

1- التعرف على واقع القطاعات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين وتحديد أهم القطاعات الرائدة المسيطرة على الناتج المحلي الإجمالي.
2- تقدير حجم تأثير وتأثر كل قطاع اقتصادي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى استناداً إلى حجم القيمة المضافة لكل قطاع اقتصادي.
3- إبراز حجم تأثير التشابكات الاقتصادية القطاعية على إجمالي حجم الاستثمار في فلسطين.
4- التعرف على دور خطط التنمية الاقتصادية المعتمدة في خلق وتعزيز العلاقات الاقتصادية التشابكية بين القطاعات الرئيسية في فلسطين.

1.4 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال تركيزها على المحاور التالية:

- إبراز حجم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛ ومدى ارتباط هذه القطاعات ذاتياً ببعضها البعض بما يساهم في خلق حلول عملية للمعضلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني والتي من أهمها خلق فرص عمل لآلاف العاطلين عن العمل في فلسطين.

- توجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز قطاعات الإنتاج السلعي وضرورة إرتباط هذه القطاعات بقطاع الخدمات، حيث أصبحت قطاعات الإنتاج السلعي محل اهتمام معظم الدول نظراً لأهميتها في خلق فرص عمل تحد من معدلات البطالة ومساهمتها الحقيقية في النمو الاقتصادي.
- تزويد الباحثين والمهتمين والخبراء وصناع القرار وواضعي السياسات الاقتصادية والتنموية الفلسطينية بالمعلومات المهمة التي تساعدهم في وضع هذه السياسات واختيار استراتيجية التنمية المناسبة وفقاً لرؤية ممنهجة تستند إلى حقائق موضوعية مستخلصة من المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية.
- تزداد أهمية الدراسة في ضوء ندرة الدراسات المنهجية التطبيقية السابقة حول الموضوع –حسب علم الباحث– والتي استخدمت نموذج متجه الانحدار الذاتي لتحديد العلاقات التشابكية المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين.

1.5 حدود الدراسة

الحدود المكانية: تشمل الدراسة الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة بإستثناء مدينة القدس وذلك لعدم توفر البيانات.

الحدود الزمنية: تشمل الفترة الزمنية من عام 1994 إلى عام 2015، أي منذ نشأة السلطة الفلسطينية.

1.6 فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى:** يوجد تأثيرات متبادلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين (الصناعة، الزراعة، الإنشاءات، التجارة، الخدمات).

ويتفرع من الفرضية الأولى خمسة فرضيات فرعية هي:

1. يوجد تأثيرات متبادلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعة، الإنشاءات، التجارة، الخدمات).
2. يوجد تأثيرات متبادلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة، الإنشاءات، التجارة، الخدمات).

3. يوجد تأثيرات متبادلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين قطاع الإنشاءات والقطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة، الزراعة، التجارة، الخدمات).
4. يوجد تأثيرات متبادلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين قطاع التجارة والقطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة، الزراعة، الإنشاءات، الخدمات).
5. يوجد تأثيرات متبادلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين قطاع الخدمات والقطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة، الزراعة، الإنشاءات، التجارة).

- **الفرضية الثانية:** يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين حجم العلاقات التشابكية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية وإجمالي الاستثمار في فلسطين.

ويتفرع من الفرضية الثانية خمسة فرضيات فرعية هي:

1. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين حجم العلاقات التشابكية لقطاع الصناعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وإجمالي الاستثمار في فلسطين.
2. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين حجم العلاقات التشابكية لقطاع الزراعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وإجمالي الاستثمار في فلسطين.
3. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين حجم العلاقات التشابكية لقطاع الإنشاءات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وإجمالي الاستثمار في فلسطين.
4. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين حجم العلاقات التشابكية لقطاع التجارة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وإجمالي الاستثمار في فلسطين.
5. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين حجم العلاقات التشابكية لقطاع الخدمات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وإجمالي الاستثمار في فلسطين.

1.7 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن باستخدام أدوات التحليل القياسي من أجل تحقيق الأهداف المحددة، حيث أن المنهج الوصفي التحليلي يعتبر الأكثر استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ولأنه يناسب الظاهرة موضوع البحث، وهو المنهج الذي يستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محدودة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية.

فالمنهج الوصفي التحليلي تم استخدامه في الإطار النظري الخاص بموضوع البحث، حيث تم تحديد واقع القطاعات الاقتصادية في فلسطين و إجمالي حجم الاستثمارات في هذه القطاعات، وصف مفهوم العلاقات الاقتصادية التشابكية بين القطاعات، ودور الخطط الاقتصادية المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية من أجل خلق الترابطات القطاعية وتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً القطاعات الإنتاجية ومدى قدرتها على الوصول إلى الأهداف التي صممت من أجلها، وتم توصيف التوجهات العملية التي يجب تطبيقها في ضوء نتائج الدراسة والتي تدعم ترسيخ مفهوم الاعتمادية المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية من أجل تعزيز القيم الاقتصادية المضافة لكافة القطاعات الاقتصادية وتطوير العلاقات الاقتصادية فيما بينها اعتماداً على منهجية التكامل الاقتصادي القطاعي الأمامي والخلفي وما له من دور مهم في حفز معدلات النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للمنهج التحليلي القياسي الكمي فقد تم استخدامه في بناء نموذج اقتصادي متكامل لقياس حجم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية من ناحية، وحجم تأثير التشابكات الاقتصادية على إجمالي حجم الاستثمار من ناحية أخرى، لذا فإن الباحث لجأ إلى بناء نموذج قياسي معتمداً على بيانات سلسلة زمنية ربع سنوية (Quarterly) من مصادرها الرسمية، والتي تمثلت في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، وتوفرت بيانات الدراسة خلال الفترة (1994–2015 الربع الثاني) بشكل كامل لجميع المتغيرات ما عدا متغير الاستثمار، فقد كانت بيانات الاستثمار في العام 2010 غير متوفرة، لذا فقد تم تقديرها باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة (Moving Average)، وبذلك تصبح عدد المشاهدات المتوفرة للتحليل الإحصائي (86) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

ويعد السبب في اختيار هذه الفترة إلى توفر البيانات منذ نشأة السلطة الفلسطينية من ناحية وحاجة النموذج المستخدم إلى سلسلة زمنية طويلة نسبياً، وقد تم مراعاة المتطلبات التقديرية من حيث تجهيز البيانات وعدد المشاهدات لمتغيرات الدراسة. واستخدمت الدراسة في تقدير النموذج القياسي طريقة متجه الانحدار الذاتي غير المقيد (Vector Auto–Regression – VAR) وذلك بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

1.7.1 متغيرات الدراسة

تمثلت متغيرات الدراسة بالقيم المضافة للقطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، الإنشاءات، التجارة، الخدمات) بالإضافة لمتغير إجمالي حجم الاستثمار، حيث تقوم فكرة متجه الانحدار

الذاتي على اعتبار نفس المتغير تابعاً واعتباره مستقلاً عند إدخاله إلى النموذج، فجميع متغيرات الدراسة الخاصة بالقيم المضافة للقطاعات الاقتصادية تم إدخالها على أنها متغيرات مستقلة وإعادة إدخالها باعتبارها متغيرات تابعة بهدف قياس حجم التشابك الاقتصادي بين كل متغير والمتغيرات الأخرى، وعند استخلاص حجم التشابك المتمثل في حجم التداخل أو التفاعل بين المتغيرات المتمثلة في القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية تم اعتبار حجم التفاعلات على أنها متغيرات مستقلة، واعتبار حجم الاستثمار على أنه متغير تابع وإجراء تحليل للانحدار المتعدد يقيس تأثير حجم التفاعل بين القطاعات الاقتصادية (المتغيرات المستقلة) وبين حجم الاستثمار باعتباره المتغير التابع.

المتغير التابع: إجمالي الاستثمار معبراً عنه ب Ti، ويقاس بالمليون دولار أمريكي سنوياً.

المتغير المستقل: مستوى العلاقات التشابكية والتي تقاس من خلال استخدام متجه الانحدار الذاتي غير المقيد لمعدل نمو القيمة المضافة للقطاعات الإقتصادية التالية:

- معدل النمو في القيمة المضافة للقطاع الزراعي (AG)؛
- معدل النمو في القيمة المضافة للقطاع الصناعي (MI)؛
- معدل النمو في القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات (CO)؛
- معدل النمو في القيمة المضافة لقطاع الخدمات (SE)؛
- معدل النمو في القيمة المضافة للقطاع التجاري (TR).

تحديد شكل النموذج الإحصائي:

$$AG=a0+a1MI+a2CO+a3SE+a4TR+u1 \quad ...1$$
$$MI=b0+b1AG+b2CO+b3SE+b4TR+u2 \quad ...2$$
$$CO=d0+d1MI+d2AG+d3SE+d4TR+u3 \quad ...3$$
$$SE=e0+e1MI+e2CO+e3AG+e4TR+u4 \quad ...4$$
$$TR=f0+e1MI+e2CO+e3SE+e4AG+u4 \quad \ldots5$$

1.7.2 أسلوب جمع البيانات

تم جمع بيانات سلاسل زمنية ربعية للفترة 1994– 2015 الربع الثاني، منشورة في الهيئات الحكومية وأهمها: التقارير والإحصاءات الدورية التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، والدراسات والتقارير التي نشرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كذلك تم معالجة الإطار النظري من خلال الكتب، والدراسات

العلمية المحكّمة في مجموعة من المراجع والمجلات العلمية المحلية والإقليمية والدولية، والدوريات، والمقالات، والرسائل الجامعية والإصدارات الرسمية المحلية والعربية والدولية.

1.7.3 أسلوب تحليل البيانات

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن في تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EVIEWS. V9) وبرنامج (Microsoft Excel) لتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحليل البيانات.

وتم بناء نموذج قياسي معتمداً على بيانات سلسلة زمنية ربعية للفترة 1994-2015 الربع الثاني، مستخدماً طريقة متجه الانحدار الذاتي غير المقيد Vector Auto-Regression (VAR) وذلك بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بهدف تحديد حجم التشابكات والترابطات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ بالإضافة إلى استخدام تحليل الانحدار المتعدد بهدف قياس تأثير حجم التفاعل بين القطاعات الاقتصادية وبين إجمالي حجم الاستثمار في فلسطين،

1.8 الدراسات السابقة

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت مواضيع التنمية الاقتصادية والاستثمار سواءً على المستوى الفلسطيني أو على المستوى العربي والدولي، إلا أن هناك ندرة في الدراسات المتعلقة بالتشابكات بين القطاعات الاقتصادية في فلسطين، حيث أن الدراسات المتوفرة تقتصر على معالجة قضايا التكامل الأمامي أو الخلفي داخل القطاع نفسه. وسوف نتناول هنا الدراسات ذات العلاقة على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي ومن أهمها:

1.8.1 الدراسات المحلية

تناولت الدراسات المحلية مواضيع مختلفة تناقش واقع القطاعات الاقتصادية ومفهوم التنمية والنمو الاقتصادي وطبيعة الخطط التنموية التي تم اتباعها في فلسطين، مع تحليل نقدي للخطط التنموية وتشخيص لواقع السياسات التنموية الفلسطينية. كما تطرقت إحدى الدراسات لعلاقات التكامل الأمامي والخلفي داخل فروع القطاع الصناعي الفلسطيني، إلا أن الدراسات المحلية لم تبحث بالتشابكات والتأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كمكونات مستقلة. لذلك لجأ الباحث إلى إدراج مجموعة من الدراسات السابقة المحلية الأقرب لموضوع الدراسة ومن أهمها:

1. **(الزين، 2013م) "الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995م-2010م)".**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مجالات وظروف الاستثمار الأجنبي وتقييم مدى مساهمته في تمويل التنمية الاقتصادية، وقد تم بناء نموذج قياسي يبين مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية ونموذج يبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كلٍ من: الإنفاق الحكومي، والبطالة.

وقد توصلت الدراسة إلى تدني حجم الاستثمار بسبب معوقات تتعلق بالمناخ الاستثماري بشكل عام، و أن الاحتلال الإسرائيلي الذي يحول دون تطور البيئة الاستثمارية في فلسطين كما تبين نتائج التحليل القياسي أن الاستثمار الأجنبي ليس له تأثير على التنمية الاقتصادية، ويرجع ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي إلى عدم الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير على نسبة البطالة و الإنفاق الحكومي.

2. **(سماره، 2013م) "المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني".**

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على المساعدات الخارجية وأنواعها ومزاياها وعيوبها، والنظر إلى الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة السلطة الفلسطينية، وما هي طرق إدارة المساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية، وما هي شروطها ومصادرها، وماهو تقدير حجم المساعدات الخارجية وتطورها، وكذلك هدفت إلى بيان أثر المساعدات الخارجية على نمو الاقتصاد الفلسطيني من خلال المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية المختلفة.

و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المساعدات الخارجية أثّرت إيجاباً على الناتج المحلي الفلسطيني، ولكنها لم تكن صاحبة الدور الريادي في هذا التأثير، فقد كان هناك عوامل أخرى أكثر إيجابية ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي مثل الصادرات والقوى العاملة الفلسطينية والتراكم الرأسمالي.

3. **(أبوجامع، 2012م) "أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي وكيفية الاستفاد منها فلسطينياً".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومحدداته إلى دول الربيع العربي، وتسليط الضوء على حجم التراجع في الاستثمارات الأجنبية الذي عانت منه الدول العربية في فترة ثورات ربيعها العربي، وإظهار القطاعات الرئيسية التي

تعتمد على الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات العربية، وتحديد آليات عملية للاستفادة الاقتصادية من الثورات العربية فلسطينياً.

وقد توصلت الدراسة إلى اعتماد كثير من الدول العربية ومنها دول الربيع على الاستثمار الأجنبي كممول أساسي لاستثمارات توفير فرص عمل في اقتصادياتها، وخفض التصنيف الائتماني لدول الربيع ساعد في تسريع خروج الاستثمارات الأجنبية منها، كذلك شهد العام 2010م – 2011م هروب الاستثمارات الأجنبية من دول الربيع العربي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي الذي شهدته هذه الدول، وأيضاً تفاقم مشكلة البطالة في دول الربيع بعد هروب هذه الاستثمارات والهدوء النسبي المزعوم في دول الربيع.

4. (حمدان، 2012م) "تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995م–2010م)".

هدفت الدراسة إلى تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني وقياس مدى تأثير المحددات الإنتاجية وركزت الدراسة على معرفة مدى مساهمة عناصر الإنتاج العمل ورأس المال المادي في نمو الاقتصاد الفلسطيني، وتناولت دراسة وتحليل عناصر الإنتاج وبيان العوامل والمتغيرات الكلية المحددة لمعدلات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تذبذباً في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية وأن مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الحقيقي (29.35 %) خلال فترة الدراسة مما يشير إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية لصالح قطاع الخدمات، حيث بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الحقيقي(69.65%).

5. (شعبان، 2012م) "فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع السياسات الاقتصادية المطبقة في فلسطين ومدى مساهمتها في تعزيز التنافسية للمنتجات، وتقييم فعالية أدوات السياسة الاقتصادية المالية والنقدية ومعرفة نقاط الضعف والقوة في هذه السياسات وأثرها في زيادة التنافسية وتعزيز المنتج الفلسطيني.

وخلصت الدراسة إلى أن انشغال الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في الوصول إلى تحقيق التوازن في الموازنة الفلسطينية وكيفية تساوى النفقات مع الإيرادات، وقد اعتمدت الموازنة الفلسطينية على مصدرين وهما تحويل المقاصة من إسرائيل والمساعدات الدولية، وضعف فاعلية المؤسسات المعنية بفحص السلع المستوردة لمطابقتها بالمواصفات المحلية والعالمية

وعدم وجود أهداف واضحة لدى الحكومات الفلسطينية للنهوض بالمنتج الفلسطيني للمنافسة محليًا وعالميًا.

6. (الدودة، 2010م) "الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995م-2007م)".

هدفت الدارسة إلى توضيح مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، و إلقاء الضوء على قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار، والتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال تطوير نموذج يشمل أبرز العوامل التي من المحتمل أن تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي، وبالتالي التعرف على أهم محدداته.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدارسة أن هناك علاقة سلبية في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي يمكن أن يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطر السياسية في بعض الدول النامية، وعدم تطور أسواق المال بالدرجة الكافية لتسهيل حرية انتقال هذه الأموال، وهناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعدم الاستقرار السياسي وارتفاع مستويات التضخم على حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وهناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعجز الموازنة على حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك ارتبط نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ارتباطاً موجباً قوياً مع زيادة حجم السكان، ولا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي محدوداً قياساً بحجم وحاجة الضفة الغربية وقطاع غزة للاستثمارات ويرجع ذلك إلى: عدم الاستقرار السياسي، وضعف المركز المالي والاقتصادي المتمثل بارتفاع عجز الموازنة وضعف النمو الاقتصادي ومحدودية السوق المحلي. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي ضرورة العمل على تفعيل دور هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني من خلال التخطيط السليم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل يلبي احتياجات التنمية، ووضع إستراتيجية متكاملة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتعاون مع القطاع الخاص لتطوير نظم المعلومات الاقتصادية وجعلها في خدمة المستثمرين، بالإضافة إلى العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الاستثمار.

7. (الأغا وأبو جامع، 2010م) "استراتيجية التنمية في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى تقييم قدرة وأداء التخطيط التنموي الفلسطيني على ملائمة المخططات والأهداف الوطنية، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن وضع التنمية الاقتصادية للسلطة يعتمد على اهتمام القطاع الخاص–المحلي والخارجي– بالاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن على الإدارة الاقتصادية الفلسطينية أن تبني وتطور منظوراً اقتصادياً يوضح بشكل لا يدع مجالاً للشك فلسفتها والأهداف الاقتصادية المرجوة والخطوط العريضة التي توضح تخصص أدوار القطاعين الخاص والعام وكذلك توضيح أبعاد الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية.

8. (النمروطي والفرا، 2005م) "معوقات الاستثمار الأجنبي في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، وتحليل المناخ الاستثماري والتعرف على حجم الاستثمار الخارجي ومعوقاته في قطاع غزة وذلك من خلال استخدم الاستبانة، ولقد تكونت عينة الدراسة من عدد من الشركات المصنفة استثمار خارجي واستثمار محلي ومستثمرين محتملين وعدد من خبراء الاستثمار.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود شبه إجماع بين المبحوثين حول العوامل المعيقة للاستثمار الخارجي في قطاع غزة وهي تتمثل في معوقات تتعلق بالبيئة السياسية والبنيوية للاقتصاد الفلسطيني، معيقات تعود إلى ندرة التمويل أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمرين في قطاع غزة، معوقات قانونية بسبب تقادم التشريعات الفلسطينية، كما بينت الدراسة وجود فروق معنوية بين المبحوثين حول معوقات الاستثمار. ولقد أظهرت الدراسة أنه كلما زاد حجم رأس مال الشركة كلما زاد عدم رضاهم عن حجم تكاليف الاستثمار في قطاع غزة وعدم رضاها عن دور مؤسسات القطاع العام في تسهيل وتشجيع الاستثمار وعدم رضاها عن خدمات التمويل المتاحة، بينما تميل الفروق حول المعوقات القانونية لصالح شركات المساهمة العامة. كما أن المنشأت الصغيرة كانت أكثر استياءً من معوقات الاستثمار مقارنة بالشركات الأكبر ربما بسبب ضعف إمكانات هذه الشركات في الإدارة والتشغيل والتمويل والابتكار والتجديد.

وقد أوصت الدراسة العمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يجذب المستثمرين الخارجيين، ووضع سياسات ائتمانية وتمويلية مناسبة لمختلف فئات المستثمرين في قطاع غزة.

9. (أبو القمصان، 2005م) "دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل".

هدفت الدراسة إلى تحليل مكونات الاقتصاد الفلسطيني وتحليل الواقع الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة الزمنية 1994م-2004م، وقدّمت استعراضاً عاماً للبرامج والخطط الاقتصادية السابقة وأجرت تقييماً موضوعياً لها لتحديد نقاط الضعف المرتبطة بها، وقامت بدراسة مستقبلية للرؤية المطلوبة اقتصادياً عبر التوجهات المستندة على أساس البرامج الاقتصادية المرحلية والاستراتيجية. وخلصت الدراسة إلى تفعيل دور المؤسسات الحكومية في العملية التنموية بصورة منظمة ومنسجمة مع الطموحات المستقبلية، والعمل على وضع خطة عمل اقتصادية واجتماعية الهدف منها التخفيف التدريجي للمعاناة التي أفرزها الاحتلال.

10. (مكحول وعطياني، 2004م) "التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعة التحويلية الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة التكامل العمودي في الصناعات التحويلية الفلسطينية المعرفة على مستوى الحد الرابع حسب التصنيف الدولي للنشاط الاقتصادي، وتقدير تأثير التكامل العمودي على أداء المنشآت الصناعية التحويلية، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، بالاعتماد على بيانات المسح الصناعي لسنة 1997م، وقد استخدمت نسبة القيمة المضافة إلى المبيعات كمؤشر لدرجة التكامل العمودي.

وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع درجة التكامل العمودي بشكل عام في الصناعات الفلسطينية عند مقارنتها مع بعض الدول العربية المحيطة من جهة، واختلاف درجة التكامل العمودي بين فروع الصناعات التحويلية من جهة أخرى. وأن التكامل العمودي يؤثر إيجابياً على أداء المنشآت الصناعية، ويزداد تأثيره على أداء المنشآت الصغيرة مقارنة بالمنشآت الكبيرة، كما أن تأثيرها على المنشآت العاملة في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة.

وأكدت الدراسة على أهمية استخدام التكامل العمودي من قبل القطاع الخاص كاستراتيجية لتحسين أداء المنشآت الصناعية لمواجهة الضغوط التنافسية المتزايدة في المناطق الفلسطينية، كما يمكن للجهات الحكومية المعنية تشجيع عمليات التكامل العمودي من خلال الاندماج، أو النمو الذاتي للمنشآت بعد التأكد من أن ذلك لن يؤدي إلى زيادة القوة الاحتكارية للمنتجين.

1.8.2 الدراسات العربية

1. (أنيسة و لامية، 2013م) "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر".

هدفت الدراسة إلى تقدير مدى أثر الاستثمارات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، و باستعمال بيانات سنوية ممتدة على طول الفترة 1990م-2012م.

وتوصلت الدراسة من خلال النموذج الأول أن النفقات في كل من قطاع الصناعة والمنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، في حين كان تأثير كل من الخدمات المنتجة والنفقات الموجهة لمواضيع مختلفة ايجابياً على النمو الاقتصادي، أما فيما يتعلق بالنموذج الثاني فقد بينت أن كل من قطاع الصناعة والخدمات المنتجة، والمنشآت الاجتماعية والثقافية والسكن يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، في حين أثرت بقية القطاعات سلباً على النمو الاقتصادي، أما قطاع الزراعة لم يكن له أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في كلا النموذجين.

2. (حسين، 2009م) "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية"

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من جهة وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي من جهة أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي. هذه الدراسة تناقش الشواهد المتعلقة بالاستثمار المباشر في ست دول (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، قطر، الكويت والبحرين). وهدفت هذه الدراسة إلى اختبار إلى أي مدى استطاعت هذه الدول أن تدرك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو والتكامل الاقتصادي وكذلك ما هي المقاييس والسياسات التي طبقت بغرض جذب رأس المال الأجنبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي. كما صنفت الدراسة بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها في التكامل الاقتصادي بين دول المجلس. وتم استخدام نظريات النمو الحديثة والتقنيات والطرق الإحصائية لتختبر بشكل تجريبي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو والتكامل الاقتصادي في دول المجلس.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة يمكن إجمال أهمها، نظراً لوفرة رؤوس الأموال في دول مجلس التعاون بفضل ارتفاع أسعار النفط، فإن هذه الدول ليست في حاجة ماسة إلى رؤوس

أموال أجنبية للاستثمار فيها، بل تحتاج إلى نوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل فيه المستثمرون الأجانب كناقل للتكنولوجيا الجديدة، الخبرات الإدارية، خدمات التوزيع، ومعلومات بشأن الأسواق الخارجية. كما أوصت الدراسة بأنه إذا رغبت دول المجلس في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن حاجتها لتحسين البنية التحتية، تبسيط القوانين والتشريعات، تعزيز مناخ الأعمال والاستثمار، و تقوية استقرار الاقتصاد الكلي، إنشاء مناطق صناعية حرة تتمتع بالحرية الاقتصادية وتسهل فيها ممارسة الأعمال لجذب شركات أكثر والدخول في تكامل إقليمي أوسع.

3. (الطراونة، 2008م) "التأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الأردن–تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي" .

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تأثير وتأثر كل قطاع اقتصادي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في الأردن وبيان إمكانية نجاح الاستراتيجيات التنموية التي تم التخطيط لها سابقاً في الأردن، كما تقيم مدى ملائمة استراتيجية التنمية غير المتوازنة المخطط لها في الأردن وفعالية السياسات المطبقة فيها، وخلصت الدراسة إلى أن تأثير وتأثر القطاعات الاقتصادية الرئيسية ببعضها البعض في الأردن كانت محدودة وبالتالي ضُعف إمكانات النمو في الاقتصاد الأردني في ظل هذه التشابكات، وبالتالي لم يتحقق وجود قطاعات اقتصادية رائدة في الاقتصاد الأردني، ومن ثم فإن اتباع أي من استراتيجيات التنمية المتوازنة أو غير المتوازنة لن تعطي النتائج المتوقعة لأن أساسها غير متوفر في الأردن.

4. (بجاوية، 2005م) "الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"

هدفت الدراسة إلى معرفة الخطوات الفعلية التي اتخذتها الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق دعم الاستثمار العربي البيني، واقتصرت الدراسة على الاستثمارات المباشرة في جميع الدول العربية ما عدا الصومال وجيبوتي وجزر القمر خلال الفترة 1995م – 2004م. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدول العربية قطعت شوطاً في وضع تشريعات وقوانين تحفز المستثمر العربي والأجنبي على القيام بالاستثمار فيها، ولكن هذه الامتيازات المتعلقة بالاستثمار المقدمة من طرف الدول العربية، منافسة أكثر منها متكاملة، وذلك بسبب محاولة كل بلد جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات إليه. بالإضافة إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تعمل جاهدة على توفير الضمانات اللازمة للمستثمر العربي والأجنبي. وتوصي الدراسة بضرورة تفعيل واصلاح مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك لتساهم في إحياء مشروعات التكامل الاقتصادي.

1.8.3 الدراسات الأجنبية

1. (Anwar, 2011) "العلاقة بين تنمية القطاع المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة: تحليل باستخدام السلاسل الزمنية في باكستان".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء علي مساهمة القطاع المالي ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادي المستدامة في باكستان، وذلك من خلال تحليل العلاقات على المدى البعيد بين القطاع المالي والقطاعات الاقتصادي المختلفة خلال الفترة 1973م-2007م، باستخدام اختبار التكامل المشترك و اختبار السببية لتقدير العلاقة على المدى الطويل، و توصلت الدارسة إلى أن القطاع المالي له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية المستدامة في المدى القصير وكذلك في المدى البعيد وقد أثبت اختبار السببية أن تنمية القطاع المالي هو أساس تنمية القطاع الاقتصادي .

2. (Lashkarizadehet, 2010) "تقييم العلاقة بين قطاع الصناعات السياحية والنمو الاقتصادي في إيران".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الصناعات السياحية ومعدلات النمو الاقتصادي في إيران، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ واختبار جرانجر للسببية، وقد تم التعبير عن معدلات النمو الاقتصادي في إيران باستخدام إجمالي الناتج المحلي، بينما تم التعبير عن الصناعات السياحية بأعداد السياح في إيران خلال فترة الدراسة الممتدة من الفترة 1980م-2009م، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة متبادلة قوية بين معدلات النمو الاقتصادي في إيران والصناعات السياحية في المدى الطويل، أما في المدى القصير فقد أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة سببية استناداً إلى اختبار جرانجر وأيضاً اختبار نموذج تصحيح الخطأ واستناداً إلى النتائج التي تم الحصول عليها من خلال اختبار جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ فإنه من غير المؤكد وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والصناعة السياحية في إيران.

3. (Tiwari, 2010) "العلاقة بين الصناعة والزراعة وقطاعي الخدمات والناتج المحلي الإجمالي في الهند".

هدفت الدراسة إلى توضيح المسببات المتغيرة والثابتة للدخل بين قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وعلاقتها بالناتج المحلي للهند خلال الفترة الزمنية 1950م–2009م، وقد تم استخدام تحليل جرانجر للسببية ودالة ردة الفعل ومكونات التباين، وقد اشارت نتائج تحليل المكونات الثابتة إلى أن قطاع الخدمات مرتبط بشكل كبير بقطاع الصناعة والناتج المحلي الإجمالي، وقطاع الزراعة مرتبط بشكل كبير بقطاع الخدمات، بينما تشير نتائج التحليل المتغير إلى أن قطاع الصناعة يساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الزراعة ومن ثم قطاع الخدمات.

4. (Chebbiet, 2007) "القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في تونس باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي وتفاعلاته مع القطاعات الأخرى من خلال قياس الروابط بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في تونس وذلك باستخدام متجه الانحدار الذاتي استناداً إلى تقنيات السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، وقد تم تطبيق الدراسة خلال الفترة 1961م–2005م، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود روابط قوية بين القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد التونسي حيث تميل جميع القطاعات إلى التحرك معاً في المدى الطويل، بينما على المدى القصير فإن دور القطاع الزراعي كقوة دافعة للقطاعات الأخرى كان محدوداً، وبالتالي فإن النمو في القطاع الزراعي في الأجل القصير لن يفضي إلى نمو مباشر للقطاعات الأخرى غير الزراعية.

5. (Ocallaghan, Andreosso and Yue, 2004) "العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الصين".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تطور العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الصين للفترة 1987م–1997م، بالإضافة إلى معرفة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الصيني. وتوصلت الدراسة إلى زيادة الروابط الخلفية والامامية خلال فترة الدراسة، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين معدل النمو وبين زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية في الصين. وخلصت الدراسة إلى أن القطاعات الرائدة في الاقتصاد الصيني تشتمل

على: الزراعة، المنسوجات، الصناعات الكيماوية، صناعة مواد البناء، الصناعات المعدنية الأساسية، والخدمات.

6. (Jianqiang Lou, 1997) "العلاقة بين القطاعات الزراعية والصناعية في التنمية الاقتصادية الصينية".

هدفت الدراسة إلى قياس درجة التشابك بين القطاع الزراعي والصناعي وقد استخدمت الدراسة نموذج اقتصادي مزدوج للتحقق من وجود الترابط بين القطاعين والعوامل التي تؤثر على التنمية في الاقتصادية الصيني، وكشف الدراسة أن هناك مدخلات تقليدية ساهمت في تنمية القطاعين مثل العمل وأس المال، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في رأس المال بشكل كبير له أثر في نمو القطاع الصناعي، وليس له أثر على نمو القطاع الزراعي. وأشارت النتائج إلى أن التجارة الخارجية حققت مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية. وقد بينت الدراسة أن النمو في القطاع الصناعي يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الزراعي، بينما القطاع الصناعي الصيني لا يعتمد في نموه بشكل كبير على التوسع والنمو في القطاع الزراعي.

1.9 التحليل والتعقيب على الدراسات السابقة

في ضوء إطلاع الباحث على الدراسات السابقة تبين ما يلي:

جميع الدراسات التي تناولت العلاقات بين القطاعات الاقتصادية في فلسطين استناداً إلى نظريات التنمية الاقتصادية ركزت وبشكل رئيسي على تشخيص نظري لواقع هذه العلاقات وتناولت نظريات التنمية الاقتصادية المطبقة في فلسطين من منظور تنموي استناداً إلى الخطط الاقتصادية التنموية التي تم إقرارها، لكنها لم تستطع تحديد إلى أي درجة يمكن ترجمة مدى تطبيق هذه الخطط بشكل كمي بناءً على طبيعة العلاقات بين القطاعات الاقتصادية.

أما الدراسات العربية والدولية فقد استخدمت نماذج قياسية لتحديد العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية باستخدام نماذج الانحدار، والبعض استخدم منهجية متجهات الانحدار الذاتي لتحديد تلك العلاقات، وتتميز الدراسة الحالية بأنها ستعمل على قياس مدى التشابك بين القطاعات الاقتصادية الفلسطينية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي لتحديد حجم التشابك بين هذه القطاع بشكل كمي يمكن قياسه، وهو ما لم تتطرق إليه أي من الدراسات الاقتصادية التي حاولت تشخيص الواقع الاقتصادي الفلسطيني، أو تلك التي تناولت مفاهيم ونظريات التنمية الاقتصادية في فلسطين.

- **<u>بالنسبة للدراسات المحلية</u>**

لم تتطرق الدراسات المحلية لطبيعة العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار، حيث أن معظم الدراسات ركزت على واقع القطاعات الاقتصادية ومفهوم التنمية والنمو الاقتصادي وطبيعة الخطط التنموية التي تم اتباعها في فلسطين، مع تحليل نقدي للخطط التنموية وتشخيص لواقع السياسات التنموية التي تم اتباعها ارتباطاً بنظريات التنمية الاقتصادية والتي من أهمها سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات (حمدان، 2012م) (شعبان، 2012م) (الأغا وأبو جامع، 2010م) أو واقع الاقتصاد الفلسطيني ارتباطاً بالاستثمار الأجنبي والمساعدات الخارجية وأثرها على عملية التنمية (أبو القمصان، 2005م) (الزبن، 2013م) (سماره، 2013م). بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات المحلية التي تناولت مجالات ومحددات الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، معوقات الاستثمار الأجنبي في قطاع غزة (الدودة، 2010م) (النمروطي والفرا، 2005م). وهناك دراسات تطرقت فقط لعلاقات التكامل الأمامي والخلفي داخل فروع القطاع الصناعي الفلسطيني (مكحول وعطياني، 2004م).

- **<u>بالنسبة للدراسات العربية والأجنبية</u>**

تطرقت الدراسات العربية والأجنبية للعلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي، حيث ركزت دراسة (الطراونة، 2008م)، دراسة (Tiwari, 2010), دراسة (Jianqiang luo,1997) على تقييم حجم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية المتمثلة في قطاعات الصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات، وبعض هذه الدراسات ربطت مستوى هذه العلاقات بحجم النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي.

1.9.1 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

1- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تركيزها على فحص حجم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

2- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الإطار النظري من حيث توضيح مفهوم ونظريات واستراتيجيات التنمية المتبعة في فلسطين، وأهم الخطط التنموية التي تم إقرارها ومدى ملازمتها لتحقيق أهداف التنمية في فلسطين.

3- تستفيد الدراسة الحالية من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب لبيان حجم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين.

4- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وخصوصاً الدراسات المحلية في استخدامها متجه الانحدار الذاتي لتحديد حجم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية وهو ما لم تتطرق إليه أي من الدراسات التي أجريت على المستوى المحلي، وهو ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى التي أجريت في هذا المجال.

5- معظم الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع كانت تركز على الروابط الأمامية والخلفية داخل أنشطة القطاع نفسه، ولم تتناول مفهوم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية كمكونات اقتصادية مستقلة بذاتها، أما الدراسة الحالية فإنها تركز على قياس العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية كمكونات مستقلة وعلاقتها بالاستثمار بشكل كمي قابل للقياس من خلال استخدام متجه الانحدار الذاتي.

1.9.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يتضح مما سبق أنه بالرغم من وجود دراسات سابقة في موضوع البحث، إلا أن هذه الدراسات كانت لمجموعة قليلة من الدول العربية والأجنبية ولم تكن هناك أية دراسات محلية تبحث في موضوع التشابكات بين القطاعات الاقتصادية باستخدام متجه الانحدار الذاتي – حسب علم الباحث– هذا بالإضافة إلى أن الدراسات السابقة المحلية تحدثت بشكل عام عن مفاهيم النمو والتنمية أو علاقات التكامل الأمامي والخلفي داخل القطاع نفسه ولم تبحث في العلاقات الإجمالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كمكونات مستقلة، لذا فإن هذه الدراسة تشكل إضافة نوعية جديدة للباحثين والمهتمين وصناع القرار.

وعليه فإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تعتبر الدراسة الأولى على مستوى فلسطين –حسب علم الباحث– التي تركز على دراسة التشابكات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كمكونات اقتصادية مستقلة وليس داخل أنشطة قطاعاً معيناً، وكذلك دراسة التشابكات بين القطاعات الاقتصادية وعلاقتها بحجم الاستثمار، بالإضافة إلى استخدام أسلوب متجه الانحدار الذاتي (VAR) في التحليل وهو ما لم تستخدمه أي من الدراسات المحلية السابقة.

الفصل الثاني

واقع القطاعات الاقتصادية في فلسطين

الفصل الثاني: واقع القطاعات الاقتصادية في فلسطين

2.1 المقدمة

تسلمت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها في العام 1994م اقتصاداً يعاني من اختلالات ومعضلات هيكلية أعاقت نموه نتيجة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، الذي عمل بكل قوة على إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وانحداره إلى مستويات متدنية على مر السنوات.

فالقطاع الصناعي أصيب بالضعف نتيجة السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى القضاء على الصناعة الفلسطينية ومراكز التطور فيها، بينما تراجع القطاع الزراعي تراجعاً حاداً بسبب زيادة الضغط على المساحات الزراعية والتوسع في استغلال الأراضي الزراعية لصالح القطاعات الأخرى وخصوصاً الإسكان، بالإضافة إلى السياسات الإسرائيلية الممنهجة والمتمثلة بمصادرة الأراضي ومنع دخول أصناف متنوعة من المستلزمات الزراعية.

هذه السياسات امتدت إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث أصيب قطاع الإنشاءات بالشلل كنتيجة مباشرة لمنع دخول جميع مواد ومستلزمات الإنتاج في هذا القطاع أو تقنين دخولها في أفضل الأحوال، واستمرت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في تعزيز الاعتمادية الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال منع التواصل الاقتصادي الفلسطيني الخارجي وإبقاء حركة التجارة الخارجية الفلسطينية مقيدة بالاستيراد من إسرائيل أو من خلالها، وبالتالي تعزيز التوجه الاستهلاكي للاقتصاد المحلي، والحد من الصادرات الوطنية بوسائل متعددة أهمها إحكام الحصار على استيراد المواد الخام اللازمة لعمليات التصنيع المختلفة أو رفع تكلفة هذه الأعمال من خلال تعقيد إجراءت الاستيراد.

ومن هنا فإن التوسع في قطاع الخدمات الفلسطيني لم يكن نتاجاً لعمليات الاستثمار والتوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخصوصاً القطاعات الإنتاجية، بل بسبب التركيز على خدمات التوزيع بالتجزئة والجملة مما يعني أن نمو قطاع الخدمات لم يكن متوازناً ومتزامناً مع القطاعات الأخرى، وكذلك بسبب الاعتماد على إسرائيل في تلبية الخدمات الأساسية (شلايل، 2015م).

وأشارت نتائج التقرير السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام 2014م، إلى أن إعادة بناء القطاعات الاقتصادية تحتاج إلى استثمار في القطاعات الإنتاجية والبنى

التحتية بالغة الأهمية، حيث أن معظم دول العالم تسعى لترسيخ الاعتماد على قطاعات الإنتاج السلعي من أجل مواجهة العقبات الاقتصادية.

ويعتبر التوزيع القطاعي من أهم التوزيعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني والتي تشكل في مجملها هيكل وبنية الاقتصاد الوطني، وعليه فإن تحليل هذا الهيكل المكون للاقتصاد الفلسطيني يعتبر من المقومات الرئيسية التي تشكل الأساس التطبيقي لفحص إمكانات التوسع أو النمو وفقاً لمنهجية التشابكات الاقتصادية والاعتمادية المتبادلة، والتي بدأها العالم الاقتصادي الشهير ليونتيف وفقاً لمنظومة جداول المدخلات والمخرجات، ومن هنا فإن تشخيص واقع القطاعات الاقتصادية يعتبر نقطة الإنطلاق لفحص هذه العلاقات خلال فترة الدراسة 1994م-2015م.

2.2 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1994م-2015م

يعتبر التركيز على رصد معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لقياس مستوى الرفاه الاقتصادي للدولة، خصوصاً وأن هذه المؤشرات تستثني معدلات التضخم الوهمية لنسب النمو الاقتصادي. لقد شهد الاقتصاد الفلسطيني حركة متعرجة نسبياً في معدلات النمو الاقتصادي للناتج المحلي منذ تأسيس السلطة الفلسطينية حتى يومنا هذا، هذه الحركة المتعرجة ارتبطت بعوامل متعددة بعضها داخلي والأخرى مرتبطة بالمؤثرات الخارجية والتي كان لها الأثر الأكبر في عدم استقرار الحالة الاقتصادية الفلسطينية.

لقد شهد الاقتصاد الفلسطيني حالات من النمو الاقتصادي الطارئ وحالات من التراجع الحاد، ارتبطت الحالة الأولى فيه بعوامل الصدمات الخارجية الإيجابية والتي تمثلت بالحجم الطارئ من المساعدات الخارجية في بعض السنوات مما ضخم من حجم الناتج المحلي الإجمالي؛ وبالتالي رفع حالة النمو الاقتصادي دون أن يرتبط هذا النمو بالتطور البنيوي أو الهيكلي للمكونات الاقتصادية الرئيسية، وخصوصاً القطاعات الاقتصادية المؤثرة، ومن ناحية أخرى فقد واجه الاقتصاد الفلسطيني حالات من التراجع الشديد في معدلات النمو، وكانت هذه الحالات مرتبطة بعوامل خارجية وأخرى داخلية، تمثلت هذه العوامل بالمتغيرات السياسية التي أفرزت حالات من الحصار والإغلاق الشديد الذي أثر على تطور حجم القيم الاقتصادية المضافة سنوياً، وبالتالي الإسهام في حالة التراجع الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى عوامل داخلية تمثلت في ضعف البنية التحتية للمكونات الاقتصادية وضعف عمليات التخطيط الاقتصادي أو غياب التطبيق العملي

للخطط المقرة، ويشير الجدول رقم (2.1) إلى قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نموه في فلسطين في الضفة الغربية، وقطاع غزة خلال فترة الدراسة من العام 1994م إلى 2014م.

جدول (2.1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1994م–2015م). (بالمليون دولار)

السنة (م)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					
	الأراضي الفلسطينية	معدل النمو (%)	الضفة الغربية	معدل النمو (%)	قطاع غزة	معدل النمو (%)
1994	3,080.7	–	1,981.2	–	1,099.5	–
1995	3,300.0	7.12	2,158.7	8.96	1,141.3	3.80
1996	3,340.1	1.22	2,191.4	1.51	1,148.7	0.65
1997	3,830.0	14.67	2,531.3	15.51	1,298.7	13.06
1998	4,379.0	14.33	2,911.8	15.03	1,467.2	12.97
1999	4,741.6	8.28	3,272.0	12.37	1,469.6	0.16
2000	4,335.9	−8.56	3,070.0	−6.17	1,265.9	−13.86
2001	3,932.2	−9.31	2,703.2	−11.95	1,229.0	−2.91
2002	3,441.1	−12.49	2,306.3	−14.68	1,134.8	−7.66
2003	3,923.4	14.02	2,532.8	9.82	1,390.6	22.54
2004	4,329.2	10.34	2,836.0	11.97	1,493.2	7.38
2005	4,796.7	10.80	3,003.8	5.92	1,792.9	20.07
2006	4,609.6	−3.90	3,130.7	4.22	1,478.9	−17.51

السنة (م)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					
	الأراضي الفلسطينية	معدل النمو (%)	الضفة الغربية	معدل النمو (%)	قطاع غزة	معدل النمو (%)
2007	4,913.4	6.59	3,529.9	12.75	1,383.5	-6.45
2008	5,212.1	6.08	3,947.3	11.82	1,264.8	-8.58
2009	5,663.6	8.66	4,304.6	9.05	1,359.0	7.45
2010	6,122.3	8.10	4,609.0	7.07	1,513.3	11.35
2011	6,882.3	12.41	5,101.2	10.68	1,781.1	17.70
2012	7,314.8	6.28	5,409.0	6.03	1,905.8	7.00
2013	7,477.0	2.22	5,464.3	1.02	2,012.7	5.61
2014	7,449.0	-0.37	5,742.5	5.09	1,706.5	-15.21
2015	7,721.7	3.53	5,895.8	2.6	1,825.9	6.54

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات متعددة، رام الله – فلسطين.

تم احتساب معدل النمو بواسطة الباحث.

من خلال تحليل بيانات جدول (2.1) يتضح وجود حالة من عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث شهدت الفترة الزمنية الأولى لتسلم السلطة الفلسطينية حالة من النمو النسبي للناتج المحلي الإجمالي خصوصاً خلال الفترة من العام 1995م حتى العام 1999م، حيث بلغ متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال تلك الفترة 9.1%، هذه الحالة من معدلات النمو ارتبط بحالة التفاؤل والتوقعات الاقتصادية الإيجابية للمستثمرين والقطاع الخاص من ناحية وحالة الاستقرار السياسي النسبي من ناحية ثانية، إلا أن هذه الحالة سرعان ما بدأت بالتلاشي مع إندلاع انتفاضة الأقصى الأولى في العام 2000م وبداية التحول السياسي من فكرة إقامة الدولة الفلسطينية بعد انتهاء

مرحلة الحكم الذاتي إلى فكرة ترسيخ التبعية الاقتصادية لإسرائيل وهدم فكرة الاستقلال السياسي والاقتصادي من قبل الكيان الإسرائيلي، حيث تسارعت الأحداث السياسية خلال الفترة من العام 2000م وحتى العام 2010م بدءاً من انتفاضة الأقصى، ومروراً بالتحول السياسي الديموقراطي خلال العام 2006م، وما تبعه من حصار اقتصادي لكافة مكونات النظام السياسي الفلسطيني، ومروراً بالحروب المتتالية التي بدأت في العام 2008م، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حالة من التراجع في متوسط معدلات نموه، أعقبها حالة من النمو النسبي للناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011م كنتيجة مباشرة للمساعدات الخارجية التي اعتمدت على الخطة الاقتصادية، لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية التي بدأ العمل بها من العام 2009م والتي وجدت دعماً واسعاً، وبالتالي بدأت بضخ مبالغ ضخمة من المساعدات الاقتصادية تضخم معها حجم الناتج المحلي وظهرت زيادة طارئة في معدلات النمو لتبلغ 12.1%، ومن ثم بدأت جميع المؤشرات الاقتصادية بالتراجع بعد انحصار حالة الدعم الطارئ الذي قدم للسلطة الفلسطينية من ناحية، واندلاع الحروب المتكررة على قطاع غزة من ناحية ثانية وتشديد الحصار الاقتصادي على قطاع غزة.

وبالنظر إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة، نلاحظ أنه في أغلب الأعوام خلال الفترة 1994م-2015م كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة، حيث بلغ متوسط نموه في الضفة الغربية خلال الفترة التي شملتها الدراسة (5.8%) بينما بلغ متوسطه في قطاع غزة (2.87%) لنفس الفترة. كما يتضح بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة خلال الفترة من عام 2006م-2008م كان سالباً مما يعني عدم تحقق نمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وحالة الانقسام الفلسطيني، في حين كانت الضفة الغربية تحقق معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال نفس الفترة.

وشهدت الفترة من العام 2010م وحتى 2013م، ارتفاعاً ملحوظاً لنمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة وذلك نتيجة لتنشيط قطاع الإنشاءات وإعادة الأعمار، بينما كان معدل نموه في الضفة الغربية منخفضاً وذلك نتيجة لسياسة التضييق والحواجز التي اتبعتها إسرائيل في الضفة الغربية، إلا أنه في العام 2014م، كان معدل النمو مرتفعاً في الضفة الغربية حيث بلغ (5.09%) بينما كان سالباً بنسبة كبيرة في قطاع غزة حيث بلغ (15.21-%) وذلك نتيجة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والتي استمرت لمدة 51 يوماً، ثم ما لبث أن ارتفع معدل النمو بشكل طفيف في قطاع غزة خلال العام 2015م حيث بلغ (6.54%) ويعزى ذلك

لتخفيف الاحتلال الإسرائيلي من الحصار على قطاع غزة بهدف إعادة الإعمار، بينما انخفض معدل النمو بالضفة الغربية خلال نفس العام إلى (2.6%) وذلك بسبب العقوبات والإجراءات الإسرائيلية لأهالي الضفة الغربية نتيجة انتفاضة القدس.

2.3 مساهمة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي

إن تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي على درجة عالية من الأهمية؛ وذلك لمعرفة مقدار النمو الاقتصادي، فالقطاعات الإنتاجية لها فاعلية كبيرة في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، ومن الجدير ذكره أن أداء القطاعات الاقتصادية تضررت بشكل كبير بسبب تعمد إسرائيل إلحاق الأذى والدمار بالاقتصاد الفلسطيني، في عهد الاحتلال الإسرائيلي وبعد تولي السلطة الفلسطينية، من خلال مجموعة من الممارسات كالحصار والإغلاق ومصادرة الأراضي والتجريف، وإتباع سياسات تدميرية ممنهجة قائمة على أساس تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق استهلاكي للمنتجات والخدمات الإسرائيلية، وحتى الفاسدة منه، للاعتماد بصورة كاملة على الاقتصاد الإسرائيلي.

وتوصلت دراسة أجراها مركز الشرق الأوسط للأبحاث (2012م) بأن الشركات الفلسطينية التي تقوم بالاستيراد والتصدير من خلال الموانئ الإسرائيلية تواجه ارتفاعاً في تكاليف معاملاتها بنسبة تزيد عن 35% مقارنة بتكاليف الشركات الإسرائيلية في نفس الصناعة، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد والقدرات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية.

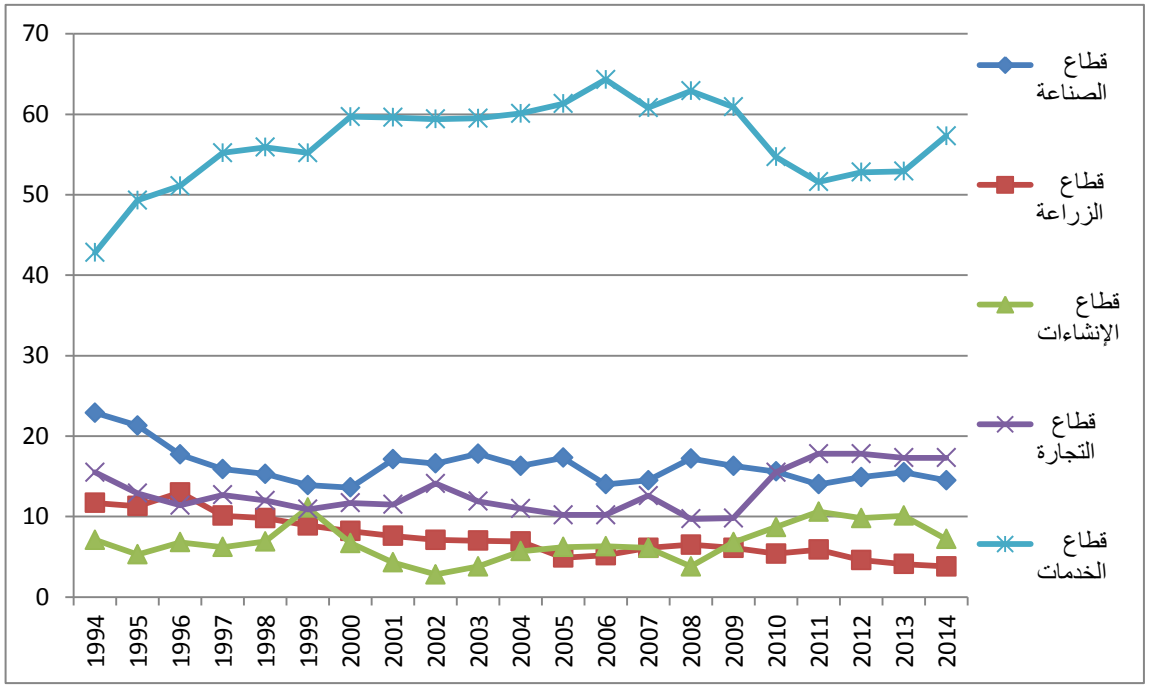

شكل (2.1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي (1994م-2014م)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للأعوام (1994م-2003م)، (2000م-2014م) بالأسعار الثابتة، فلسطين.

يوضح شكل (2.1) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة من العام 1994م إلى 2014م، حيث يتضح أن قطاع الخدمات يستحوذ على النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وقد تطورت هذه المساهمة بشكل كبير من 42.8% عام 1994م إلى 57.3% خلال العام 2014م، إلا أن الزيادة المضطردة في مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ترافق معها انخفاض مستمر في مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي وخصوصاً قطاعي الصناعة والزراعة، حيث تراجعت مساهمة القطاع الصناعي من 22.9% عام 1994م إلى 14.5% عام 2014م، بينما انخفضت حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي من 11.7% عام 1994م إلى 3.8% عام 2014م، هذا التراجع في قطاعات الإنتاج السلعي مقابل الزيادة المضطردة لقطاع الخدمات يدعو للاهتمام بدراسة مدى عمق التشابك والارتباط ما بين القطاعات الاقتصادية الفلسطينية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي.

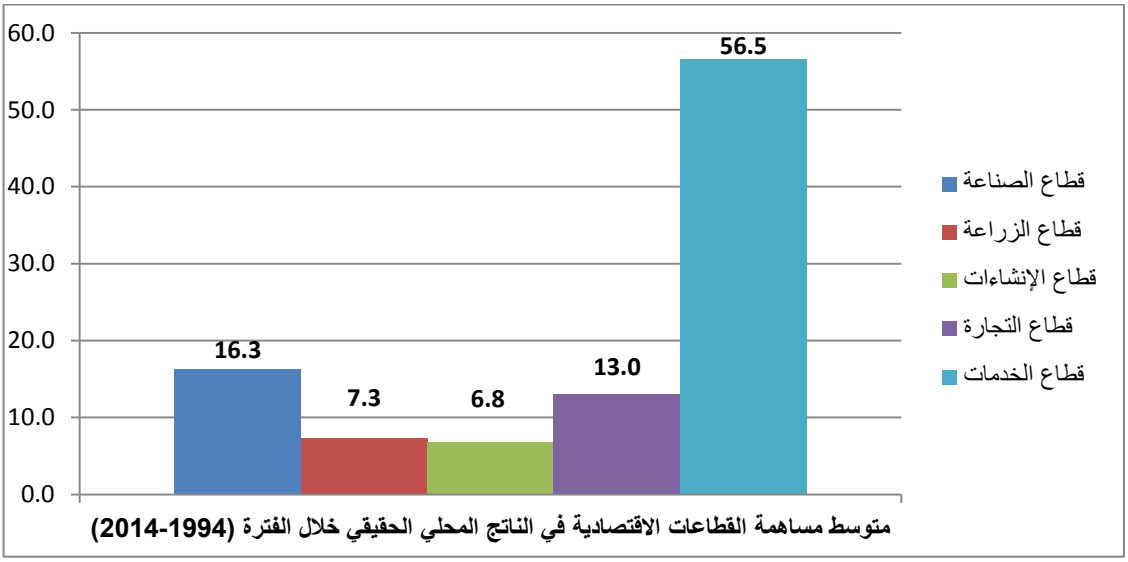

شكل (2.2): متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي (1994م-2014م)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للأعوام (1994م-2003م)، (2000م-2014م) بالأسعار الثابتة، فلسطين.

يعتبر تتبع مسار تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي مهماً جداً في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تكون مساهمة القطاعات الإنتاجية ذات فاعلية أكبر في تحفيز

الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الحقيقي للأراضي الفلسطينية، حيث يوضح شكل (2.2) أن قطاع الخدمات استحوذ على أكثر من نصف الهيكل القطاعي لهذا الناتج بنسبة مساهمة قد بلغت (56.5%) خلال فترة ما بين (1994م-2014م)، أما القطاعات الإنتاجية فبلغت حصتها الإجمالية (43.5%)، توزعت ما بين القطاع الصناعي بنسبة (16.3%)، والقطاع الزراعي بنسبة (7.3%)، وقطاع الإنشاءات بنسبة (6.8%)، وقطاع التجارة بنسبة (13.0%).

2.4 واقع القطاع الصناعي في فلسطين

يعد القطاع الصناعي العمود الفقري للتنمية الاقتصادية، فهو يعتبر الرافعة الأساسية لنمو الاقتصاد بحيث تنصب عليه الآمال للقيام بدوره القيادي في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، ومعالجة الاختلالات والصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد بشكل كلي، حيث يلعب دوراً رئيساً مع باقي القطاعات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي باستيعاب العمالة وتوفير المنتج المحلي (معروف، 2005م).

تنبع أهمية دراسة القطاع الصناعي من خلال نسبة مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة، وكذلك في الناتج المحلي الإجمالي، واستيعاب الأيدي العاملة، علاوةً على حجم التشابكات والترابطات الأمامية والخلفية المتولدة عن تفاعل القطاع الصناعي مع باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى.

وعلى ضوء إصدار التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية (ISIC) واعتماده من قبل اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، تم إعداد التصنيف الفلسطيني بناءً عليه، ليشكل الأساس في تصنيف الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بما يتناسب وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني. حيث تم تصنيف جميع الأنشطة الاقتصادية إلى أبواب وأقسام ومجموعات وفئات بتسلسل هرمي، ويستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هذا التصنيف في إعداد البيانات إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي: صناعة التعدين واستغلال المحاجر، الصناعات التحويلية، وإمدادات الكهرباء والغاز والمياه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014م).

1- صناعة التعدين واستغلال المحاجر:

تعتبر صناعة الحجر والكسارات، الصناعة الاستخراجية الرئيسية في فلسطين. حيث ينحصر ما هو قائم منها في نشاط صناعة المحاجر والكسارات ومناشير الحجر والرخام، وهي تلعب دوراً

مهماً في تلبية الطلب المحلي، إضافة إلى دورها في التصدير (الأطرش، 2002م). وهذه الصناعات يمكن العمل على تطويرها عبر حصر الموارد المادية الطبيعية المتوفرة كالفوسفات، الرخام، والحجر الجيري، والحجر، والأملاح، والصخر الزيتي، والكبريت، والرمل، والغاز ...الخ، وهو توجه مرهون بتوفر الخطة الاستراتيجية الصناعية المرتبطة بالخطة التنموية الفلسطينية العامة (الصوراني، 2004م).

2- الصناعات التحويلية:

وهي الصناعات التي تقوم بتصنيع المواد الخام، وتحويلها إلى سلع نهائية أو نصف مصنعة وهناك عدة تعريفات للصناعات التحويلية، ويمكن تلخيص أهمها في الآتي:

(أ) تعرف الصناعات التحويلية بأنها "الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه" (القريشي، 2001م، ص70).

(ب) كما يمكن تعريف الصناعات التحويلية بأنها "الصناعات التي تقوم على تحويل المواد الخام الأولية إلى سلع قابلة للاستخدام" (حرب، 2000م، ص191).

3- إمدادات الكهرباء والمياه والغاز:

وتشمل إمدادات الكهرباء مثل الأسلاك الكهربائية وعلب تجميع الكهرباء والأباريز وصنع طبلون الكهرباء، كما تشمل إمدادات المياه مثل مواسير المياه والخزانات، كذلك جمع وتنقية وتوزيع المياه (المغني، 2006م).

2.4.1 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

يعاني القطاع الصناعي من انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بشكل ملحوظ، حيث نلاحظ في شكل (2.3) انخفاض نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي من (22.9%) في العام 1994م إلى (14.5%) في العام 2014م، وبلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي خلال الفترة التي شملتها الدراسة نسبة (16.3%)، ومن الجدير بالذكر أن قطاع الصناعة سجل أدنى مستوى له في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2000م بنسبة (13.6%) وهذا يعود للممارسات الإسرائيلية خلال الانتفاضة الثانية في العام 2000م.

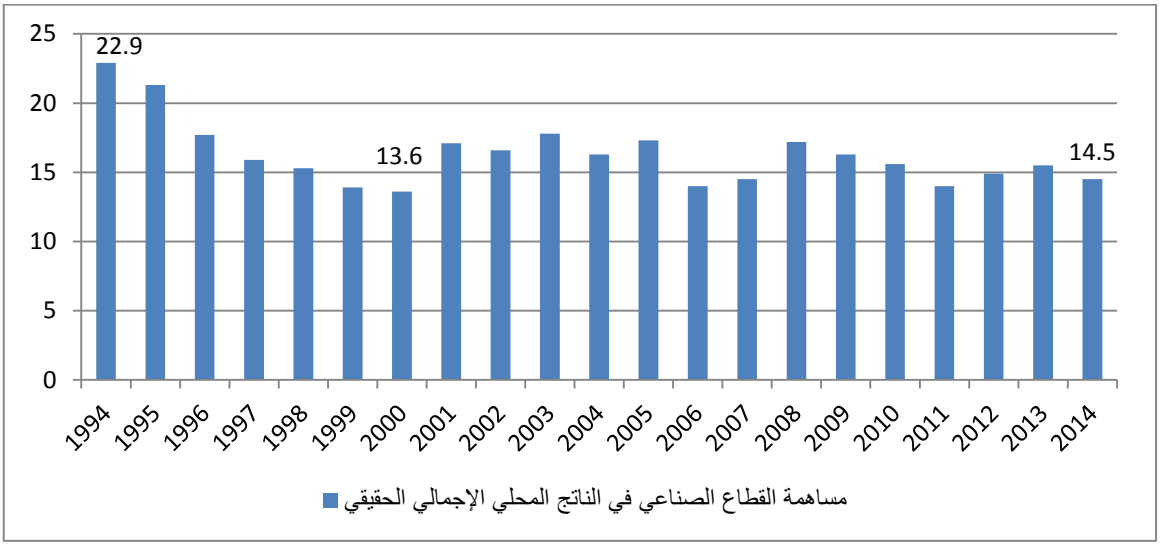

شكل (2.3): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للأعوام (1994م-2003م)، (2000م-2014م) بالأسعار الثابتة، فلسطين.

ويرى الباحث أن انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي يُعزى إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم قدرة القطاع الصناعي على المنافسة ومواجهة الكثير من العقبات وأشكال الحصار والإغلاق والتدمير الممنهج، وعدم قدرته على مواكبة التطور والتقدم مما أفقده قدرة المنافسة أمام الصناعات الإسرائيلية.
- محاربة إسرائيل للصناعات التي قد تشكل عنصر منافسة لصناعاتها من خلال فرض ضرائب باهضة، مثل ضريبة الإنتاج والدخل على الأرباح والقيمة المضافة.
- ضعف قدرة القطاع الصناعي على التصدير، ومنع إسرائيل الاستيراد عبر موانئها، إلا من خلال مخلصين إسرائيليين، مما أدى لرفع تكاليف النقل والتخزين (صبيح، 2008م).
- عدم اكتمال هيكلية القطاع الصناعي، وغياب الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات المختلفة.
- تفتقر الصناعة الفلسطينية إلى التكنولوجيا الحديثة، والمؤسسات المساندة، كمؤسسات التمويل والنقابات التي تساهم في توفير بنية تحتية قوية ترفع المستوى الفني والمهني للعاملين (مكحول، 2001م).

2.4.2 القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للقطاع الصناعي

يعتبر مؤشر القيمة المضافة من أهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة برصد التطورات التي تطرأ على قطاع معين خلال فترات زمنية مختلفة وتتبع أهمية هذا المؤشر من كونه يمثل المردود الاقتصادي للنشاط الصناعي حيث أنه يستبعد أي هدر أو إسراف في المواد الخام أثناء العملية الإنتاجية، وعليه فإن تحليل مؤشر القيمة المضافة لكل القطاعات الاقتصادية يعتبر ذا أهمية بالغة، حيث يعكس الزيادة الصافية في الإنتاج ككل مما يوحي أو يدل على حدوث تطور بالإيجاب أو الانخفاض بالسلب، وعليه يمكن اتخاذ القرار المناسب للسياسة الواجب اتباعها (الراعي، 2003م).

ومن هنا فإن الباحث يشير إلى تحليل مؤشر القيمة المضافة لكل القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، الإنشاءات، التجارة، الخدمات) ابتداءً من العام 1994م وحتى العام 2014م، مع مقارنة حجم التكوين الرأسمالي الإجمالي لنفس القطاع المرصود.

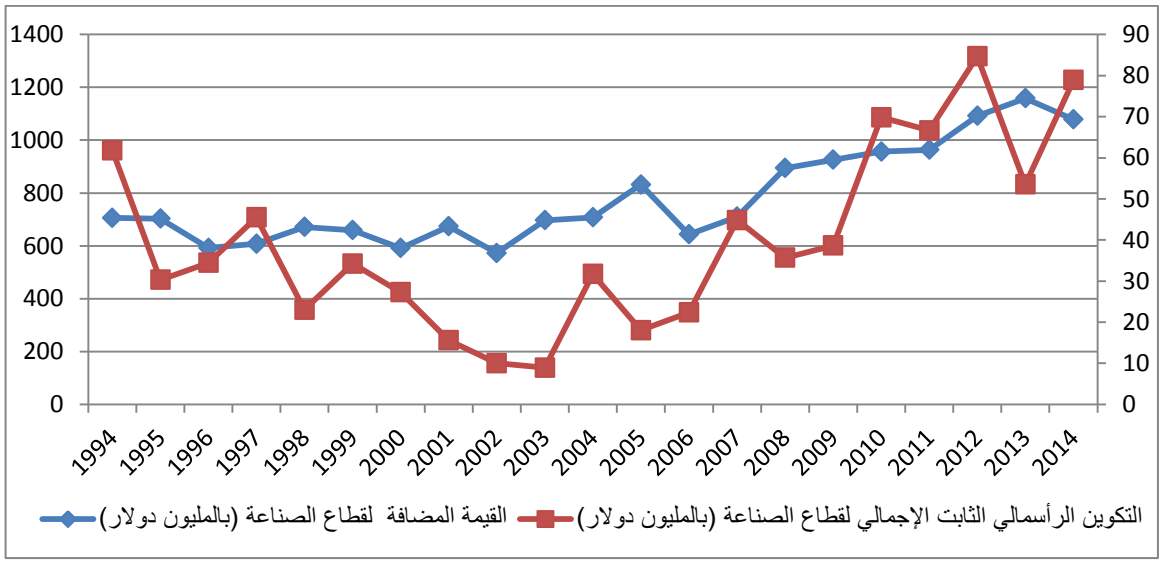

شكل (2.4): القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للقطاع الصناعي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، إصدارات متعددة للأعوام (1994م-2014م)، رام الله – فلسطين.

يلاحظ من شكل (2.4) أن مساهمة القطاع الصناعي بنشاطاته المختلفة في القيمة المضافة كانت في العام 2013م أعلى ما يكون خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمة مساهمته 1158.5 مليون دولار، بينما كانت أقل نسبة مساهمة للقطاع الصناعي في العام 2002م حيث بلغت حوالى 572.4 دولار، إلا أن الضعف يظهر بشكل عام في القطاع الصناعي، باستثناء بعض

الصناعات الخفيفة والتي تلاقي الكثير من المعاناة بفعل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، من حصار أو دمار ممنهج ضد المنشآت الصناعية في أوقات الحروب.

كما يلاحظ أيضاً التذبذب الملحوظ والمستمر بين الارتفاع والانخفاض لحجم التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع الصناعة، وبالرغم من ذلك التذبذب إلا أن القطاع الصناعي يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في التكوين الرأسمالي الثابت، وقد سُجِّلتَ أعلى مساهمة له في العام 2012م حيث بلغت قيمة مساهمته 84659.5 ألف دولار، بينما كانت المساهمة قليلة خلال العامين 2002م، 2003م وذلك نتيجة لأحداث إنتفاضة الأقصى، وعدم قدرة القطاع الصناعي على زيادة استثماره في هذه الفترة، حيث سجلت أقل مساهمة بقيمة 8933.1 ألف دولار خلال العام 2003م.

2.4.3 عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة

يوضح شكل (2.5) قدرة مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب الأيدي العاملة، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب الأيدي العاملة ما نسبته (13.52%)، وقد تراوح عدد العاملين في القطاع الصناعي من 50,000 إلى 80,000 عامل، وذلك على مختلف الأعوام التي شملتها الدراسة. إن قدرة القطاع الصناعي في استيعاب الأيدي العاملة قد تراجعت بشكل تدريجي خلال الأعوام من 1994م إلى 2014م، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة لاستيعاب الأيدي العاملة في القطاع الصناعي بلغت (18%) في العام 1995م، بينما تراجعت النسبة عبر الأعوام المذكورة لتصل إلى (12.6%) خلال العام 2014م، وقد بلغت أدنى نسبة (11.4%) في العام 2010م، ويُعزى ذلك إلى عدم قدرة القطاع الصناعي على الصمود ومواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية، من حصار و دمار ممنهج ضد المنشآت الصناعية.

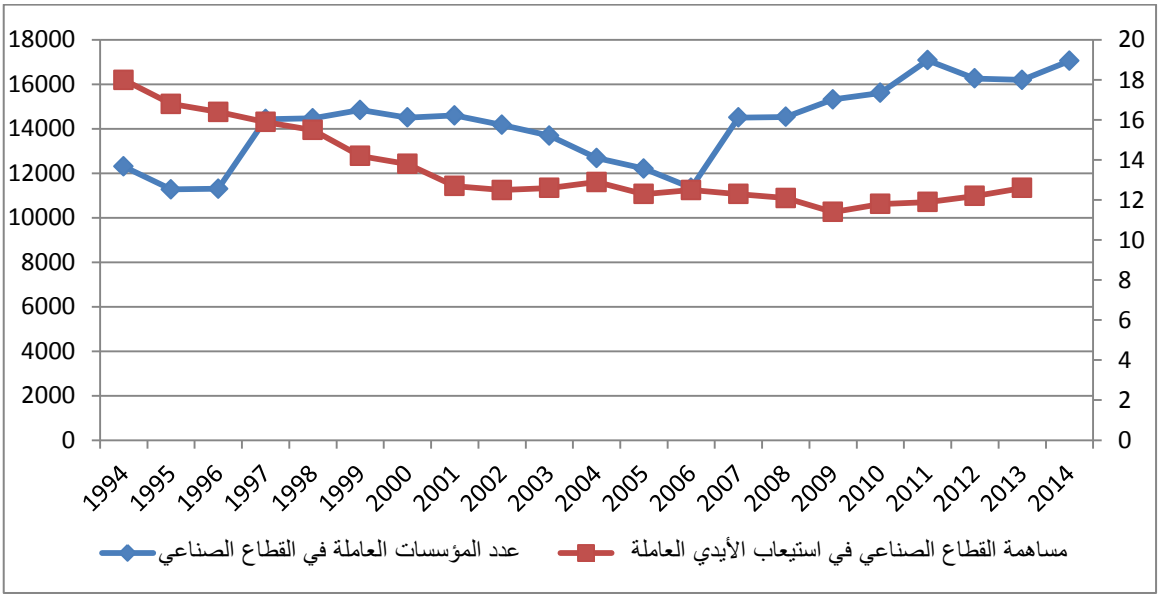

شكل (2.5): عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، إصدارات متعددة للأعوام (1994م-2014م)، رام الله – فلسطين.

وبالرغم من التراجع المضطرب لمساهمة القطاع الصناعي في استيعاب الأيدي العاملة خلال الفترة التي شملتها الدراسة، إلا أننا نلاحظ في شكل (2.5) زيادة ملحوظة في عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي خلال نفس الفترة، حيث بلغ أدنى عدد للمؤسسات العاملة في القطاع الصناعي 11278 مؤسسة في العام 1995م، بينما بلغ أعلى عدد 17090 مؤسسة في العام 2011م، ويرى الباحث بأن زيادة عدد المؤسسات في القطاع الصناعي ناتج عن مشاكل إدارية تتمثل بشكل رئيسي في انتقال المنشأة بشكل وراثي، وانقسام كثير من هذه المنشآت في الجيل الثاني حيث أن هذه الزيادة لم ينتج عنها زيادة في استيعاب الأيدي العاملة.

2.4.4 التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في فلسطين

واجه القطاع الصناعي في فلسطين خلال سنوات الاحتلال ظروفاً صعبه، بل تدهوراً مستمراً بسبب الكثير من المشكلات والمعوقات التي حالت دون تطويره ونموه؛ وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي وتعميق تبعيته له، وعملت إسرائيل على إصدار مختلف الأوامر العسكرية والتشريعات، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إنها لجأت إلى فرض مزيدٍ من التدابير والإجراءات لحصار الصناعة الفلسطينية، حتى بعد إعادة انتشار قواتها طبقاً لاتفاق أوسلو، وذلك من خلال إحكام السيطرة على المعابر والمنافذ التي تربط الأراضي الفلسطينية

بالعالم الخارجي (أبوظريفة، 2006م). ويمكن تصنيف المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي في فلسطين إلى مشاكل خارجية ومشاكل داخلية:

2.4.4.1 المعوقات الخارجية (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014م)

تمثلت المعوقات والمشاكل الخارجية في سيطرة قوات الإحتلال الإسرائيلي على الأرض والمياه والمعابر، واستخدام الأساليب القمعية التي من شأنها منع أي تطوير للقطاع الصناعي، علاوة على تدمير البنية الاقتصادية الصناعية من خلال تدمير المنشأت وفرض ضرائب باهظة على المنتجات الفلسطينية، مثل ضريبة الإنتاج والدخل والقيمة المضافة، إلى جانب رسوم جمركية على المواد الخام، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الأرباح وإغراق الأسواق المحلية الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية، ومنع تصدير المنتجات الفلسطينية إلى الخارج مما أدى إلى فقدان الأسواق الخارجية.

2.4.4.2 المعوقات الداخلية

لقد تنوعت الأراء حول السبل الكفيلة بتعزيز القطاعات الإنتاجية وخصوصاً قطاعي الصناعة والزراعة، حيث ركزت معظم الكتابات على مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجه وتعيق دور هذه القطاعات في أخذ زمام المبادرة لقيادة عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، وبالرغم من تنوع وتعدد الكتابات والأراء حول العقبات والتحديات التي تواجه هذه القطاعات وخصوصاً القطاع الصناعي إلا أنها اتفقت على مجموعة من المعوقات يمكن تلخيصها في المحاور التالية:

أولاً: المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية الصناعية (الراعي، 2016م)

بالرغم من اعتماد السلطة الفلسطينية سياسات دعم وتشجيع المنتج الوطني الفلسطيني والعمل وفق منهجية إحلال الواردات؛ إلا أن القطاع الصناعي الفلسطيني يعاني من ضعف البنية التحتية التي تؤهله للعب الدور الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، باعتباره إحدى أهم قطاعات الإنتاج السلعي، ويعتبر ضعف البنية التحتية للقطاع الصناعي أحد أهم الإشكالات الداخلية التي تواجه الصناعة الفلسطينية، ولعل من أهم جوانب الضعف البنيوية هي افتقار معظم المنشآت الصناعية للمواصفات القياسية الخاصة بالأبنية، نتيجة الطبيعة العائلية للمنشآت الصناعية وصغر حجم هذه المنشآت، إذ أن اكثر من 95% من منشآت القطاع الصناعي الفلسطيني تصنف على أنها منشآت صغيرة الحجم وتتصف بالصفة العائلية، إذ أن الصفة العائلية لهذه المنشآت جعلت من القطاع الصناعي الفلسطيني عبارة عن منشآت صغيرة

متناثرة بين الأحياء السكنية في فلسطين، ويعتبر ضعف الاستثمار في المدن الصناعية أو المناطق الصناعية داخل حدود البلديات أحد أوجه القصور والضعف في البنى التحتية للقطاع الصناعي، حيث تعاني الأراضي الفلسطينية من وجود مناطق صناعية مؤهلة يمكن من خلالها ممارسة الأنشطة الصناعية بحث توفر هذه المناطق التسهيلات اللوجستية لتلك الصناعات، ولعل مخططات السلطة الفلسطنية في إقامة هذه المدن والمناطق الصناعية قد واجهتها مجموعة متنوعة من العقبات التي أجهضت العمل بها، ولعل من أهم هذه العقبات هو استهداف هذه المناطق خلال الحروب المتكررة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وحالة الانقسام الشديدة بين قطبي الوطن، التي جعلت تكلفة العمل في هذه المناطق مرتفعة جداً، بالإضافة إلى فقدان ثقة المستثمرين في الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وفي قطاع غزة على وجه التحديد، كما أن ضعف القدرات المالية للقطاع الخاص الصناعي وافتقار الأراضي الفلسطينية لبنوك صناعية متخصصة تقدم التمويل اللازم للاستثمار في القطاع الصناعي سواءً من حيث تطوير البنى التحتية أو تطوير المواصفات الفنية وخطوط الإنتاج للمنتج الوطني، كل هذه العوامل كانت من أهم العقبات التي ساهمت في ضعف التطوير البنيوي لهذ القطاع.

ثانياً: المعوقات المتعلقة بتكلفة الإنتاج (مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان، 2016م)

يواجه القطاع الصناعي الفلسطيني حالة من المنافسة الشديدة من المنتجات الخارجية سواءً المستوردة من الأسواق الإقليمية والدولية أو تلك المستورة من إسرائيل، ولعل إطار هذه المنافسة يتعلق بالجوانب الفنية الخاصة بجودة المنتج وتلك الجوانب الخاصة بتكلفة الإنتاج والتي يترتب عليها تسعير الوحدات المنتجة، إذ يعاني القطاع الصناعي في فلسطين من صعوبة توفر المواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية، إذ تفتقر الأراضي الفلسطينية إلى توفر معظم مدخلات الإنتاج محلياً، الأمر الذي يدفع بالصانع الفلسطني إلى استيراد المواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية من الخارج أملاً في الاستفادة من رفع القيمة المضافة للصناعة الوطنية إلا أن هذه الحالة تواجهها العديد من التعقيدات المتعلقة بارتفاع تكلفة الاستيراد من الخارج نتيجة مجموعة من العوامل والمتغيرات أهمها افتقار الأراضي الفلسطينية الى منافذ تجارية خارجية تربطها بدول العالم الخارجي من ناحية، وقيود الاتفاقات الاقتصادية التي تحكم العلاقة الاقتصادية الفلسطنية مع دول الخارج بالسياسات الاقتصادية الإسرائيلية من ناحية أخرى، الأمر الذي يدفع بالصانع الفلسطني لاستيراد المواد الخام إما من إسرائيل أو عبرها، وهو ما يترتب عليه العديد من التبعات الخاصة بالتعقيدات الإسرائيلية المتعلقة بالقضايا الأمنية من ناحية، أو القضايا اللوجستية من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى رفع تكلفة الاستيراد وبالتالي رفع تكلفة الإنتاج

نتيجة تحمل المصانع الفلسطنية لتكاليف الأرضيات الخاصة بالبضائع في حالة قيام الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق المعابر أو حجز تلك المستلزمات، هذا بالإضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة، والذي يعرقل من دخول مجموعة كبيرة ومتنوعة من المواد الخام اللازمة للعملية الصناعية هذا من ناحية، ومن جهة أخرى فإن صغر حجم المنشآت الصناعية الفلسطينية وعدم قدرتها على الاستفادة من مزايا الإنتاج بالحجم الكبير، وضعف خبراتها الصناعية مقارنة بدول العالم المتقدم يجعلها عرضة لمنافسة شديدة من حيث جودة المنتج الأمر الذي يترتب عليه في الكثير من الأحيان حدوث خسائر فادحة للصناعة الوطنية نتيجة إغراق الأسواق المحلية بالبضائع المستوردة، والتي تعتبر تكلفة إنتاجها منخفضة مقارنة بتكلفة المنتج الوطني وعدم وجود توجه أو سياسة حمائية واضحة للمنتج الوطني من قبل الجهات الرسمية الفلسطنية.

ثالثاً: المعوقات المتعلقة بخدمات الأعمال والتكنلوجيا المستخدمة (حسين، 2016م)

يعاني القطاع الصناعي الفلسطيني من ضعف الخدمات الأساسية اللازمة للقيام بالعملية الإنتاجية وتتمثل أهم هذه الخدمات في ضعف التمديدات الصحية اللازمة للمصانع، وضعف القدرة على توفير التيار الكهربائي بالقوة المطلوبة لبعض أنواع الصناعات، هذا بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير مصدر مستمر للطاقة الكهربائية للمصانع وخصوصاً في قطاع غزة، في ظل ترهل شبكات الكهرباء المحلية وعدم قدرة محطة التوليد على تلبية متطلبات قطاع غزة وإمداده بالطاقة المطلوبة للعمل، وهو ما يساهم في مضاعفة تكلفة الإنتاج، كما أن قدرة القطاع الصناعي على الاتصال بالعالم الخارجي أصبحت محدودة نتيجة عدم القدرة على المشاركة الفاعلة في المعارض الصناعية الخارجية الناتجة عن ظروف الحصار الشديد التي يعاني منها رجل الأعمال الفلسطيني وخصوصاً في قطاع غزة، كما أن التحكم الإسرائيلي بحركة الاتصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة أصبحت أحد المعيقات المهمة التي تواجه هذا القطاع، ومن هنا فإن ضعف الخدمات الرئيسية اللازمة لممارسة الأنشطة الصناعية يعتبر من أهم المعيقات التي تواجه الصناعة الوطنية، هذه المعيقات المتعلقة بخدمات الأعمال يرافقها معيقات تتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الصناعي فبالرغم من تحقيق بعض أنواع الصناعات مزايا تنافسية مهمة على صعيد الإنتاج الوطني مثل صناعة الأدوية وبعض الصناعات الغذائية إلا أن التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الصناعي بشكل عام تعتبر تكنولوجيا قديمة مقارنة بحالات الأتمتة الكاملة لعمليات الإنتاج الصناعي المستخدمة في الدول الخارجية، ومن ثم فإن استخدام التكنولوجيا القديمة تعتبر أحد التحديات المهمة التي تعرقل الوصول على ميزة تنافسية

من حيث التكلفة، إذ أن هذه الميزة ترتفع باستخدام التكنولوجيا المتقدمة والاعتماد على الأتمتة الكاملة لعمليات الإنتاج، والتي يصاحبها انخفاض في تكلفة المنتج كنتيجة طبيعية لزيادة فعالية الإنتاج وتعزيز الكفاءة الإنتاجية، كما أن استيراد السلع الرأسمالية وخصوصاً خطوط الإنتاج يعتبر عملية بالغة الصعوبة في الأراضي الفلسطنية نتيجة عرقلة الجانب الإسرائيلي من دخول تلك الخطوط، والسماح لبعض أنواع التكنولوجيا فقط من الدخول للأراضي الفلسطينية كسياسة إسرائيلية ممنهجة لابقاء القطاع الصناعي الفلسطيني مستهلكاً للمواد الخام الإسرائيلية كمدخلات لهذه الصناعة.

رابعاً: المعوقات المتعلقة بضعف القدرة التصديرية والتسويق (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014م)

يعاني قطاع التجارة الخارجية من عجز مزمن في الميزان التجاري الفلسطيني كنتيجة مباشرة لتضخم حجم الواردات مقارنة بحجم الصادرات الفلسطينية التي تكاد تصل إلى مستويات متدنية جداً مقارنة بحجم الواردات من الخارج، إذ يعتبر القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات السلعية التي يعول عليها في تصحيح العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، إلا أن محدودية قدرة القطاع الصناعي على الوصول إلى الخارج أو حتى المنافسة في الأسواق الخارجية أبقت صادرات قطاع الصناعة في أدنى حدودها، إذ لم تتجاوز حجم الصادرات الصناعية في العام 2012 أكثر من 381 مليون دولار وفقاً للإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى ضعف عمليات التصدير الصناعي في فلسطين هو حجم القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع الفلسطينية، والتي لا زال الاحتلال الإسرائيلي يتحكم بكافة مجرياتها؛ الأمر الذي أدى إلى صعوبة التواصل مع الأسواق الخارجية بالرغم من انضمام فلسطين لمجموعة متنوعة من الاتفاقات الدولية التي تضمن إمكانات التصدير للخارج، وفي بعض الحالات دون أية رسوم جمركية تفرض على هذه الصادرات، هذا من ناحية، ومن جهة أخرى فإن ضعف القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني مقارنة بالمنتجات الخارجية يعتبر إحدى المعوقات المهمة في عمليات التسويق إذ يعاني المنتج الصناعي الفلسطيني من ارتفاع تكاليف الإنتاج بفعل الحصار الشديد المفرض على الأراضي الفلسطينية وخصوصاً قطاع غزة، وارتفاع تكلفة استيراد المواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي، وبالتالي إضعاف القدرة التنافسية السعرية لهذا المنتج في الأسواق الخارجية، وما ينعكس بالضرورة على طبيعة وجودة المنتج من جهة أخرى.

خامساً: معوقات تتعلق بنقص التمويل (الراعي، 2016م)

واجهت الصناعة بشكل أساسي مشاكل كثيرة نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو تطوير صناعات قائمة خلال سنوات الاحتلال، وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر مهم ورئيسي لتنميته، وبالتالي نتج عن ذلك أن اعتمدت منشآتنا الصناعية على التمويل الذاتي، حيث يشكل التمويل الذاتي أكثر من 90% من منشآتنا الصناعية القائمة، مما يترتب عليه قلة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي، وصغر حجم المنشآت الصناعية التي تم إقامتها.

ويرى الباحث بأن هناك مشاكل أخرى متعلقة بالخبرة الفنية وفجوة المهارات المطلوبة وإمكانية تنميتها في سوق العمل الفلسطيني، بالإضافة إلى غياب التنظيم والتخطيط الصناعي، حيث أن الخبرة الفنية والتقدم التقني ضروري لمواكبة مدى التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج، والتي تُمكّن من خلال استيراد ونقل التكنولوجيا لزيادة الطاقة الإنتاجية، هذا بالإضافة إلى غياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية، وغياب التخطيط الصناعي الضروري لانطلاقة حقيقية وصحيحة للقطاع الصناعي. كما **يرى الباحث** بأن القطاع الصناعي في فلسطين يعاني من مشاكل إدارية تتمثل في انتقال المنشأة بشكل وراثي، وبالتالي افتقار كثير من أصحاب هذه المنشآت للقدرات الإدارية في مجال اتخاذ القرارات المناسبة وتحمل المخاطرة، وانقسام كثير من هذه المنشآت في الجيل الثاني، بالإضافة إلى أن القطاع الصناعي يعمل بشكل عشوائي، خاصة في ظل غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمله.

2.5 واقع القطاع الزراعي في فلسطين

تنبع أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ليس من كونه يمثل نسبة معينة في الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل من مقدار مساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية للشعب الفلسطيني، وفي مدى مساهمته في تغطية ميزان المدفوعات التجاري من خلال الصادرات الزراعية، والأهم من هذا وذاك إرتباطه بالأرض والماء جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة، وهو المحرك الرئيسي والدافع لعملية التنمية الصناعية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي حيث تضيق الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك ورفع كفاءة استغلال المواد المتاحة، كما أنه يؤدي لتنمية مشروعات جديدة تنمي القدرة الإنتاجية والبشرية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الدخل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية (سحويل، 2011م).

وتتلخص أهمية قطاع الزراعة في فلسطين وذلك لما له من أبعاد تتمثل في:

أ) البعد الاقتصادي: تمتاز الأراضي الفلسطينية بأنها أرضي خصبة للزراعة، حيث تشتهر بزراعة الحمضيات والزيتون، ولذلك يعتبر القطاع الزراعي من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني المهمة، فيعتبر مصدراً مهماً لاستيعاب الأيدي العاملة، ولتحقيق الأمن الغذائي، وهو يقلل من الاعتماد على القطاع الزراعي الإسرائيلي في الحصول على المنتجات الزراعية، كما أنه يؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد القومي من خلال مساهمة الصادرات الزراعية في التجارة الخارجية، وتوفير العملات الأجنبية، بالإضافة إلى ما يولده من ترابطات أمامية وخلفية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ب) البعد السياسي: وذلك لما يمثله من موارد وثروات طبيعية كالأرض والمياه، فهي جوهر الصراع لأنه يمثل الهوية والوطن، لذلك حرصت إسرائيل على السيطرة على الموارد من الأراضي والمياه من خلال مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية.

ت) البعد الاجتماعي: من خلال استيعاب الأيدي العاملة خاصة النساء، وكبار السن، مما يعمل على خفض معدل البطالة.

2.5.1 مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

ينقسم القطاع الزراعي وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى قسمين هما: الزراعة والثروة السمكية، ويلعب كل منهما دوراً هاماً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على القطاع الزراعي، ويعتبر هو النشاط الاقتصادي الأول كباقي اقتصاديات الدول النامية. وتعتبر فلسطين دولة زراعية تاريخياً، حيث يشير الرسم البياني في شكل (2.6) إلى مدى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من العام 1994م إلى 2014م، حيث بلغ متوسط المساهمة (7.3%)، وقد كانت في بداية الفترة تشكل نسبة جيدة إلى حد ما، حيث بلغت أعلى نسبة لها (13%) في العام 1996م، ثم بدأت بالانخفاض الملحوظ والمستمر حتى سجلت (3.8%) في العام 2014م، ويعزى الانخفاض في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الحقيقي للممارسات الإسرائيلية؛ حيث تم تدمير المحاصيل الزراعية ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، إضافة إلى اقتطاع كمية كبيرة من الأراضي الزراعية لأغراض الفصل العنصري في الضفة الغربية والمنطقة العازلة في قطاع غزة.

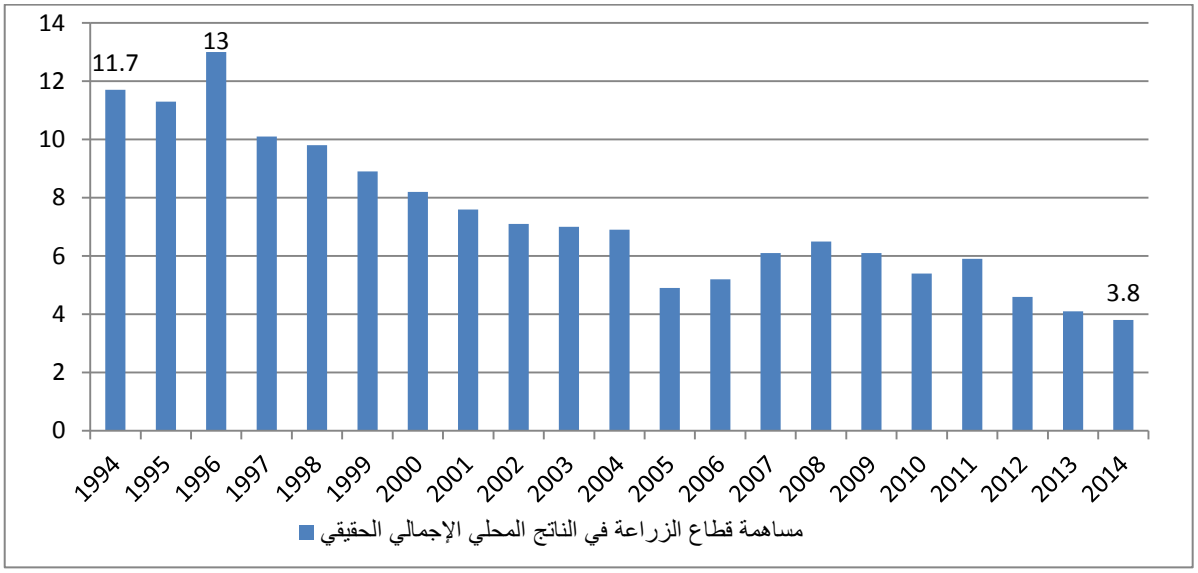

شكل (2.6): مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للأعوام (م1994-2003م)، (2000م-2014م) بالأسعار الثابتة، فلسطين.

2.5.2 القيمة المضافة للقطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أنه يعاني من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي من مصادرة للأراضي، والتحكم في مصادر المياه؛ مما يضعف قدرة القطاع الزراعي على القيام بعمله، وبالتالي تضعف قدرته على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وخلق القيمة المضافة بالشكل الكافي.

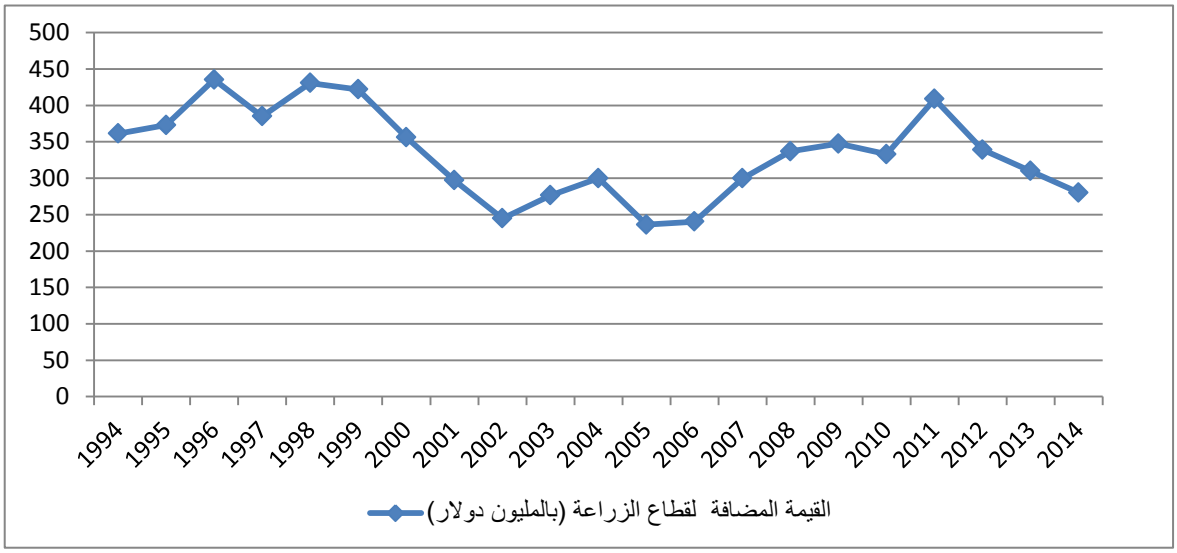

شكل (2.7): القيمة المضافة لقطاع الزراعة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، إصدارات متعددة للأعوام (1994م-2014م)، رام الله – فلسطين.

يلاحظ من خلال شكل (2.7) التذبذب الملحوظ بين الارتفاع والانخفاض في القيمة المضافة للقطاع الزراعي، حيث كانت القيمة المضافة لقطاع الزراعة في العام 1994م (361.2) مليون دولار، وارتفعت في الأعوام التالية بشكل طفيف مع وجود حالة من التذبذب، ومع حلول العام 2000م انخفضت القيمة بشكل ملحوظ وذلك تزامناً مع انتفاضة الأقصى وما تبعها من ممارسات اسرائيلية، واستمر هذا الانخفاض في الأعوام التالية لتصل القيمة المضافة إلى أدنى مستوى لها خلال الفترة التي شملتها الدراسة في العام 2005م بقيمة (236.1) مليون دولار، ثم ما لبث أن عاد التحسن التدريجي في الأعوام التالية حيث بلغت في العام 2011م (408.7) مليون دولار، إلا أنها عادت إلى الانخفاض خلال العام 2014م حيث بلغت (280.2) مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة وما تبعها من تدمير وتجريف للأراضي والمحاصيل الزراعية بالإضافة إلى مصادرة الأراضي، والتحكم في مصادر المياه في الضفة الغربية.

2.5.3 مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب الأيدي العاملة

القطاع الزراعي يستوعب الأيدي العاملة التي لا تجد فرص عمل في القطاعات الأخرى أو التي انقطع عملها في إسرائيل، ويدل ذلك على مقدرة القطاع الزراعي في توظيف واستيعاب الأيدي العاملة، حيث بلغ متوسط الاستيعاب (13.4%) من إجمالي القوى العاملة في فلسطين خلال الفترة التي شملتها الدراسة.

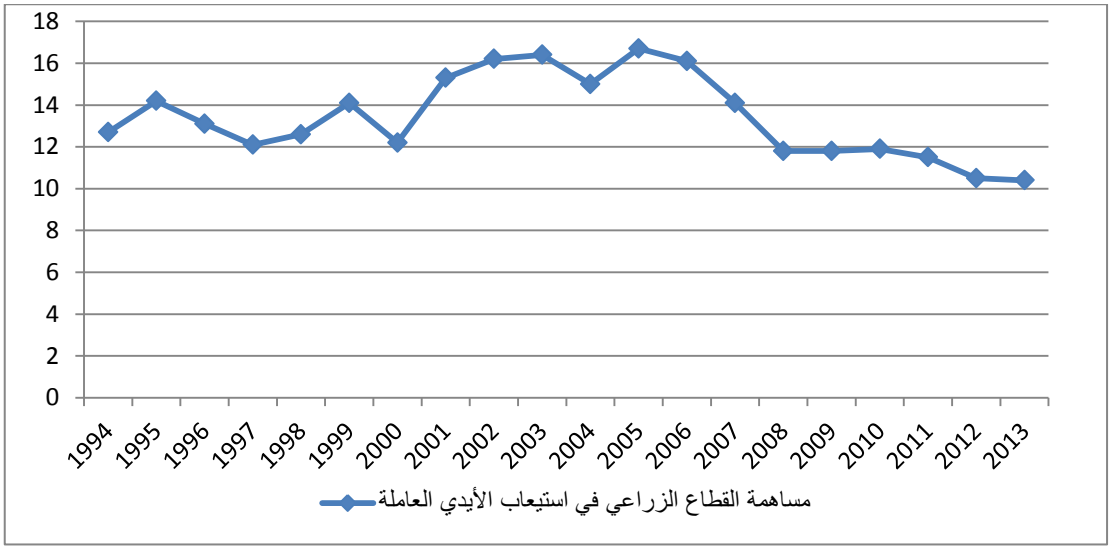

شكل (2.8): مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب الأيدي العاملة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، إصدارات متعددة للأعوام (1994م-2014م)، رام الله – فلسطين.

ويلاحظ في شكل (2.8) مدى مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب الأيدي العاملة حيث بلغت نسبة المساهمة في العام 1995م (12.7%) وتذبذت هذه النسبة بين الزيادة والنقصان خلال الأعوام التالية، وبلغت أعلى قيمة لمساهمة قطاع الزراعة في استيعاب الأيدي العاملة في العام 2006م حيث سجلت (16.7%)، بينما كانت أدنى نسبة في العام 2014م حيث سجلت (10.4%)، ويُعزى ذلك لعدم قدرة القطاع الزراعي على زيادة استيعاب الأيدي العاملة بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وما تبعها من تدمير وتجريف للأراضي والمحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي، والتحكم في مصادر المياه في الضفة الغربية.

2.5.4 التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في فلسطين

رغم تطور الإنتاج الزراعي في فلسطين خلال السنوات الأخيرة إلا أنه يعاني من مشكلات كثيرة تعيق نمو هذا القطاع الاقتصادي الحيوي، و يمكن تقسيم أهم هذه المشكلات إلى:

أولاً: المشاكل والمعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي

يعتبر الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي المعوق الرئيسي والأساسي والذي يقف أمام حركة ونمو وتطور الإنتاج الزراعي، وزيادة حجمه وزيادة الاستثمار فيه، حيث يسيطر الاحتلال على أغلبية الرقعة الزراعية وبشكل شبه كامل، ويتحكم في مصادر المياه والأراضي الزراعية، وكذلك سيطرته على المعابر الحدودية التي تتحكم بالاستيراد والتصدير مما يؤدي لعرقلة استيراد الاحتياجات الزراعية ويؤخر تصدير وتصريف البضائع المصدرة للدول الشقيقة أو الأوروبية. وهناك معوقات ارتبطت بالاحتلال من بعيد أو قريب مثل ضعف البنية التحتية الزراعية (طرق زراعية وغير زراعية) والتي لم يهتم بها الاحتلال بالعناية والتطوير، بل بالعكس عمل الاحتلال على تدميرها ومنع صيانتها (رضوان، 2011م).

كما أن إغلاق المعابر والحدود والحصار المفروض على قطاع غزة أدى إلى: (حسين، 2016م)

- عدم حرية حركة الصادرات الزراعية، الأمر الذي أدى إلى تدني أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق.
- محدودية إدخال مدخلات الإنتاج ومنع دخول بعضها من أدوات ومعدات زراعية، وأسمدة كيماوية، ومستلزمات زراعية خاصة بترميم الدفيئات الزراعية.

- الاعتداءات المتكررة للاحتلال الإسرائيلي على الأراضي والبنية التحتية الزراعية، الأمر الذي أدى إلى تجريف واقتلاع الأشجار المثمرة وخاصة أشجار الزيتون والحمضيات، وتدمير العديد من الأبار الزراعية والخزانات والبرك الزراعية والخطوط الناقلة وخاصة في المناطق الحدودية من قطاع غزة.
- الرش المتكرر لمبيدات الأعشاب وبشكل كبير وعلى فترات متقاربة من العام، مما أثر بشكل سلبي وكبير على مزارعي الخضار، وألحق خسائر فادحة وصلت في العديد من المناطق إلى أكثر من 90%، حيث أنه توجد في المناطق الحدودية أكثر من 25 ألف دونم، معظمها مزروعة بالخضروات والمحاصيل الحقلية.
- إنشاء سدود داخل الخط الأخضر والمحاذي لقطاع غزة لمنع وصول مياه الأمطار إلى الوديان والأراضي الزراعية.

ثانياً: المشاكل التي تتعلق بالموارد الطبيعية والبيئية (رضوان، 2011م)

- محدودية المياه والأراضي الزراعية وزيادة المنافسة عليها من قبل القطاعات الأخرى وخاصة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية من خلال التوسع الأفقي للمباني واستخدام العديد من الأراضي الزراعية كمرافق عامة.
- النقص المتزايد في المياه، ومحدودية الموارد المائية، وانخفاض معدلات سقوط الأمطار، وعدم وجود بنية تحتية خاصة بمصائد الأمطار واستخدامها في تغذية الخزان الجوفي، مما أدى إلى انخفاض المنسوب، الأمر الذي أدى إلى ملوحة المياه في العديد من مناطق قطاع غزة.
- تلوث المياه الجوفية بسبب الاستخدام المكثف وغير المرشد للأسمدة الكيماوية ومواد التربة.
- تدهور الأراضي الزراعية بسبب عدم اتباع الدورة الزراعية وتنوع المحاصيل.
- انجراف التربة وتدهور خواصها وتدني إنتاجها بسبب عوامل التعرية والتجريف المتكرر للأراضي الزراعية من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
- الاستعمال المكثف لمبيدات الآفات وعدم التوجه إلى استخدام تقنيات جديدة في مكافحة الآفات تعتمد على نظام الإدارة المتكاملة للآفات والزراعة الآمنة.
- تدهور التنوع الحيوي في العديد من المناطق بسبب الرش المتكرر لمبيدات الأعشاب، وما له من آثار سلبية على الأعداء الطبيعية والاخلال بالتوازن الطبيعي.

ثالثاً: المشاكل والمعوقات بفعل التغيرات المناخية (حسين، 2016م)

تعتبر التغيرات في المناخ أحد المعوقات المهمة في القطاع الزراعي، حيث أدت التغيرات المناخية التي تزداد أضرارها عام بعد عام إلى إحداث تأثيرات كبيرة على إنتاجية أشجار الفاكهة، وعدم انتظام مواعيد الزراعة والحصاد وخاصة في المحاصيل الحقلية، الأمر الذي يتطلب تغيير مواعيد الزراعة واستخدام أصناف تتحمل الجفاف.

رابعاً: المشاكل والمعوقات الفنية (مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان، 2016م)

- ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية ونقص الإمكانيات من مختبرات ومحطات للتجارب مؤهلة بدرجة كافية للقيام بالتجارب الزراعية، وكذلك نقص الكادر من الباحثين والمدربين لتغطية المجالات الزراعية المختلفة.
- ضعف جهاز الإرشاد ووقاية النبات والخدمات البيطرية وعدم وجود إمكانيات مادية وتقنية لتفعيله.
- ضعف البنية التحتية الخاصة بقطاع التسويق الزراعي.
- عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة وتضارب المعلومات في بعض الأحيان.
- ضعف القدرات الفنية الزراعية، وضعف أنشطة التصنيع الغذائي والزراعي.

خامساً: المشاكل والمعوقات المؤسسية والتشريعية (رضوان، 2010م)

- عدم وجود قوانين وتشريعات زراعية صارمة.
- عدم مراجعة الخطط الاستراتيجية المتعلقة بالقطاع الزراعي.
- ضعف السياسات الزراعية.
- عدم وجود نظام تأمين زراعي وعدم وجود صندوق فاعل لتعويض المزارعين ضد الكوارث الطبيعية.
- عدم انخراط القطاع الخاص مباشرة في المجال الزراعي.
- عدم وجود جسم ينظم زيادة التركيز على المحاصيل التصديرية ضمن سياسة واضحة والبحث عن قنوات تصديرية.

سادساً: عدم كفاية مصادر التمويل الموجه نحو الزراعة (وزارة الزراعة، 2013م)

يعتبر عدم كفاية مصادر التمويل الموجه نحو الزراعة من المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في فلسطين.

إلا أن الباحث يرى أن هناك حجم تمويل جيد للقطاع الزراعي، ولكن يتطلب التوجيه الجيد لهذا التمويل، وذلك من خلال دعم البنية التحية والبحث عن سبل استخدام الطاقة البديلة، أو البحث عن مصادر إضافية للمياه، مثل تجميع مياه الأمطار من أسطح الدفيئات الزراعية أو في مناطق الوديان ومعالجة المياه العادمة والمياه الرمادية بحيث يتيح استخدامها في المجال الزراعي والصناعي وتخفيف الضغط على الخزان الخوفي. كما **يرى الباحث** بأن المعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي تعتبر من المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني، والتي نتج عنها:

- تفتت الحيازات الزراعية مما أدى إلى التوجه إلى الزراعة الحضرية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الكفاءة الإنتاجية.
- ارتفاع عنصر المخاطرة بسبب قلة العائد من الزراعة، الأمر الذي أدى إلى عزوف العديد من المزارعين عن مهنة الزراعة والاتجاه إلى قطاعات أخرى.
- قلة الاستثمارات في القطاع الزراعي، بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية.
- عدم وجود نظام تمويل زراعي يعتمد على الشفافية.
- ضعف العمل الجماعي والتعاوني.
- عدم التركيز على سلسلة القيمة.

2.6 واقع قطاع الإنشاءات في فلسطين

يلعب قطاع الإنشاءات دوراً اقتصادياً واجتماعياً بالغ الأهمية، عبر توفير المساكن والمرافق العامة والبنية التحتية، ولما يمتلكه من روابط أمامية وخلفية متعددة بفروع الاقتصاد الأخرى، ما يكسبه قدرة مهمة على الإسهام السريع في حفز الطلب وتعزيز النشاط الاقتصادي، ولمقدرته كذلك على الإسهام الفاعل والفوري في حل مشكلة البطالة الفلسطينية المتفاقمة، واستيعاب آلاف العاطلين الذين فقدوا عملهم في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث يشكل عمال البناء نحو ثلثيهم (مكحول، عطياني، 2003م). ويتكون قطاع الإنشاءات من مجموعة من النشاطات وهي: إعداد المواقع، وبناء المنشآت أو أجزاء منها، والتركيب في المباني، وتشطيب المباني، وتأجير معدات البناء والهدم مع عامل.

2.6.1 مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي

يلعب قطاع الإنشاءات دوراً ريادياً في الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى دوره الاجتماعي المتمثل في توفير المسكن للمواطنين، والمرافق العامة للإسكان، وخدمات البنى التحتية للأنشطة

الاقتصادية كافةً. وبالرغم من الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع من قبل السلطة الفلسطينية والدول المانحة إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لم تكن كبيرة، بسبب الممارسات الإسرائيلية الهادفة لتدمير المنشآت والمساكن والبنى التحتية، بالإضافة إلى بعض المشاكل الداخلية الأخرى مثل غياب استراتيجية إسكان للمناطق الفلسطينية، وارتفاع تكاليف المواد الخام والبناء، وضعف الأطر القانونية المنظمة لقطاع الإنشاءات في الأراضي الفلسطينية.

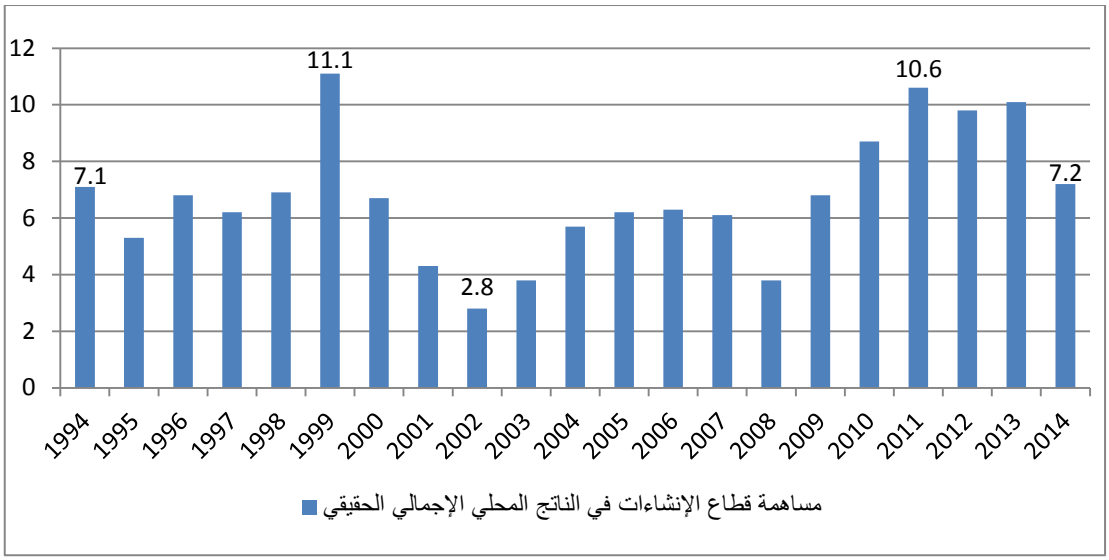

شكل (2.9): مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للأعوام (1994م-2003م)، (2000م-2014م) بالأسعار الثابتة، فلسطين.

نلاحظ من خلال الرسم البياني في شكل (2.9) انخفاض مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلى الحقيقي خلال الفترة الزمنية من العام 1994م إلى 2014م بمتوسط (6.8%) وكانت أكبر مساهمة لهذا القطاع بنسبة (11.1%) لعام 1999م وأدنى قيمة لهذا القطاع له بنسبة (2.8%) لعام 2002م، واعتبر عام 2002م الأسوء في المساهمة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بسبب الإجراءات والممارسات الإسرائيلية من تدمير المباني والمساكن والبنى التحتية خلال الانتفاضة الثانية، ومن الجدير بالذكر أن التجربة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية بدأت بإدارة الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 1994م، وبناءً على ذلك كانت مساهمة قطاع الإنشاءات قد تحسنت خلال العام 2013م إلى (10.1%) وذلك نتيجة للنشاط الكبير في بناء

المدن السكنية والإنشاءات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها تبقي دون مستواها المتحقق عام1999م، وتراجعت مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2014م إلى نسبة (7.2%) ويُعزى ذلك جزئياً إلى الحرب على قطاع غزة، وما تبعها من تدمير للمباني والمساكن والبنى التحتية.

2.6.2 القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع الإنشاءات

يلاحظ من الرسم البياني في شكل (2.10) تذبذب مساهمة قطاع الإنشاءات في تحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الفلسطيني بين الارتفاع والانخفاض على مر السنوات السابقة، فكانت أعلى نسبة مساهمة له في العام 2013م حيث بلغت 758.7 مليون دولار، والذي شهد حركة كبيرة لأعمال الإنشاءات وخاصة في قطاع غزة بعد أن كان يعاني من حصار شديد، وانقطاع تام للمواد المستخدمة في الإنشاءات في كل من عامي 2007م-2008م، بينما كانت أقل نسبة مساهمة له في العام 2002م وبلغت 97 مليون دولار، وذلك بفعل أحداث انتفاضة الأقصى التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في ذلك العام وما ترتب عليها من حصار وإجراءات إسرائيلية هادفة إلى إضعاف قدرة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية.

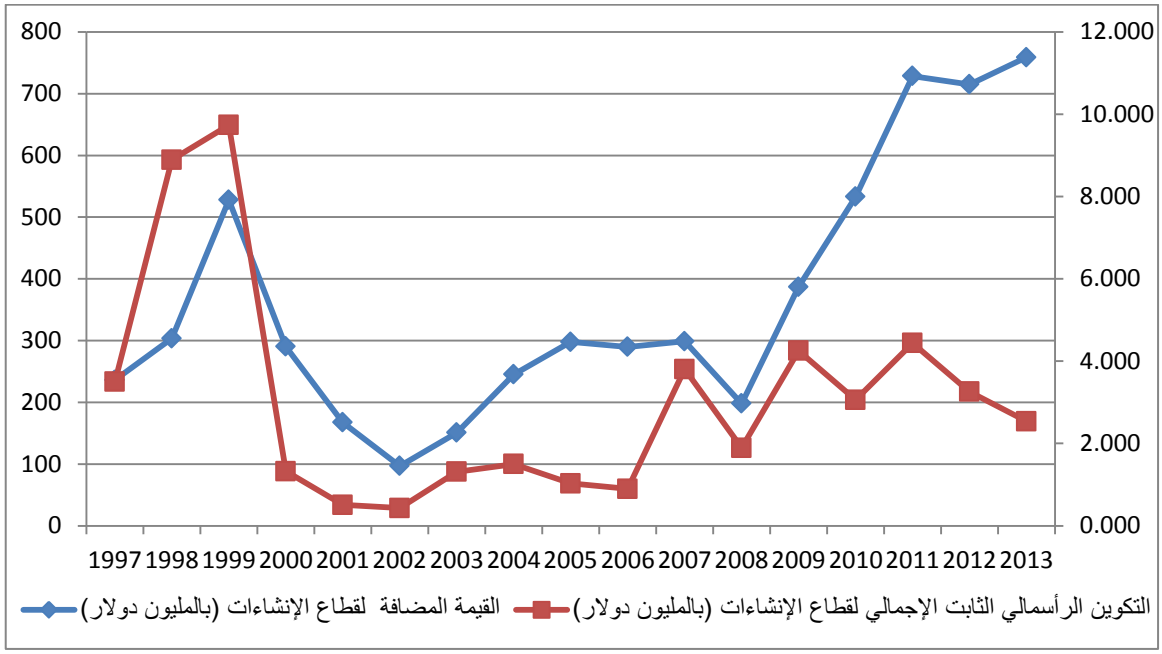

شكل (2.10): القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع الإنشاءات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، إصدارات متعددة للأعوام (1994م-2014م)، رام الله – فلسطين.

أما حجم التكوين الرأسمالي لقطاع الإنشاءات، فيلاحظ من شكل (2.10) أيضاً أن هناك تذبذباً في مساهمة قطاع الإنشاءات في التكوين الرأسمالي فكانت أعلى مساهمة له في العام 1999م حيث بلغت 9736.8 ألف دولار، بينما كانت المساهمة قليلة خلال العامين 2001م، 2002م وذلك نتيجة لأحداث إنتفاضة الأقصى وعدم قدرة قطاع الإنشاءات على زيادة استثماره في هذه الفترة، حيث سجلت أقل قيمة للتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي 429.6 ألف دولار خلال العام 2002م.

2.6.3 عدد المؤسسات العاملة في قطاع الإنشاءات ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة

يلعب قطاع الإنشاءات دوراً رئيسياً في استيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة الفلسطينية بالقياس إلى قطاعي الصناعة والزراعة وذلك نظراً لما يمتلكه هذا القطاع من روابط أمامية وخلفية متعددة بفروع الاقتصاد الأخرى، ما يكسبه القدرة على الإسهام الفاعل والفوري في حل مشكلة البطالة الفلسطينية المتفاقمة، واستيعاب آلاف العاطلين عن العمل، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في استيعاب الأيدي العاملة خلال الفترة التي شملتها الدراسة (14.8%).

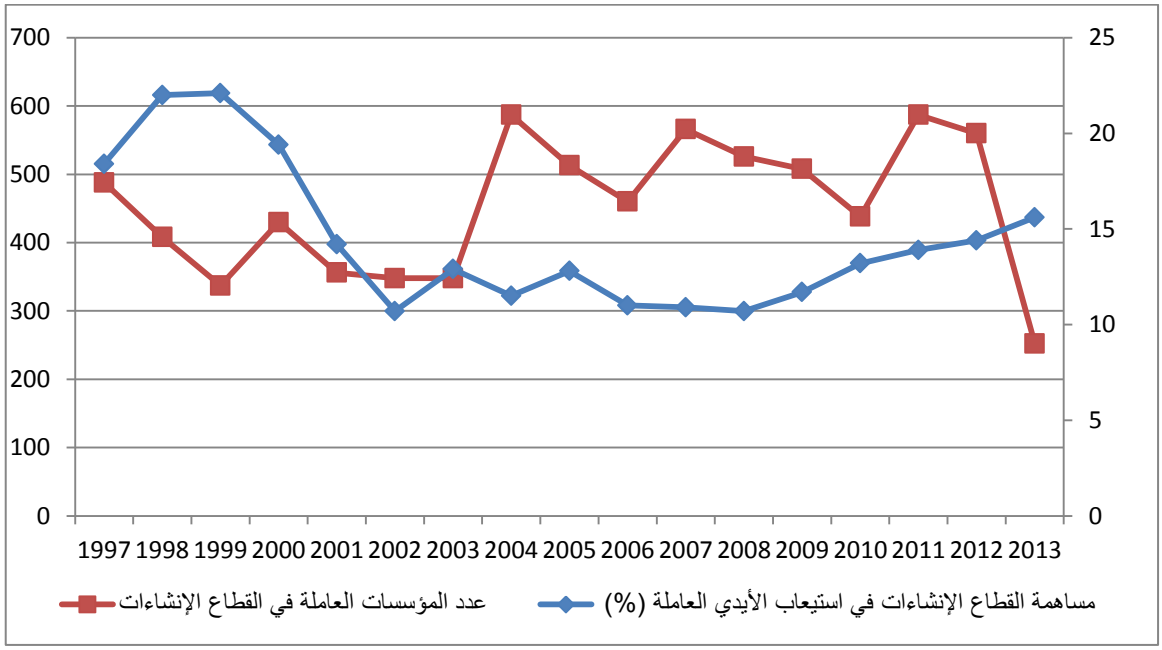

شكل (2.11): عدد المؤسسات العاملة في قطاع الإنشاءات ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، إصدارات متعددة للأعوام (1994م-2014م)، رام الله – فلسطين.

ونلاحظ من خلال شكل (2.11) أن أعلى نسبة لاستيعاب الأيدي العاملة في قطاع الإنشاءات بلغت (22.1%) في العام 1999م، بينما كانت أدنى نسبة (10.7%) خلال العام 2002م، ويُعزى ذلك إلى النتائج المترتبة لأحداث إنتفاضة الأقصى، وعدم قدرة قطاع الإنشاءات على زيادة استيعاب الأيدي العاملة في هذه العام. كما يوضح الشكل أيضاً عدد المؤسسات العاملة في قطاع الإنشاءات، حيث بلغ أعلى عدد للمؤسسات العاملة في قطاع الإنشاءات 587 مؤسسة في العام 2011م، بينما سجل أدنى عدد 252 مؤسسة في العام 2013م.

2.6.4 التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع الإنشاءات في فلسطين

يواجه قطاع الإنشاءات الفلسطيني مجموعة من التحديات والصعاب التي تعترض تقدمه، حيث يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، كونه يمس كافة فئات المجتمع وشرائحه المختلفة، ويرى الباحث أن هذه التحديات والمعوقات يمكن تلخيصها كما يلي:

- ارتفاع تكاليف البناء في الأراضي الفلسطينية، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار مواد البناء، وارتفاع أسعار الأراضي، ونقص مساحة الأرض الملائمة للبناء.
- الإجراءات والسياسات الإسرائيلية المجحفة بحق قطاع الإنشاءات، إضافة إلى اتباع وانتهاج سياسة هدم وتدمير البيوت والمرافق العامة والبنى التحتية.
- ضعف وغياب القوانين والتشريعات التي تنظم قطاع الإنشاءات الفلسطيني، وبخاصة في مجال المواصفات الفنية، ومعايير البناء والسلامة، وطرق قياس أعمال الإنشاءات.
- تعاني المناطق الفلسطينية من ضعف قاعدة البيانات والمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في التحليل والتقييم وصياغة ورسم الخطط والاستراتيجيات الإسكانية، بالإضافة إلى تعدد مرجعية المواصفات المستخدمة وعدم الإدراك الكافي لأهميتها والقدرة على تطبيقها (مكحول، عطياني، 2003م).
- التمويل والذي يبرز في حالتين، الحالة الأولى عندما تُعرض مشاريع يرى المقاول أنها تتناسب مع إمكانياته الفنية والعملية ولكنها تحتاج إلى تمويل يتجاوز إمكانياته الحالية، سواء لبروزها في وقت يكون فيه مشغولاً بالإنفاق على مشروع كبير نسبياً أو أكثر، والحالة الثانية الحالة المعاكسة للحالة الأولى والتي لم يتمكن فيها المقاول من الحصول على المشاريع المتناسبة مع إمكانياته المادية، الأمر الذي يخلق فائضاً في التمويل لمدة تطول أو تقصر (عطاالله، 2005م، ص81).

- المقاول يعمل في حالة شديدة من عدم التأكد وخضوع عمله لقانون الاحتمالات، ولا سيما في مرحلة البحث عن المشاريع ودراسة المطروح منها للتقدم بعرضه بقصد الحصول عليه (عطاالله، 2005م، ص81).

2.7 واقع قطاع التجارة في فلسطين

لقد أثر الاحتلال الإسرائيلي على قطاع التجارة الداخلية والخارجية، فقد كان يتعامل مع المناطق الفلسطينية على أنها امتداد للأسواق الإسرائيلية، ويتحكم بالمنافذ الخارجية للمناطق الفلسطينية والعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والعالم الخارجي ولا يسمح بالاستيراد والتصدير إلا بموافقة الحاكم العسكري، وكان يفرض قيوداً على تصدير المنتجات الصناعية والزراعية للدول المجاورة والعالم الخارجي من خلال إعطاء تصاريح معينة ولفترة محدودة جداً، وأصبحت المناطق الفلسطينية التي تقع تحت الحكم العسكري شريكاً مباشراً لإسرائيل في اتحاد جمركي أحادي الجانب كأمر واقع (UNCTAD, 2012).

2.7.1 التجارة الداخلية الفلسطينية

يطلق مصطلح "التجارة الداخلية الفلسطينية" على تداول السلع والخدمات داخل التجمعات السكانية الفلسطينية، بالجملة أو التجزئة. وتحتل التجارة الداخلية في كافة بلدان العالم، وفي فلسطين خاصة أهمية كبيرة، تكمن في تنشيط الدورة الاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني، والحد من البطالة، تنشيط التبادل التجاري كأحد المقومات الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية. وهي تمكن المواطن من استخدام السلع المتنوعة، وتعمل على إعادة توزيع العمالة بين المناطق المختلفة، مثل انتقال العمال والموظفين بين محافظات الشمال والجنوب تبعًا لتوفر فرص العمل وفرص الربح.

وقد ساهمت التجارة الداخلية في فلسطين في انتقال رؤوس الأموال بين المدن، وفي اتساع حركة النقل، وأدت إلى توزع الخدمات التجارية، وإلى انتشارها في جميع أنحاء الدولة تبعًا لمعطيات الواقع الخاص بكل مدينة، مقارنة مع باقي المدن.

2.7.1.1 مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر قطاع التجارة من المقومات الاقتصادية التي لا تقل أهمية عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كونها تساعد في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتساعد على تأمين السلع الأساسية والوسيطة والرأسمالية، وتولي الدول الاهتمام بالعمل على تسهيل حركة التجارة وتشجيع الصادرات ومعالجة العجز في الميزان التجاري.

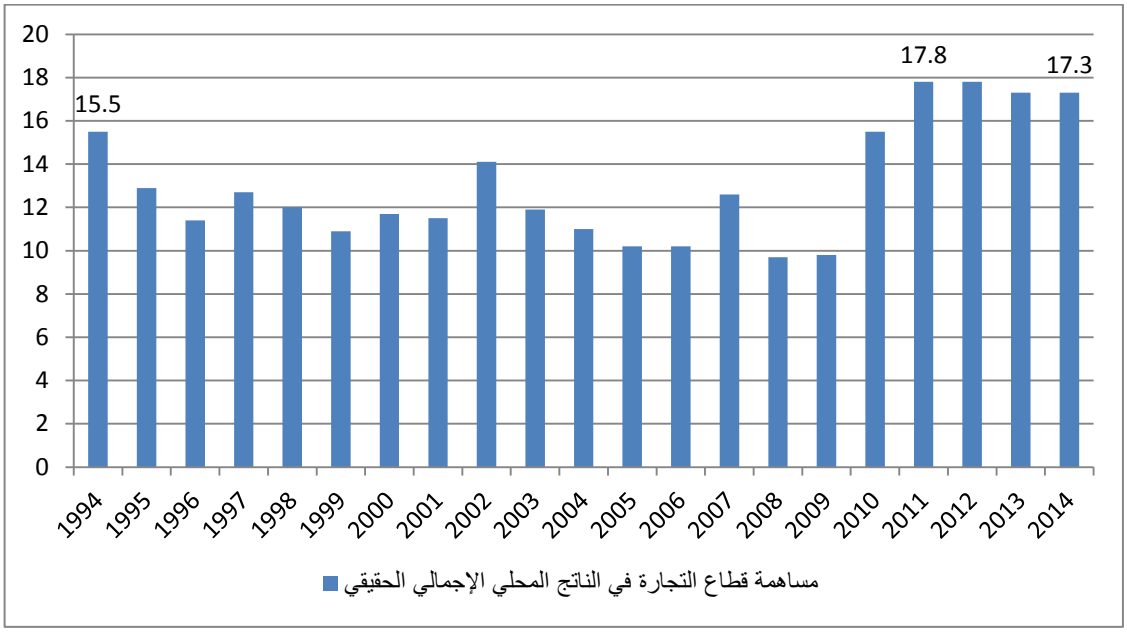

شكل (2.12): مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للأعوام (1994م-2003م)، (2000م-2014م) بالأسعار الثابتة، فلسطين.

وتشير البيانات الإحصائية في شكل (2.12) إلى أن مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت في العام 1994م نسبة (15.5%)، ثم تذبذت هذه القيمة بين الانخفاض والزيادة في الأعوام التالية إلى أن سجلت أدنى مستوى لها في العام 2008م بنسبة (9.7%) والذي يعتبر أكثر الأعوام حصاراً، ولكن ما أن لبثت إلا أن ارتفعت النسبة خلال الأعوام من 2010م إلى 2014م حيث سجلت أعلى مستوى لها في العامين 2011م و2012م بنسبة (17.8%)، ويرى الباحث أن السبب في هذه الزيادة الملحوظة يرجع إلى تدفق البضائع وانتشار التجارة الداخلية في قطاع غزة مع حركة القطاع التجاري المصاحب للأنفاق، بالإضافة الدور والنشاط البارز للتجارة الداخلية في الضفة الغربية.

كما يرى الباحث أن متوسط نسبة مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة التي شملتها الدراسة بلغت (13%)، وهي نسبة تعتبر جيدة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاعي الزراعة والإنشاءات.

2.7.1.2 القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع التجارة الداخلية

يساهم قطاع التجارة في القيمة المضافة من خلال نشاطاته المختلفة التي يتكون منها ومن أهم هذه النشاطات بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود، وتجارة الجملة، وتجارة التجزئة، وإصلاح السلع الشخصية.

نلاحظ من خلال شكل (2.13) أن أعلى قيمة لمساهمة قطاع التجارة الداخلية في القيمة المضافة كان في العام 2012م وبلغت (1304.9) مليون دولار، بينما كانت أدنى مساهمة له في العام 1996م وسجلت (379.4) مليون دولار، كما يلاحظ أن قيمة المساهمة كانت متقاربة خلال الأعوام من 1994م إلى 2009م، بينما ارتفعت القيمة بشكل ملحوظ خلال الأعوام من 2010م إلى 2014م. ويرى الباحث أن السبب في هذه الزيادة الملحوظة يرجع إلى تدفق البضائع وانتشار التجارة الداخلية في قطاع غزة مع حركة القطاع التجاري المصاحب للأنفاق، بالإضافة للدور والنشاط البارز للتجارة الداخلية في الضفة الغربية.

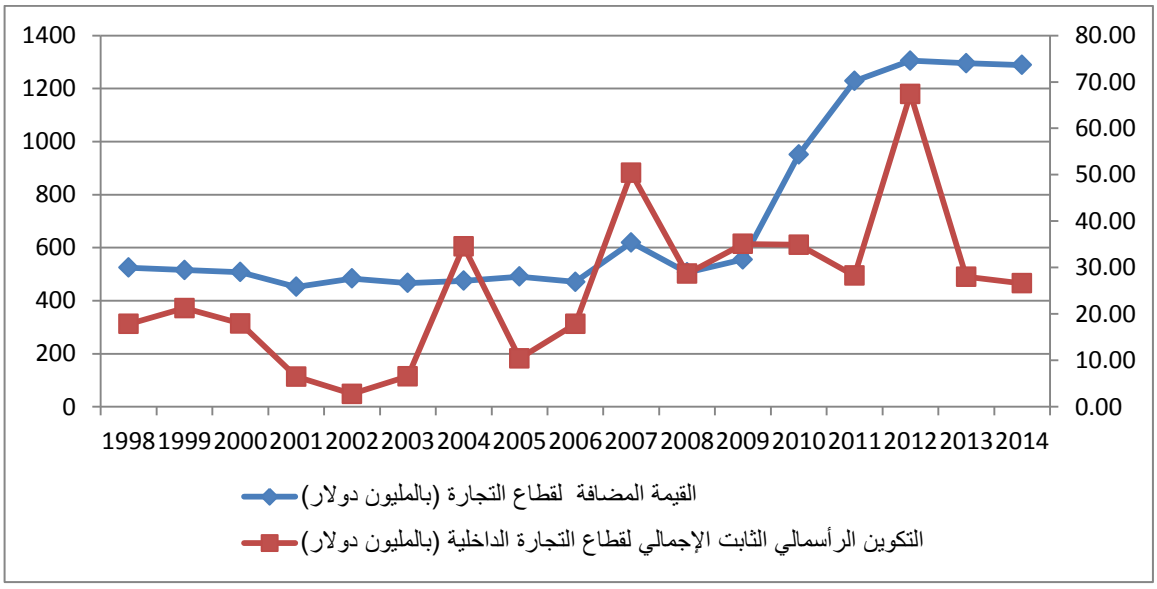

شكل (2.13): القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع التجارة الداخلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، إصدارات متعددة للأعوام (1994م-2014م)، رام الله – فلسطين.

كما يلاحظ أن أعلى مساهمة لقطاع التجارة الداخلية في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي كانت في العام 2012م بقيمة (67392.7) ألف دولار، بينما كانت أقل مساهمة له في العام 2002م بقيمة (2760) ألف دولار، ويرجع ذلك لأحداث انتفاضة الأقصى الثانية، وما ترتب عليها من إجراءات وممارسات إسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2.7.1.3 عدد المؤسسات العاملة في قطاع التجارة الداخلية ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة

يساهم قطاع التجارة الداخلية في استيعاب الأيدي العاملة ويظهر ذلك من خلال الأنشطة المختلفة لهذا القطاع، فقد لعب قطاع التجارة الداخلية دوراً بارزاً في استيعاب أعداد كبيرة من العاملين خلال الأعوام من 1995م إلى 2014م، حيث تشير البيانات الإحصائية في شكل (2.14) أن أعلى نسبة من العاملين في هذا القطاع سُجلت خلال العام 2011م بنسبة (20%)، بينما أقل نسبة للعاملين في قطاع التجارة الداخلية سُجلت في العام 1999م بنسبة (17%)، ويرجع ذلك إلى عدم استقرار الأوضاع في الأراضي الفلسطينية خلال هذه الفترة.

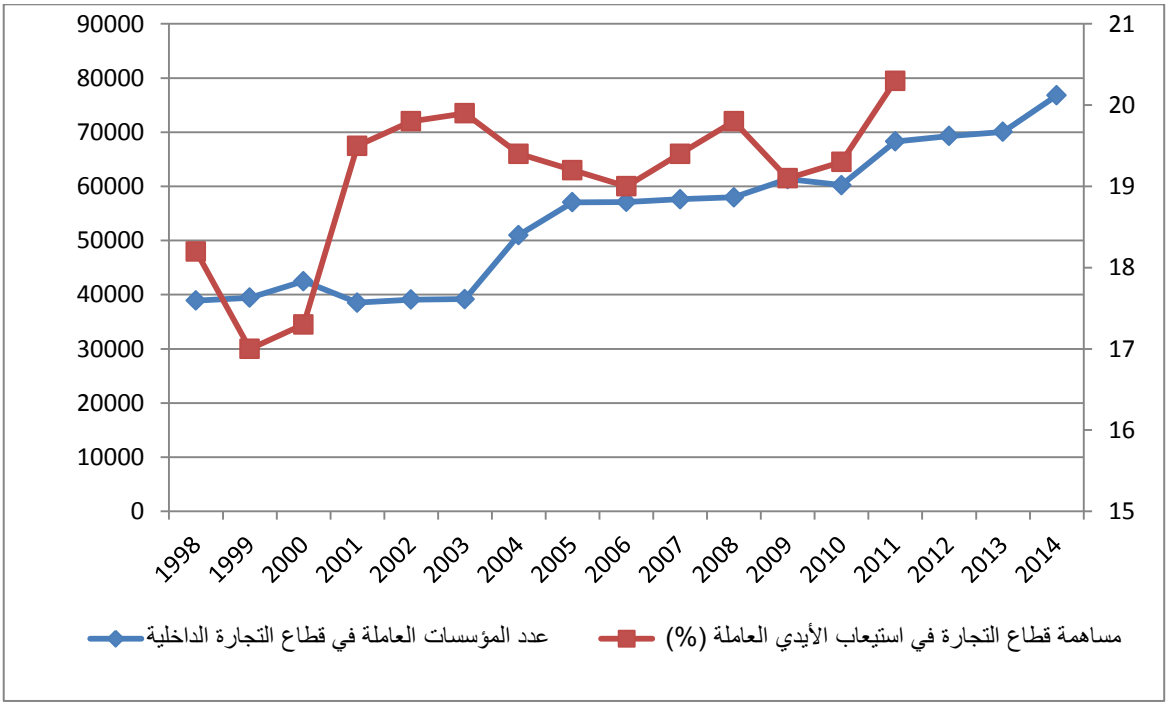

شكل (2.14): عدد المؤسسات العاملة في قطاع التجارة الداخلية ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، إصدارات متعددة للأعوام (1994م-2014م)، رام الله – فلسطين.

كما يلاحظ أن عدد المؤسسات العاملة في قطاع التجارة الداخلية في تزايد مستمر، حيث بلغت عدد المؤسسات في العام 1998م (38904) مؤسسة، وارتفعت هذا العدد بشكل تدريجي ومستمر حتى بلغت (76794) مؤسسة في العام 2014م.

2.7.1.4 التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع التجارة الداخلية في فلسطين

يعتبر الاحتلال المعيق الأساسي الذي يحول دون تطور التجارة الداخلية في فلسطين؛ وذلك للأسباب التالية: (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2014م)

- تحكم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحركة السلع في السوق الفلسطينية، من خلال تحكمها بعمليات الاستيراد والتصدير وسيطرتها على المعابر والحدود.
- سيطرة الاحتلال على شبكة الطرق الرئيسية في الضفة الغربية، ونشره العديد من الحواجز التي تعيق حرية حركة البضائع بين التجمعات السكانية، بالإضافة إلى منع سلطات الاحتلال للحركة التجارية بين محافظات الضفة الغربية؛ ومحافظات قطاع غزة إلا في حالات نادرة؛ الأمر الذي كبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة.
- تعمدت إسرائيل تدمير البنية التحتية للتجارة الداخلية الفلسطينية من خلال تدمير الطرق، ومحاصرة المدن، وقصف المؤسسات التجارية والأسواق؛ واستمرت في نشر الحواجز والبوابات العسكرية التي تعزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها، وتحول دون نمو العلاقات التجارية بينها.
- بناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري الذي أدى إلى تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى كنتونات معزولة عن بعضها البعض؛ وإلى سرقة مقدرات الشعب الفلسطيني، والحيلولة دون استخدامه لموارده لإنعاش اقتصاده. كما أدى ذلك إلى خلق أجواء استفزاز وتوتر دائمة حالت دون نمو الاستثمار المحلي والأجنبي داخل الأراضي الفلسطينية.
- إغراق الأسواق المحلية الفلسطينية بالبضائع المهربة من إسرائيل والمستوطنات؛ فحسب تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد الفلسطيني (2014م): بلغت التكلفة المقدرة للبضائع التي جرى ضبطها بعد تهريبها من المستوطنات إلى مناطق الضفة منذ عام 2009م وحتى حزيران عام 2013م، قرابة 37.5 مليون دولار.

ويرى الباحث أن كل هذه العوامل أدت إلى تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية في السوق المحلي؛ بسب محاصرتها بسلسلة من الإجراءات الإسرائيلية، كحظر استيراد المواد الأولية للزراعة والصناعة من إسرائيل، أو بواسطتها؛ ومن جهة أخرى، ضعف القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية؛ بالإضافة إلى الأزدواج الضريبي والسلوك اللاأخلاقي للتجار والمستوردين مما عزز تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، الأكثر تطوراً وتقدماً.

2.7.2 التجارة الخارجية الفلسطينية

إن التجارة الخارجية الفلسطينية تمر بظروف صعبة جداً وتواجه مشاكل عديدة بداية بمشاكل المعابر والهيمنة الإسرائيلية إلى سياسة الإغلاق والأطواق الأمنية التي تفرض على المناطق الفلسطينية وتنتهي بشروط مطابقة الواردات الفلسطينية للمواصفات الإسرائيلية وعراقيل أخرى توضع أمام الواردات والصادرات الفلسطينية. وبالرغم من كل هذه العراقيل إلا أن التجارة الخارجية الفلسطينية تطورت بشكل مرضي حيث زاد عدد المستوردين من الخارج كما زاد عدد الوكلاء الفلسطينيين للشركات العربية والعالمية، وبالرغم من التحديات التي تواجه المستورد الفلسطيني، بدأت التجارة تنشط عن طريق الاستيراد المباشر بواسطة مستورد فلسطيني، مما حقق دخلاً كبيراً للخزينة الفلسطينية، وذلك عن طريق تحصيل الجمارك على الواردات المباشرة وتبقى مشكلة المعابر والإغلاقات أهم العوامل المعيقة في تطوير التجارة الخارجية (الطباع، 2014م). كما تحكم الاحتلال بالعلاقات التجارية الخارجية، فقد وضع العراقيل والقيود الإدارية والأمنية أمام استيراد السلع من الدول العربية، فأدت إلى تراجع التجارة مع الدول العربية، وعدم الاستفادة من فرص التصدير التي يمكن أن تتاح له مع اقتصاديات الدول العربية والإسلامية، وانحصرت التجارة الخارجية الفلسطينية مع الاقتصاد الاسرائيلي (العودة، 2008م).

2.7.2.1 الواردات والصادرات السلعية الفلسطينية

توضح المؤشرات الاقتصادية التجارية المتاحة خلال الفترة التي شملتها الدراسة من العام 1994م إلى 2014م أن أداء الاقتصاد الفلسطيني في تراجع مستمر في الاعتماد على الذات وبناء القدرة والقاعدة الإنتاجية المحلية، من أجل الانعتاق من التبعية الاسرائيلية حيث تشير التقارير والبيانات الإحصائية أن الاقتصاد الفلسطيني قد زاد من الاعتماد على الخارج في تغطية الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية خلال الأعوام 1994م-2014م. ونلاحظ من شكل (2.15) أن الواردات السلعية الفلسطينية قد بلغت خلال العام 1995م حوالي (1658.2) مليون دولار، ثم أخذت تتزايد بشكل مستمر ومتصاعد حتى وصلت إلى (5683.2) مليون دولار في العام 2014م أي بزيادة 243% وبمتوسط معدل نمو (7.7%) سنوياً، في حين بلغت قيمة الصادرات السلعية في العام 1995م حوالي (394.2) مليون دولار، وأخذت تنمو بشكل بطيء مقارنة مع الواردات حتى وصلت في العام 2014م إلى (943.7) مليون دولار بمتوسط معدل نمو يقارب 5.5% سنوياً.

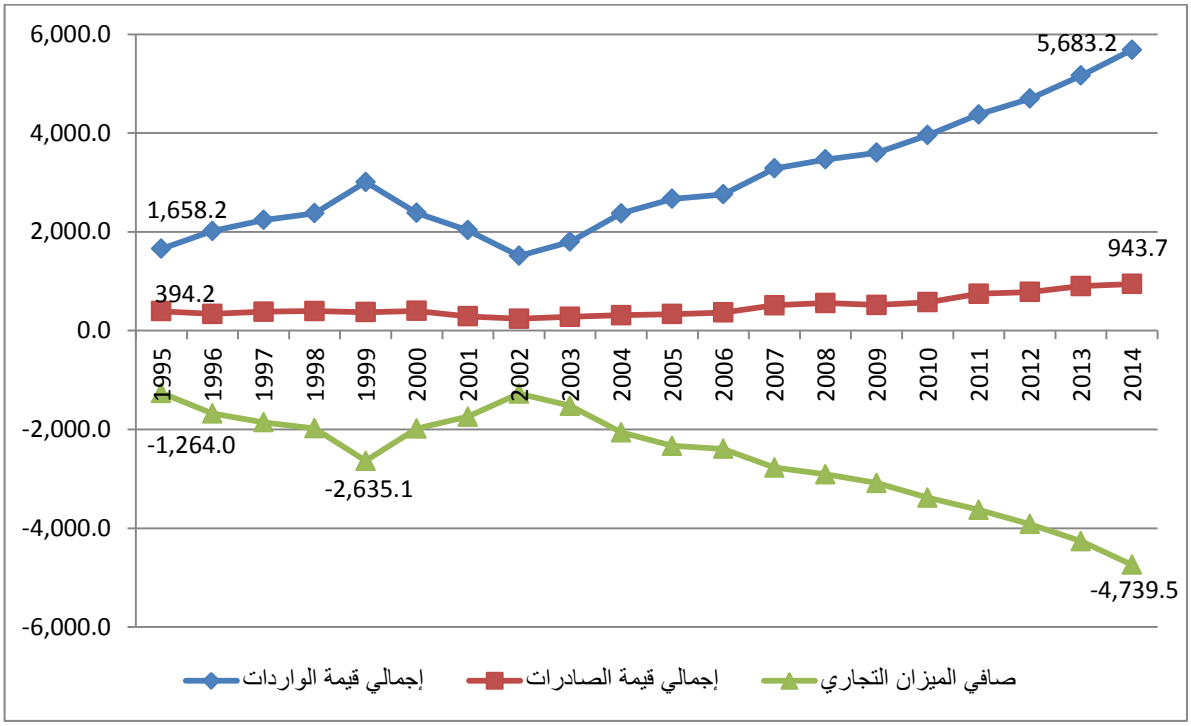

شكل (2.15): إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية (بالمليون دولار)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجارة الخارجية، بيانات تراكمية، رام الله – فلسطين.

أما بالنسبة للميزان التجاري فله أهمية كبيرة في قياس الأداء الاقتصادي للدولة، فهو يمثل الفرق بين حصيلة إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات، ومقياس الميزان التجاري يؤثر على القدرة في النمو الاقتصادي وتطوره إذا كان في حالة الفائض، أما إذا كان في حالة العجز فإنه يشير إلى مدى التدهور الحاصل في الاقتصاد القومي (ابراهيم، 2008م).

وتشير البيانات الإحصائية في شكل (2.15) أن الميزان التجاري الفلسطيني يعاني من عجز مستمر ومزمن خلال الفترة التي شملتها الدراسة من العام 1994م إلى 2014م، فقد بلغ العجز في صافي الميزان التجاري السلعي في العام 1995م مايقارب (1264-) مليون دولار واستمر العجز بالزيادة المستمرة حتى عام 1999م حيث سجل (2635.1-) مليون دولار، ثم انخفض في الفترة من العام 2000م إلى 2002م إلى (1274.7-) مليون دولار، ويرى الباحث أن هذا الانخفاض ليس ناتجاً عن تحول المجتمع وتقليل الاستهلاك للسلع، وإنما بسبب الحصار المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي وإغلاق المعابر خلال فترة إنتفاضة الأقصى الثانية في العام 2000م، ثم ما لبث أن ارتفع العجز بعد ذلك بشكل مستمر خلال الأعوام التالية حيث

سجل أعلى قيمة للعجز في الميزان التجاري السلعي خلال العام 2014م (4739.5-) مليون دولار.

ويرى الباحث أن العجز المزمن والمستمر في الميزان التجاري الفلسطيني هو بسبب الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية النهائية من ناحية، وكذلك ضعف تغطية الصادرات للواردات بصفة عامة، حيث أن كبر حجم الواردات في الاقتصاد الفلسطيني يجعله أكثر عرضة للتأثر بالمتغيرات الخارجية، كالسياسات التجارية والصدمات الاقتصادية ومستويات التضخم لدى الشركاء التجاريين، خاصة إذا تزامن مع تواضع حجم الصادرات التي لا تغطي أكثر من (16%) من الواردات وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول المشابهة.

ويدلل هذا العجز في الميزان التجاري على الاعتماد المفرط في تغطية الطلب المحلي من الخارج، وكذلك ضعف هيكل الانتاج المحلي، وفي ظل غياب سياسات واضحة من صانعي السياسات لخفض العجز في الميزان التجاري (زعرب، 2005م).

2.8 واقع قطاع الخدمات في فلسطين

يلعب قطاع الخدمات دوراً رئيسياً في توليد الدخل والنمو وخلق فرص العمل وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي لجميع البلدان، لاسيما في البلدان النامية. وتنتشر منافعه الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي، بما يحققه من آثار مضاعفة إيجابية واسعة تؤثر على آفاق النمو في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية. وتشكل الخدمات عماداً للاقتصاد ومدخلات أساسية لجميع الأنشطة الاقتصادية. وهي أيضاً حاضنة للابتكار وتوليد المعارف ونشرها، ومحدد رئيسي لتنشيط التجارة في البضائع، والاستثمار، وسلاسل القيمة العالمية (بدوان، 2014م).

ينظر إلى الاقتصاد الفلسطيني على أنه اقتصاد خدمي بالدرجة الأولى، ويرجع ذلك لأنه يساهم بالنسبة الأكبر بين القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فنمو الناتج الحلي وارتفاع معدلات التوظيف في الأراضي الفلسطينية يرجع إلى نمو قطاع الخدمات، وذلك بسبب زيادة الطلب على الخدمات اللازمة للإنتاج والتسويق في القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يخلق ترابطات أمامية وخلفية مع باقي القطاعات تساعد على النمو فيها، بالإضافة إلى أنه يلعب دوراً مركزياً في تعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الانتاجية والسلعية.

ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات واختلالات هيكلية كثيرة سببتها ثلاثة عقود من الاحتلال الإسرائيلي، وأصبح من الصعب الإجماع على تعريف محدد للنشاطات الخدمية، ويرجع ذلك بشكل أساسي لتنوعها وارتباطاها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ولتحقيق أهداف

الدراسة فقد قام الباحث بتعريف قطاع الخدمات بأنه تلك التي توصف بالنشاطات الأخرى والتي لاتندرج تحت مظلة القطاع الصناعي، الزراعي، الإنشاءات، والتجارة، حيث يتكون قطاع الخدمات من: النقل والتخزين، اولأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والمعلومات والاتصالات، والخدمات، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، والرسوم الجمركية، وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات.

2.8.1 مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

تشير البيانات الإحصائية الواردة في شكل (2.16)، إلى أن متوسط مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من العام 1994م إلى 2014م قد بلغت (56.54%)، وهذا يعني أن قطاع الخدمات استحوذ على أكثر من نصف الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، كما نلاحظ الزيادة المستمرة في نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت أدنى نسبة مساهمة (42.8%) في العام 1994م، بينما بلغت أعلى نسبة مساهمة (64.3%) في العام 2006م، ثم تراجعت نسبة المساهمة بشكل متذبذب خلال الأعوام 2007م إلى 2014م، ويرى الباحث أن هذا التراجع والتذبذب الملحوظ ناتج عن التذبذب بين الزيادة والإنخفاض في نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

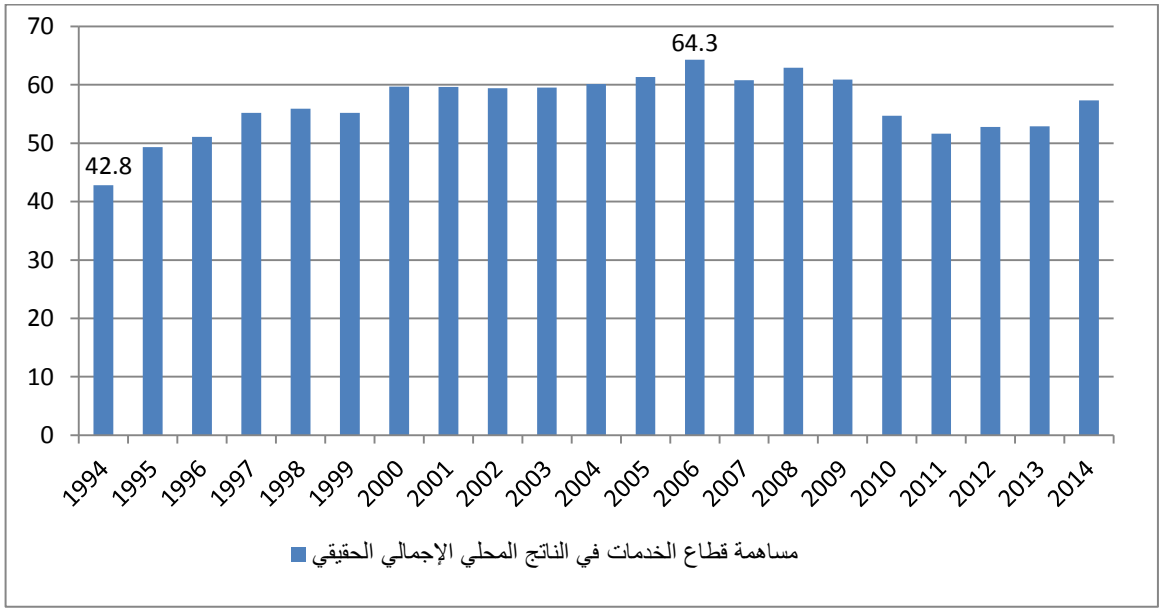

شكل (2.16): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للأعوام (1994م-2003م)، (2000م-2014م) بالأسعار الثابتة، فلسطين.

2.8.2 القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع الخدمات

يلاحظ من شكل (2.17) أن مساهمة قطاع الخدمات بنشاطاته المختلفة في القيمة المضافة كانت مرتفعة بشكل ملحوظ ومستمر خلال الفترة التي شملتها الدراسة، حيث كانت أدنى قيمة لها (1317.7) مليون دولار في العام 1994م وارتفعت هذه القيمة بشكل ملحوظ خلال الأعوام التالية حيث بلغت القيمة (2617.1) مليون دولار في العام 1994م، إلا أنها انخفضت بشكل طفيف خلال الأعوام من 2000م إلى 2003م، ويُعزى ذلك للممارسات والإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى، ولكن سرعان ما ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الخدمات بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2003م إلى 2014م حيث سجلت أعلى قيمة خلال الفترة التي شملتها الدراسة (4268.6) مليون دولار في العام 2014م.

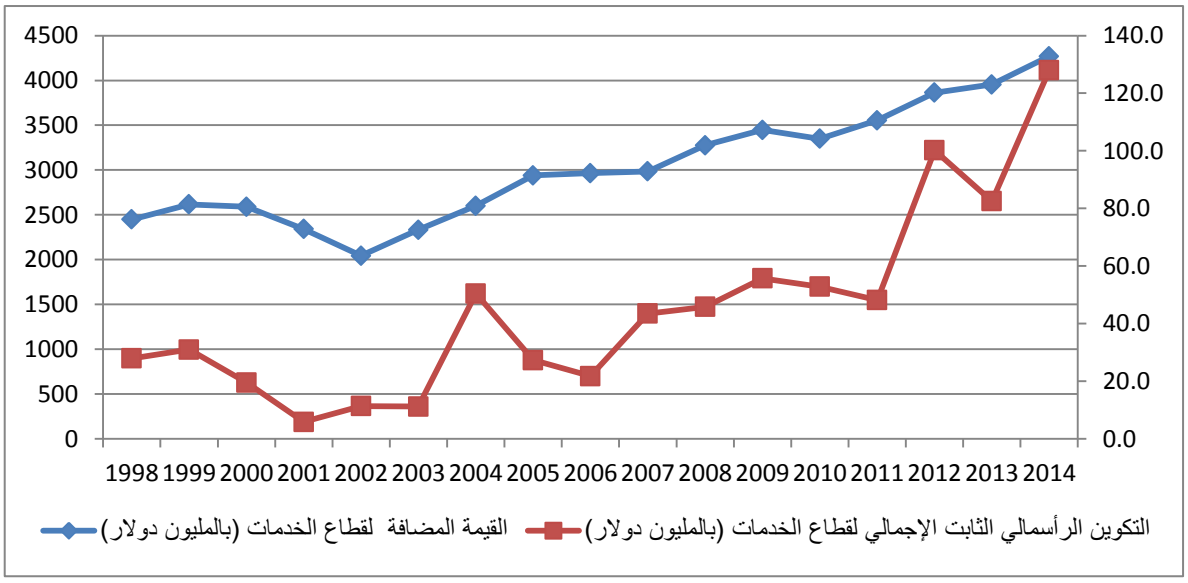

شكل (2.17): القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع الخدمات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، إصدارات متعددة للأعوام (1994م-2014م)، رام الله – فلسطين.

وتشير البيانات أيضاً أن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي يتأثر كثيراً بالأوضاع السياسية والاقتصادية والمناخ الاستثماري السائد في فلسطين، حيث شهد العامان 2001م-2002م هروباً كبيراً للاستثمارات من فلسطين إلى الخارج، وكان الاستثمار منخفضاً للغاية حيث انخفض حجم التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع الخدمات إلى (5.9) مليون دولار في العام 2001م، بينما بلغت (31) مليون دولار خلال العام 1999م، إلا أن حجم التكوين

الرأسمالي الثابت الإجمالي ارتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة من العام 2007م إلى 2014م حيث سجلت أعلى قيمة له في العام 2014م وبلغت (128) مليون دولار.

2.8.3 عدد المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة

نلاحظ أن قطاع الخدمات لديه قدرة عالية جداً على استيعاب الأيدي العاملة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغ متوسط مساهمة قطاع الخدمات في استيعاب الأيدي العاملة أكثر من (38.5%)، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً مقارنةً بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في استيعاب الأيدي العاملة. كما تشير البيانات إلى أن عدد المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات في تزايد مضطرد، حيث بلغ أدنى عدد للمؤسسات العاملة في قطاع الخدمات (11,925) مؤسسة في العام 2003م، وازداد هذا العدد بشكل مستمر حيث سجل أعلى عدد (34,862) مؤسسة في العام 2014م.

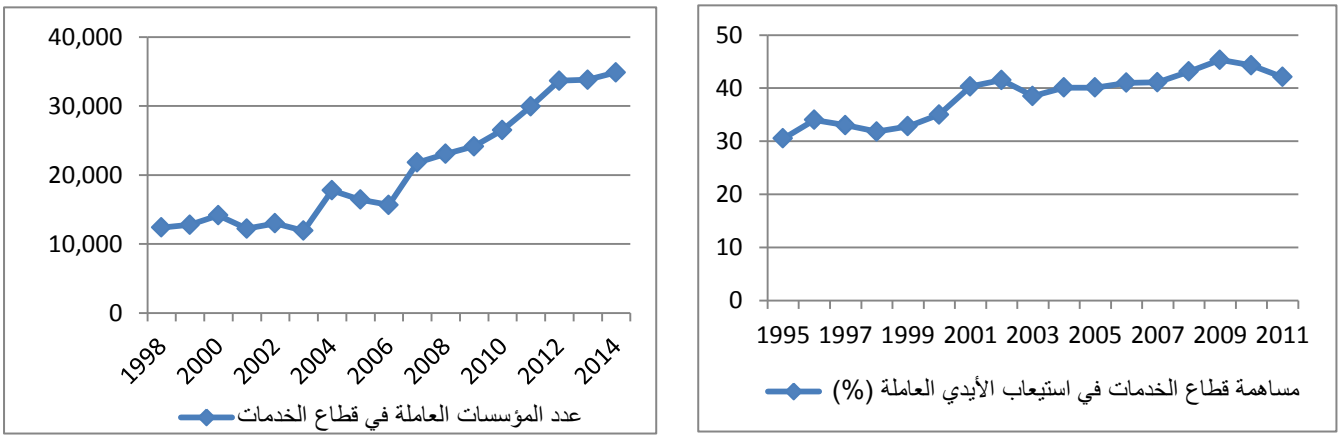

شكل (2.18): عدد المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات ومساهمته في استيعاب الأيدي العاملة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، إصدارات متعددة للأعوام (1994م-2014م)، رام الله – فلسطين.

2.8.4 التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع الخدمات في فلسطين

إن قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني قائم إلى حد كبير على الخدمات التقليدية، حيث أن الخدمات الحكومية (الاجتماعية) وخدمات التوزيع تهيمن بشكل ملحوظ على قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية، في حين أن مساهمة الخدمات الحديثة (خصوصاً خدمات الأعمال والخدمات المالية) لا زالت هامشية، إن التوسع في قطاع الخدمات وهيمنة الخدمات التقليدية مرتبطة -إلى حد ما- بالاختلالات الاقتصادية التي بدأت مع احتلال إسرائيل للضفة الغربية

وقطاع غزة في عام 1967م، ومن ضمن هذه الاختلالات العجز التجاري الكبير مع إسرائيل، والتي تحول دون خلق أنشطة خدمية حديثة ومستدامة (الفلاح، 2013م).

يواجه قطاع الخدمات الفلسطيني العديد من الصعوبات التي تحد من تطوره وقدرته على المنافسة الإقليمية، ومن أهمها عدم الاستقرار السياسي والاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية المتعلقة بالسيطرة على حركة تنقل السلع والخدمات والأفراد على المعابر. إضافة إلى أن الأراضي الفلسطينية كغيرها من الدول النامية تعاني من حداثة نشأة بعض القطاعات في قطاع الخدمات أو من صغر حجمها، وعدم تطور السوق المالي بدرجة كافية، ونقص الخبرات والكفاءات الإدارية والتنظمية المالية، قياساً بمثيلاتها في الدول المتقدمة أو حتى بعض الدول النامية في آسيا (بدوان، 2014م).

القيود والتحديات التي يواجهها قطاع الخدمات منها ما هو ناجم عن عوامل ذاتية، وأخرى ناجمة عن عوامل موضوعية، ترتبط بأداء الاقتصاد الفلسطيني من جهة، والقيود والإجراءات المفروضة إسرائيلياً على الاقتصاد الفلسطيني من جهة أخرى. ويمكن تقسيم القيود التي يواجهها قطاع الخدمات الفلسطيني على النحو التالي (الجعفري وآخرون، 2003م):

أولاً: ضعف خدمات البنية التحتية:

تلعب البنية التحتية دوراً أساسياً في تحسين نوعية حياة المواطنين، كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملاً حيوياً للتحول الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ أن وجود بنية تحتية ذات كفاءة متميزة يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثمار في المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية، الأمر الذي يؤثر مباشرةً على تنافسية الإنتاج. ويغطي محور رفع مستوى البنية التحتية أربعة عناصر أساسية:

- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية.
- قطاع النقل والمواصلات بما في ذلك الموانيء والمطارات.
- قطاع المياه.
- قطاع الطاقة والكهرباء.

ثانياً: القيود المتعلقة بالاستثمار:

عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى إلحاق أضرارٍ كبيرة في البيئة الاستثمارية، وبالاستثمار الخاص والعام داخل الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي زاد من تفاقم عدم التيقن بالاستقرار والشعور بعد توفر الفرص الجيدة والقاعدة السليمة لإقامة المشاريع الاستثمارية واستمرار نجاحها، إضافة إلى عدم كفاية إمدادات الكهرباء، والقيود الإسرائيلية على تنقل البضائع والأفراد، من و إلى السلطة الفلسطينية، وعدم توفر حماية كافية أو دعم كافي للمنتج المحلي، وضعف الخبرة الفنية المحلية، وضعف الخدمات الإرشادية من مؤسسات السلطة الفلسطينية حول الاستثمار، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالمعابر، وصغر حجم السوق المحلي، وندرة مراكز المعلومات المتخصصة لخدمة المستثمرين، وعدم كفاية الترويج للاستثمار وتباطؤ النمو الاقتصادي. كل هذا ساهم في انخفاض عوائد الاستثمار مما أدى إلى تراجع الاستثمار بشكل ملحوظ وواضح. كما أن عدم تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أدى إلى عدم توفر أرضية مناسبة من الأمن والاستقرار، حيث تقود إلى إقامة مشاريع استثمارية من شأنها تنشيط عجلة الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية (مكحول، 2007م، ص10).

2.9 الخلاصة

أن القطاعات الاقتصادية الفلسطينية تعاني من اختلالات ومعضلات هيكلية أعاقت نموه نتيجة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، الذي عمل بكل قوة على إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، وانحداره إلى مستويات متدنية على مر السنوات، ورغم الخطط والجهود المبذولة لتطوير القطاعات الاقتصادية الفلسطينية ومحاولة تعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛ إلا أن هذه السياسات لم تفلح في خلق قيم اقتصادية مؤثرة للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية بحيث تحقق ريادة للاقتصاد الوطني وتساهم في إيجاد حلول للمعضلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الوطني وخصوصاً مشكلتي الفقر والبطالة.

فالأصل أن تتساوى هذه العلاقة التبادلية المتشابكة بين القطاعات الإنتاجية والخدمية، أي أن ضعف القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والإنشاءات يُفترض أن يؤدي إلى ضعف الطلب على الخدمات التسويقية والتجارية وخدمات البنية التحتية، وبالمقابل فإن ضعف الخدمات التجارية والتسويقية والخدمات الإدارية المساندة يُفترض أن يؤدي إلى تراجع القدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية السلعية، ولكن ما تم استنتاجه من خلال دراسة واقع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية هو التطور الملحوظ للقطاعات الخدمية دون ارتباطه بنمو وتطور

القطاعات السلعية، وهو ما دفع الباحث للاستنتاج بأن النمو والتطور المستقل نسبياً لصالح القطاعات الخدمية برغم أنها قطاعات غير منتجة بشكل مباشر يُعتبر مؤشراً على الخلل البنيوي القائم بين القطاعات الاقتصادية الفلسطينية بشكل أساسي.

لذلك أن تشخيص واقع القطاعات الاقتصادية يعتبر نقطة الإنطلاق لفحص هذه العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الفلسطيني، وبناء عليه لا بد من دراسة العلاقات التشابكية وفقاً لمنهجية التشابكات الاقتصادية والاعتمادية المتبادلة والتي بدأها العالم الاقتصادي الشهير ليونتيف وفقاً لمنظومة جداول المدخلات والمخرجات.

الفصل الثالث

العلاقاتُ التشابكيةُ بين القطاعات الاقتصادية – مفهومُها وأهميتُها

الفصل الثالث: العلاقاتُ التشابكيةُ بين القطاعات الاقتصادية – مفهومُها وأهميتُها

3.1 المقدمة

يشكل التشابك الاقتصادي مسألة غاية في الأهمية، لما لها من تأثير على تحليل وفهم واقع حجم المعاملات الجارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومدى اعتماد كل قطاع على القطاعات الأخرى، فهو ينطوي على دراسة العلاقات الكمية بين القطاعات الاقتصادية أو العلاقات بين المدخلات والمخرجات، وبالتالي فهو يسهم في تعريف الإنتاج وخلق القيمة المضافة (العلمي، 1980م).

فالعلاقة التشابكية للاقتصاد الوطني تعد واحدة من الأدوات التوصفية والتحليلية للبنيان الاقتصادي، ومحاولة منهجية لإيضاح تدفقات السلع والخدمات بين الوحدات الاقتصادية، وإظهار درجة الاعتماد المتبادل فيما بينها (القريشي، 1983م)، الأمر الذي يمكِّن المخططين من الوقوف على الاختناقات الناشئة عن الخلل المحتمل في تلك التدفقات وسبل معالجتها، وإبراز الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية الرائدة والمسيطرة في الاقتصاد، مما يساعد في عملية ترشيد بعض القرارات الاستثمارية التي تساعد في إطراد عملية التنمية في المجتمع.

3.2 مفهوم العلاقات القطاعية التشابكية

إن مفهوم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية يرتكز إلى تحليل العالم الاقتصادي ليونتيف[1]، الذي قام بتطوير إطار تحليلي يعتمد على ما يعرف بتحليل المدخلات والمخرجات، حيث تصور جداول المدخلات والمخرجات العملية المعقدة للإنتاج، وكيف أن ناتج قطاع ما هو إلا مدخلات لقطاعات أخرى، ويصور هذا التمثيل كيفية استعمال السلع والخدمات في توليد الدخل والقيمة المضافة داخل القطاعات المختلفة، إن جداول المدخلات والمخرجات تصف تدفق السلع والخدمات بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الإقليمي أو الوطني، وتحاول قيام العلاقة بين صناعة معينة وصناعات أخرى، أو قطاع معين بالقطاعات الأخرى (شتوح، 2014م، ص204).

---

[1] Wassily Leontief : هو اقتصادي أمريكي ذو أصل سوفياتي، ولد في ألمانيا سنة 1905م، له الفضل الكبير في صياغة الاطار العام النظري والعملي لتحليل التشابك الاقتصادي بين قطاعات الاقتصاد القومي، وحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد من خلال عمله في تحليل المدخلات – المخرجات، و توفي سنة 1999م.

ويقوم تحليل العلاقات التشابكية على أساس وجود الاعتماد المتبادل بين القطاعات والصناعات المختلفة في الاقتصاد الوطني، فكل صناعة أو قطاع يأخذ احتياجاته من القطاعات الأخرى لكي ينتج، هذا إلى جانب أن إنتاجه سوف يوجه إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى، وأيضاً إلى قطاعات الطلب النهائي من المستهلكين محلياً ودوليّاً، وذلك بهدف تحديد حجم الإنتاج (المخرجات) لكل قطاع لكي يستطيع أن يلبى احتياجات القطاعات الإنتاجية الأخرى، واحتياجات المستهلكين دون أن يحدث اختناق في الاقتصاد الوطني، حيث يُفترض أن إنتاج كل قطاع ينقسم إلى قسمين أساسيين:

- **القسم الأول:** مخرجات تستخدم كمدخلات وسيطة للقطاع نفسه، أو كمدخلات وسيطة للقطاعات الأخرى.
- **القسم الثاني:** مخرجات تستخدم كمنتج نهائي للاستهلاك المحلي وللتصدير، وتسمى الطلب النهائي. (جداول المدخلات والمخرجات – ليونيتيف).

3.3 العلاقات التشابكية وجداول المدخلات والمخرجات

إن جداول المدخلات والمخرجات المستخدمة في الميدان الاقتصادي مستوحاة من نموذج الاقتصادي الأمريكي ذو الأصل السوفياتي واسيلي ليونتييف Wassily Leontief.

تعتبر هذه الجداول ذات أهمية متعددة الجوانب، فهي أولاً تمثل جزءاً في الحسابات القومية، حيث توفر أسلوباً للتأكد من تقديرات الدخل القومي بطرق الإنتاج، والإنفاق، والدخل. وتمثل ثانياً أسلوباً لعرض هيكل الاقتصاد القومي وتشابكات مختلف السلع والصناعات المختلفة وما يمثله عرض هذا الهيكل من أهمية في مجال دراسة هيكل تكاليف إنتاج مختلف السلع على شكل تكاليف متمثلة في المواد الأولية (طلب وسيط)، أو تكاليف متمثلة في شراء عوامل الإنتاج (القيمة المضافة)، كما يوضح هذا الهيكل خريطة توزيع الإنتاج ما بين (استهلاك بقية الصناعات من إنتاج الصناعة المعنية على شكل مواد أولية)، والطلب النهائي (استهلاك خاص، وحكومي، واستثمار خاص وحكومي، وصادرات، وواردات، وتغير في المخزون). وتمثل جداول المدخلات المخرجات ثالثاً أداة للتنبؤ بالطلب النهائي والإنتاج لمختلف الصناعات المتمثلة بالجدول.

إن جداول المدخلات والمخرجات تصف تدفق السلع والخدمات بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الاقليمي أو الوطني، ومحاولات لقياس العلاقة بين صناعة معينة وصناعات أخرى في الاقتصاد (Leontief, 1966)، فهي تشكل مساحة مهمة في دراسة التشابك الاقتصادي، ويمكن التمييز

من خلال نوعين من الترابطات بين القطاعات الاقتصادية؛ أولاهما ما يُطلق عليه روابط الجذب الخلفية، ممثلة بدرجة اعتماد قطاع ما على قطاعات الإمداد المتعلقة به، كما في حالة استخدام القطاع الصناعي للمستلزمات أو المدخلات الواردة من القطاع الزراعي، كالمحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية، وثانيهما روابط الجذب الأمامية، ممثلة بمستوى اعتماد القطاعات الأخرى على المدخلات الموردة من قطاع ما، كما في حالة استخدام القطاع الزراعي للمواد الكيماوية المنتجة في القطاع الصناعي على سبيل المثال لا الحصر (الحمادي، 2010م).

3.4 حالات التشابك الاقتصادي

أظهرت الدراسات التطبيقية أن حالات التشابك الاقتصادي تختلف بين دولة وأخرى طبقاً لديناميكية وتطور اقتصاد تلك الدولة، حيث يوجد هناك خمس حالات للتشابك الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

3.4.1 حالة التشابك الكامل

والتي تعني استمرار وشمول التدفقات السلعية (مدخلات ومخرجات) بين الفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يعني أن مفردات النشاط الاقتصادي تسير ضمن نظام محدد يتأثر بتأثيرات مضاعفة ومتتابعة عند إضافة أية حلقة من حلقات هذا النشاط، وسيمتد مثل هذا التأثير على المستوى الاقتصادي عموماً، وتعبّر هذه الحالة عن شدة التماسك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي فإن أي تغيير في إنتاج أحد القطاعات سينعكس سلباً أو إيجاباً على مخرجات الفروع والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتتمثل مثل هذه الحالة في المجتمعات المتقدمة كالولايات المتحدة وإنجلترا.

3.4.2 حالة التشابك العشوائي

في حالة التشابك العشوائي يقل التنوع في الفروع الاقتصادية وتضعف درجة الترابط فيما بينها، وتنتشر مثل هذه الحالة في معظم الهياكل الاقتصادية للدول النامية.

3.4.3 حالة التشابك المتدرج الجزئي

وتعني حدوث التشابك التام بين عدد معين من الفروع، وتتحقق هذه الحالة من التشابك التام بين عدد معين من الفروع كما أنها تتحقق على وجه التحديد في الاقتصادات التي تنتشر فيها المجمعات الصناعية، التي تنطوي على مجموعة محددة من الصناعات، أو في حالة رغبة المخطِّط في تنمية بعض الصناعات لسبب ما، ويسود مثل هذه الحالة في المجتمعات النامية.

3.4.4 حالة التشابك المتدرج الكامل

وتعني أن بعض الفروع أو القطاعات تقوم باستخدام المدخلات الواردة من الفروع الأخرى دون أن تساهم بتغذية الأخيرة، أي توجه مخرجاتها إلى الطلب النهائي، أو أن تكون الحالة المعاكسة أيضاً، أي أن تقوم بعض الفروع الاقتصادية بتغذية الفروع الاقتصادية الأخرى بالمستلزمات المطلوبة والطلب النهائي بالمنتجات التامة الصنع دون أن تستخدم المواد الوسيطة من هذه الفروع.

إن حالة التشابك المتدرج الكامل تمكن من اكتشاف آثار التغير في حجم الطلب وآثاره المختلفة على النشاط الاقتصادي عموماً (حاجي، 1985م).

ويمكن تقسيم التشابك المتدرج الكامل ضمن الأنماط التالية (شموط، 2012م):

أ- الصناعات أو القطاعات القائمة من أجل الطلب النهائي، وتتمثل في صناعات أو قطاعات التي تعتمد على القطاعات الأخرى في الإقتصاد القومي وفي الوقت نفسه لا تعتمد القطاعات الأخرى على منتجاتها؛ وبالتالي فهي الصناعات القائمة على الإنتاج من أجل الطلب النهائي؛ حيث تتميز هذه الصناعات بتشابك خلفي قوي وتشابك أمامي ضعيف.

ب- الصناعات أو القطاعات المنتجة للمواد الأولية، حيث تتميز هذه الصناعات أو القطاعات بأنها تمول أو تبيع منتجاتها إلى الطلب النهائي دون أن تستهلك أو تستخدم من منتجات القطاعات الأخرى، وهي تتميز بتشابك أمامي قوي وتشابك خلفي ضعيف، ويطلق عليها غالباً بالقطاعات ذات الصناعات الأساسية أو الصناعات الثقيلة أو منتجات المواد الأولية.

3.4.5 حالة التخصيص الكامل

التشابك الاقتصادي في حالات التخصص الكامل يختلف تماماً عن الحالات السابقة الذكر، اذ أنها تعكس التشابك المتحقق بين فروع التكامل الرأسي في الاقتصاد كما في حالة القطاع الصناعي، حيث يقوم كل قطاع ببيع مخرجاته إلى قطاع واحد فقط، وفي الوقت ذاته يقوم كل قطاع بشراء مستلزمات إنتاجية من قطاع واحد آخر، وتعد هذه الحالة أضعف أنواع حالات التشابك الاقتصادي.

وبخصوص البلدان النامية فيلاحظ ظاهرة ضعف العلاقات التشابكية في اقتصاداتها بصفة عامة، وتعود أسباب ذلك الضعف في هذه الدول إلى عدة عوامل، منها طبيعية كمسألة الموارد

الزراعية وبعض المواد الأولية غير النفطية، وأخرى فنية كاختلاف الاستثمار الصناعي، ونقص العمالة المدربة والقدرات الإدارية والتنظيمية، وضيق السوق في العديد من هذه البلدان، إضافة إلى عدم كفاءة السياسات الاقتصادية والصناعية (الحمادي، 2010م).

3.5 منهجية قياس مؤشرات التشابك الاقتصادي

تتجدد مؤشرات التشابك الاقتصادي بالترابطات القطاعية في الاقتصاد الوطني والتي تكون عادة على نوعين أساسيين: هما الترابط الأمامي والترابط الخلفي، والتي من خلالهما يمكن تحديد القطاعات المحورية أو الرائدة في الاقتصاد (Cuello and others, 1992).

أما روابط الجذب الأمامية (U_i^f) والتي تسمى (مؤشر حساسية التشتت) حيث تحدث عنها الاقتصادي ألبرت هيرشمان ووصفها بأنها التغييرات المتتالية في جميع نشاطات القطاعات الإنتاجية الأخرى المستخدمة لمخرجات قطاع معين، والمترتبة عن التغير الحاصل في نشاطات هذا القطاع، حيث تتمثل هذه الروابط الأمامية في قدرة القطاع على خلق فرص استثمارية في المراحل اللاحقة للعملية الإنتاجية، وتتضمن هذه الروابط على رابطة أمامية مباشرة ورابطة أمامية غير مباشرة وتسمى التغيرات المتحققة في أحد القطاعات أو الأنشطة (الأثر المسموح Permissive Effect)، ويمكن قياس هذا النوع بالاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات في الاقتصاد الوطني وخلايا صفوف مصفوفة المضاعفات، وتعد قيمة الروابط الأمامية مرتفعة إذا ما كانت قيمتها أكبر من الواحد الصحيح (Jacques, 1994).

أما روابط الجذب الخلفية (U_j^b) والتي تسمى (قوة التشتت) وهي عبارة عن التغييرات المتتالية في جميع نشاطات القطاعات الإنتاجية الأخرى التي تزود قطاع معين والمترتبة على التغييرات التي تحدث في النشاط الإنتاجي لهذا القطاع، حيث تتمثل في قدرة القطاع على خلق الطلب ومن ثم السوق للقطاع الذي دفع إليه، الأمر الذي يزيد من ربحية الاستثمار، وتتضمن هذه الروابط على روابط خلفية مباشرة ورابطة خلفية غير مباشرة، ويطلق على التغيرات بالأثر السببيCausal Effect، وتقاس هذه الروابط بالاعتماد على خلايا أعمدة مصفوفة المضاعفات (حاجي، 1985م)، وتعد قيمة الروابط الخلفية مرتفعة إذا ما زادت قيمتها عن الواحد الصحيح (الحمادي، 1994م).

لأجل قياس مستويات العلاقات التشابكية الإجمالية، لا بد من اللجوء إلى النماذج التطبيقية حيث يمكن استخدام نماذج الانحدار في التوصل إلى ذلك (الحمادي، 2010م)، وهذا ما لجأ إليه الباحث في هذه الدراسة حيث استخدم نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR model)

لمعرفة حجم واتجاه الترابطات بين قطاعات الاقتصاد الوطني، ومدى تأثر وتأثير كل قطاع بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

3.5.1 كيفية قياس روابط الجذب الأمامية

تمثل روابط الجذب الأمامية المباشرة نسبة مبيعات قطاع معين من مخرجاته لمختلف القطاعات والفروع الإنتاجية التي تستخدم هذه المخرجات كمدخلات وسيطة في أنشطتها الإنتاجية إلى مجمل مخرجات ذلك القطاع أو مبيعاته لمختلف القطاعات مما يعني أن الطلب الوسيط يشكل إضافة إلى الطلب النهائي.

والمعلوم أن الطلب النهائي ينطوي على العديد من المفاهيم الاقتصادية المعبرة عن متغيرات داخلية وأخرى خارجية (دولية)، مثل الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي والاستثمار والتغير في المخزون والواردات والصادرات. أما روابط الجذب الأمامية غير المباشرة فيمكن احتسابها من خلال طريقتين، وهما: طريقة التقريب المتتابع، وطريقة معكوس المصفوفة (الحمادي، 2010م).

3.5.2 كيفية قياس روابط الجذب الخلفية

إن روابط الجذب الخلفية المباشرة تعبر عن نسبة إجمالي المدخلات من السلع والخدمات الوسيطة لقطاع معين من مجمل القطاعات الإنتاجية التي لها علاقة تبادلية مع ذلك القطاع، وكذلك يمكن أن تعرف بأنها إجمالي الاستهلاك الوسيط إلى إجمالي الاستخدامات الوسيطة والمستلزمات الأولية. أما روابط الجذب الخلفية غير المباشرة فيمكن الكشف عنها بطريقتين، وهما: طريقة التقريب المتتابع، وطريقة معكوس المصفوفة (الحمادي، 2010م).

3.6 تشخيص القطاعات الرائدة في الاقتصاد

إن العمل النظري لدراسة وتشخيص القطاعات المحورية في مختلف الاقتصادات، إنما يرتبط إلى حد كبير بأفكار ودائرة مفاهيم استراتيجية النمو غير المتوازن بدرجة كبيرة، تلك الدائرة التي حظيت بقبول في الوسط الاقتصادي وقد تغلبت من حيث الحجة الموضوعية والنتائج العملية لتجارب التاريخ الإنمائية للمجتمعات المتقدمة، ومحاولات التنمية في العديد من الأقطار النامية، على كثير من الاستراتيجيات التنموية الأخرى بما في ذلك استراتيجية النمو المتوازن، دون أن يعني ذلك تخلص هذه الاستراتيجية من النقائض والعيوب التي تكتنف طرق التفكير العلمي والفلسفي لأنصارها (Singer,1964, P74).

وتتلخص نظرة استراتيجية النمو غير المتوازن لعملية التنمية في كونها سلسلة متصلة من اختلالات التوازن، وكل اختلال في التوازن يخلق قوى لتصحيح هذا الاختلال. وبتصحيح هذا الاختلال يتولد اختلال جديد، وهكذا إلى حدود غير معلومة، الأمر الذي يدفع بعملية التنمية الاقتصادية باتجاه الأمام (محي الدين، 1977م).

كما أن فكرة استراتيجية النمو غير المتوازن مفادها أن تعطي أولوية لقطاع أو بضعة قطاعات في الاقتصاد تتمتع بقدر ديناميكية عالية وتأثير فعال، في خلق القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي، وزيادة معدلات الاستخدام وتطوير الصادرات وتخفيض الواردات، كما تستعين هذه الاستراتيجية بمسألة تعميق الارتباط المتبادل بين الفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة، والوفورات النقدية الخارجية وغير النقدية المتحققة عن ذلك الارتباط، فكل استثمار سيولد فرصاً جديدة للاستثمار ويشكل ذلك باعثاً جديداً للنشاط التنموي (الحمادي، 2010م)، وتركز هذه الدراسة على المؤشر الأخير المتعلق بقدرة القطاع على خلق الارتباطات الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى، وبمعنى آخر إمكانية هذا القطاع على تحقيق التشابك الاقتصادي.

وما يشغل اهتمام مفكري هذه الاستراتيجية هو وجوب تحديد المجالات والنشاطات الاقتصادية القادرة على خلق الروابط القوية والمتعددة بينها وبين الفروع والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالاتجاهات المختلفة بصورة أكثر اعتدالاً، وتلك المجالات هي ما يطلق عليها بالقطاعات القائدة أو أقطاب النمو، وبالتالي فإنه يشترط دعم وتوسيع هذه القطاعات بصورة تتميز عن سواها من القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني.

ويتم تشخيص القطاعات المحورية في الاقتصاد الوطني من خلال عملية احتساب قيمة روابط الجذب الأمامية والخلفية للفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تساعدنا كثيراً على وضع نظام الأولويات القطاعية، وبالتالي تشخيص القطاعات المحورية (نجيب، 1995م، ص199).

ومن الممكن ترتيب القطاعات الرائدة وفقاً لقيمة روابط الجذب الأمامية (U_i^f) أو ترتيبها على أساس قيمة الجذب الخلفية (U_j^b) أو يجري ترتيبها تأسيساً على قيمتي (U_i^f) و (U_j^b) معاً، والحالة الأخيرة هي الأكثر قبولاً بين الحالات الثلاث (محي الدين، 1977). وعند حصول مفاضلة بين هاتين القيمتين لأغراض اختيار القطاعات الرائدة، فإن بعض الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي المعروف (هيرشمان) يؤكد رجاحة قيمة روابط الجذب الخلفية (U_j^b) لاختيارات تتعلق بقدرة هذه الروابط على خلق السوق، إذ أن توافر السوق أكثر قوة في تأثيره من مجرد تقديم مدخلات الانتاج (الحمادي، 2010م).

وتجدر الإشارة إلى أنه يحتمل حصول تساوي قيمة (U_i^f) أو (U_j^b) في أكثر من قطاع، ففي هذه الحالة يُستعان بمعاملات الإختلاف[2] (Co-efficient Variation) لترتيب القطاعات الرائدة، إذ تعبر هذه المعاملات عن حجم وتوزيع المفردات أو الكميات المستخدمة من السلع والخدمات من كافة القطاعات الإنتاجية أو مفردات مبيعات القطاع لجميع القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد الوطني، وفي الوقت الذي تظهر فيه قيم (U_i^f) و (U_j^b) مستويات أو حجم التشابك القطاعي الذي يحققه قطاع معين، فإن معاملات الاختلاف تعكس مدى تعددية (انتشار) أو تركيز روابط ما مع الفروع والقطاعات الاقتصادية الأخرى بالاتجاهين المذكورين، فقد يحصل أن قطاعاً معيناً تتسم فيه قيم (U_i^f) بالارتفاع لكنه لم يسهم في تغذية أكثر من قطاع أو قطاعين، كما يمكن أن تتسم قيمة (U_j^b) بالإرتفاع في قطاع، إلا أنه لم يعتمد إلا على قطاع أو قطاعين أو ثلاثة في حصوله على مدخلاته، وبالتالي فإن معاملات الاختلاف تقيس لنا مثل هذه الحالات سواء فيما يتعلق بروابط الجذب الخلفية أو الأمامية (شريف، 1984م).

وكلما كانت قيمة معاملات الاختلاف لروابط الجذب الأمامية (V^f) لقطاع ما مرتفعة فإن ذلك يعني أن مخرجات هذا القطاع تباع لفرع أو قطاع واحد أو عدد قليل من الفروع في الاقتصاد الوطني، وبعبارة ثانية، أن يستأثر أحد القطاعات، أو بعضها القليل، بالنصيب الأعظم من منتجات هذا القطاع، في حين إذا كانت قيمة معاملات الاختلاف لروابط الجذب الأمامية (V^f) منخفضة، فإن ذلك يدلل على أن عدداً كبيراً من الفروع الاقتصادية تستخدم مخرجات القطاع وبكميات متوازية نسبياً.

وتنسحب مسألة احتساب معاملات الاختلاف بما فيها من دلالات وتأثيرات على نظام ترتيب القطاعات الرائدة، على روابط الجذب الخلفية لفروع وقطاعات الاقتصاد الوطني أيضاً. وحيث أن ارتفاع قيمة معاملات الاختلاف لروابط الجذب الخلفية (V^b) لقطاع ما تشير إلى أن القطاع يعتمد في مدخلاته على قطاع واحد أو بضعة قطاعات، أو قد يكون اعتماد هذا القطاع منصباً على واحد أو عدد قليل من القطاعات الاقتصادية الأخرى، في حين أن انخفاض هذه القيمة يعني تعدد الفروع والقطاعات التي يستخدم هذه القطاع منتجاتها كمدخلات وبكميات معتدلة إلى حد ما (شريف، 1984م).

وبناءً على ما تقدم يمكننا ترتيب القطاعات والفروع الاقتصادية تنازلياً أو تصاعدياً، وبالتالي تشخيص القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني بطرق قياس مختلفة، فيمكن اختيار الأولويات

---

[2] معاملات الاختلاف (Co-efficient Variation): هو عبارة عن خارج قسمة مجموع مربعات انحرافات قيم المشاهدات عن وسطها الحسابي مقسوما على حجم العينة. ويعتبر مقياس لتشتت أو تبعثر توزيع الاحتمال أو توزيع التكرار.

الإنمائية القطاعية وفقاً لروابط الجذب الأمامية أو بناءً على قيم روابط الجذب الخلفية أو كليهما معاً كما سبقت الإشارة، كما يمكن تحديد هذه الأولويات على أساس روابط الجذب الأمامية ومعاملات الاختلاف، ويتم اختيار الأولويات أيضاً وفقاً لروابط الجذب الخلفية للفروع الاقتصادية ومعاملات الاختلاف (القريشي، 1983م)، ومن هذا يمكن ترتيب القطاعات الاقتصادية وتشخيص القطاعات المحورية منها بالاستناد إلى القيم الأربع المذكورة أعلاه بصفة مشتركة وهي: روابط الجذب الأمامية، روابط الجذب الخلفية، معاملات الاختلاف لروابط الجذب الأمامية، ومعاملات الاختلاف لروابط الجذب الخلفية؛ وهذه الأخيرة أكثر دقة في التشخيص من الطرق التي سبقتها.

وخلاصة القول أن القطاع الرائد وفقاً لروابط الجذب الأمامية والخلفية الكلية ومعاملات الاختلاف هو ذلك القطاع الذي يتمتع بروابط جذب أمامية وخلفية كلية (مباشرة وغير مباشرة) مرتفعة، ومعاملات اختلاف أمامية وخلفية منخفضة، وهذا ينسجم مع ما ذهبت إليه الدراسات المتخصصة ولا سيما تلك التي قدمها الاقتصادي ألبرت هيرشمان.

3.7 الخلاصة

إن مستوى التشابك الاقتصادي المتضمن حجم التدفقات السلعية والخدمية المتحققة بين الفعاليات الاقتصادية، وحدود الاعتماد المتبادل فيما بينهما، يعكس بدرجة كبيرة مدى متانة وتماسك أو ضعف الاقتصاد الوطني، وقابلية ذلك الاقتصاد في الاستمرار، والمساهمة في تحقيق وفورات خارجية، وللوقوف على حقيقة ذلك المستوى من التشابك الاقتصادي؛ كان لا بد من معرفة حجم ونوعية الترابطات بين القطاعات الاقتصادية من خلال منهجية قياسية متمثلة بمعاملات روابط الجذب الأمامية والخلفية المباشرة وغير المباشرة بين القطاعات الاقتصادية.

إن حالات التشابك الاقتصادي تختلف من اقتصاد لآخر ومن زمن لآخر؛ فهناك حالة التشابك الكامل، والتشابك العشوائي، والتخصص الكامل، والتشابك المتدرج الجزئي، وأخيراً حالة التشابك المدرج الكامل، وقد تم التركيز على مفهوم القطاع الرائد أو المحوري لأهميته النظرية والتطبيقية وعلاقته بالتجارب الإنمائية للمجتمعات، فهو يصف قدرة القطاع التشابكية مع قطاعات وفروع الاقتصاد الأخرى ومدى ديناميكيته في تحقيق مستويات أعلى من التنافسية وحجم أكبر من إنجازات التنمية الاقتصادية.

الفصل الرابع

دور خطط التنمية الاقتصادية في خلق الترابطات القطاعية في فلسطين

الفصل الرابع: دور خطط التنمية الاقتصادية في خلق الترابطات القطاعية في فلسطين

4.1 المقدمة

إن خطط التنمية الشاملة التي تقوم بها حكومات الدول المختلفة هي الأداة والوسيلة لتحقيق الأهداف العليا لشعوبها، بما يتلاءم مع رؤية هذه المجتمعات لمستقبلها وبما يتلاءم مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية. ولقد احتلت قضية التنمية في فلسطين مساحة واسعة من اهتمام الباحثين حيث إنها شغلت حيزاً واسعاً من المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك لأنها الطريقة الأساسية التي يمكن أن نستخدمها في محاربة التبعية والفقر والتخلف وجميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية (الأغا وأبو جامع، 2010م).

ولا شك أن المفاهيم التنموية في فلسطين قد اكتسبت بعداً سياسياً هدف إلى وقف التدهور الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي، ومع بداية تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور عام 1994م تجدد المفهوم التنموي الفلسطيني ليشمل مهمة إعادة البناء، وتزامنت كذلك ضمن تلك المرحلة اجتهادات مختلفة حول المفهوم التنموي الأكثر ملاءمة لفلسطين، وحول الآليات التنموية المناسبة لها، وقد دارت الاجتهادات حول أسبقية العمل السياسي على العمل التنموي، وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين مؤسسات السلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية، وكذلك حول توسيع درجة المشاركة في إنجاز القرار التنموي ومراقبة تنفيذه ومساءلة المكلفين به.

وقد واجهت عملية التنمية في فلسطين عمليات استلاب وتعطيل أثرت على جميع جوانبها، فلم يقتصر التأثير على تشويه العملية التنموية بل على وقفها كاملاً، وعلى تعطيل قدرات المجتمع عن القيام بها، أو العمل على توظيفها لخدمة مصالح القوى الفاعلة أو التي تقف وراء عملية الاستلاب، وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي وإسقاطاته السلبية على عملية التحول الاجتماعي والسياسي في المجتمع الفلسطيني (لبد، 2000م).

ويستعرض الباحث في هذا الفصل خطط التنمية الاقتصادية في فلسطين، ودورها في خلق الترابطات القطاعية بين قطاعات الاقتصاد المختلفة من خلال دراسة واقع هذه الخطط ومدى تطبيقها على أرض الواقع.

4.2 مفهوم التنمية في فلسطين

اتسم المفهوم التنموي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وفي الشتات لفترة طويلة بإدراك أهمية توظيف التنمية كآلية من آليات تحقيق الحقوق الثابتة للشعب، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية واستعادة المبادرة التنموية المستلبة؛ وعليه فقد اتخذت المفاهيم التنموية إلى اكتساب بعد سياسي يهدف إلى وقف التدهور وإلى مقاومة آليات الاستلاب، ومع بداية تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور في عام 1994م، وتحملها مسؤولية قيادة العمل التنموي، تجدد المفهوم التنموي في فلسطين ليشمل مهمة البناء والإعمار. وتزامنت المرحلة الجديدة باجتهادات مختلفة لتحديد الاختيارات الأكثر ملاءمة، وقد دارت حول الآليات المناسبة لتطبيقه وذلك سعياً وراء صياغة منظور تنموي مناسب في وضع سياسي معقد. (الأغا وأبو جامع، 2010م، ص8).

وتواجه عملية التنمية في فلسطين عمليات استلاب وتعطيل تؤثر على جميع جوانبها، فلم يقتصر التأثير على تشويه العملية التنموية، بل على وقفها كاملاً، وعلى تعطيل قدرات المجتمع عن القيام بها، أو العمل على توظيفها لخدمة مصالح القوى الفاعلة، أو التي تقف وراء عملية الاستلاب وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي، واسقاطاته السلبية على عملية التحول الاجتماعي والسياسي في المجتمع الفلسطيني (لبد، 2004م).

4.3 أهداف واستراتيجيات خطط التنمية في فلسطين

لقد فرضت الخصوصية الفلسطينية التي تتسم بالاحتلال والشتات للشعب وتدمير بنيته التحتية، ومنع نمو طاقته الإنتاجية، بالإضافة إلى المستجدات الاقتصادية والسياسية والإقليمية، والعالمية التي تصب كلها في حتمية إقامة الدولة المستقلة، وهذا ما فرض على التخطيط أهدافاً خاصة تتناسب وهذه الأوضاع ومن هذه الأهداف:

- تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين.
- خلق عدد كبير من فرص العمل لامتصاص قوة العمل التي تعاني البطالة.
- تصحيح التشوهات والاختلالات التي أوجدها الاحتلال.
- تشجيع القطاعات المولدة للصادرات.
- تشجيع العدالة في توسيع مكاسب التنمية على شرائح المجتمع.
- رفع مستوى المعيشة.
- العمل على استعادة النمو الاقتصادي.

- خلق بيئة مواتية للقطاع الخاص ليساهم في النمو وخلق الفرص والمساهمة في عملية التنمية المتواصلة.
- تطوير رأس المال البشري والاجتماعي وذلك بتوفير الصحة والتعليم المناسبين.

ويتميز الواقع الاقتصادي الفلسطيني بتطلعات وآمال اقتصادية مرتفعة، بينما توجد عليه قيود ويواجه معوقات صعبة مع وجود فرص وإمكانيات ايجابية ولو محدودة، ولذلك كان لا بد من تحديد معالم المسار الاقتصادي الذي ينقل الاقتصاد إلى واقع يحقق الأهداف المرجوة، ويتميز المسار الاقتصادي ببعض الخصائص نذكر منها: اعتماد سياسة النمو المستدام، العلاقات التكاملية بين القطاعين العام والخاص، بناء المؤسسات الاقتصادية، وترقية القطاع التصديري. (الأغا وأبو جامع، 2010م)

كما يجب تحديد المعالم الاستراتيجية التي تتناسب مع خصائص الاقتصاد المراد تنميته، حيث يجب أن تكون التنمية كفيلة بالتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتخلق بيئة جديدة صالحة للنمو الاقتصادي السليم، وتؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف ورفع المستوى المعيشي لدى المواطنين، مع التوزيع العادل للموارد قطاعياً وجغرافياً بشكل يضمن التنمية بطريقة متوازنة، ولنجاح عملية التنمية يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية، لأن عملية التنمية تختلف من بلد لآخر، حيث تكمن المشكلة في عدم ملائمة الخطط التنموية مع الظروف والأوضاع الفلسطينية، حيث توجد علاقة قوية ومباشرة بين تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والظروف المحيطة بها، متمثلة في الظروف الاقتصادية وأبرزها تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فالمطلوب تقييم قدرة وأداء التخطيط التنموي الفلسطيني، ومدى ملاءمته مع المخططات والأهداف الوطنية.

4.4 المبادرات والخطط التنموية في فلسطين

4.4.1 المبادرات والخطط التنموية في فلسطين قبل اتفاقية أوسلو[3]

[3] اتفاقية أوسلو: هو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 سبتمبر 1993م، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية عام 1991م. وكان اتفاق أوسلو أول اتفاق رسمي مباشر بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك "شمعون بيريز"، ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية "محمود عباس"، ورغم أن التفاوض بشأن الاتفاقية تم في أوسلو، إلا أن التوقيع تم في واشنطن بحضور الرئيس الأمريكي آنذاك" بيل كلينتون"، وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية "أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الفلسطينية"، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونصت الاتفاقية، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، خلال فترة انتقالية لا تتعدى الثلاث سنوات (ويكبيديا).

أ- المبادرات الذاتية: شكلت تجربة المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال مدخلاً مناسباً لفهم التجربة التنموية في فلسطين، وهي تجربة فريدة في فكرها ومضمونها وأهدافها، ففي بداية الثمانينيات ظهر شعار "التنمية من أجل الصمود"، وعقدت تحت هذا الشعار عدة مؤتمرات شاركت فيها معظم المؤسسات الفلسطينية، وأهمها المؤتمر الذي عقد في العام 1986م حول تمويل الخطط التنموية من الخارج ومناقشة مصادره.

وفي إطار التحديات لعبت المبادرات الذاتية دوراً مهماً في بناء المؤسسات الوطنية، وفي التخفيف من نتائج الانتقال القسري والسريع للوضع الذي ساد في فلسطين بعد حرب 1967م، حيث عملت المؤسسات التنموية على إعادة ربط المجتمع الفلسطيني جغرافياً، وإلى توسيع طاقاته السوقية المحلية والخارجية (لبد، 2001م).

ب-المبادرات العربية والدولية: نقصد هنا ما تم القيام به من طرف الجهات الخارجية المتعددة في حقل التنمية الفلسطينية، بما فيها الأقطار العربية، وخاصة الأردن والمنظمات العربية والإسلامية، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك التنمية الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرهم، وكذلك نشاط المؤسسات الدولية وخاصة الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية عبر مؤسساتها المختلفة، وخاصة وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل (UNRWA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ويمكن تصنيف المبادرات التنموية الخارجية المتعلقة بفلسطين إلى صنفين وهما (الصيفي، 2006م):

- **<u>الصنف الأول</u>**: يتمثل في النشاطات التنموية شبه الرسمية، من خلال المؤسسات الأجنبية التي عملت كغطاء لنشاط حكوماتها عبر التنمية في فلسطين.
- **<u>الصنف الثاني</u>**: يتمثل عبر مبادرات المؤسسات الأجنبية والتي اعتمدت في تمويلها على مصادر غير حكومية أو حكومية، وكانت مدفوعة للعمل في فلسطين بدوافع متعددة.

ولقد وفرت المبادرات التنموية الخارجية عبر نشاطاتها المتعددة تدريباً وسيولة مالية للمجتمع الفلسطيني استخدمها في تحسين أدائه العام، ولكن من الناحية العملية لم تؤد إلى تطور تنموي فلسطيني متكامل، وبالتالي تكييف أداء المؤسسات الفلسطينية مع برامج الجهات المانحة والمتعددة، مما كان له أثر سلبي بشكل خاص على الأداء التنموي في فلسطين.

4.4.2 المبادرات والخطط التنموية في فلسطين بعد اتفاقية أوسلو

حاولت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها وضع العديد من الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وكانت معظم هذه الخطط ترتكز على تقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، وقطع هذه العلاقة إن أمكن، وتوفير بنية تحتية ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية، ومعالجة التشوهات الهيكلية الموجودة في البنية الاقتصادية الفلسطينية، ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة كالتعليم والصحة والإسكان.

وقد قام الباحث بتقسيم المراحل التي مرت بها عملية التخطيط للتنمية في الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة مراحل أساسية، المرحلة الأولى: وتشمل جميع الخطط التنموية منذ نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994م وحتى العام 2000م، والمرحلة الثانية: من العام 2000م إلى 2006م، والمرحلة الثالثة: من ما بعد العام 2006م وحتى يومنا هذا، وقد قام الباحث بتقسيم هذه المراحل استناداً إلى الأحداث السياسية والاجتماعية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية في كل مرحلة من هذه المراحل، لأن التخطيط لا ينفك أن يكون تمثيلاً عن الواقع والأحداث التي يمر بها المجتمع، حيث سيتم استعراض هذه المراحل والحديث عن الخطط والبرامج التنموية[4] التي تم إعداداها خلال كل مرحلة وسمات التخطيط الاقتصادي في كل مرحلة، بالإضافة إلى الإشارة لأبرز التحولات السياسة والاجتماعية.

4.4.2.1 المرحلة الأولى من الفترة 1994م – 2000م

امتدت المرحلة الأولى منذ نشأت السلطة الفلسطينية في العام 1994م إلى العام 2000م، وتعتبر هذه المرحلة هي الفترة الأولى لحكم السلطة الفلسطينية، فهي فترة حرجة ومليئة بالصعوبات والتحديات، حيث كان على السلطة الوطنية تحمل عبء الإصلاح والبناء، إصلاح ما تم تدميره على يد قوات الاحتلال في ظل غياب سلطة فلسطينية تكفل حقوق المواطن الفلسطيني الأساسية، وبناء منظومة كاملة تعمل على تنظيم سير أمور الدولة ولا تغفل أياً من القطاعات والأنشطة المختلفة، كل ذلك بهدف إقامة الدولة الفلسطينية، وقد شهدت هذه الفترة مجموعة من الخطط التنموية التي بدأت بالبرنامج الإنمائي للاقتصاد الفلسطيني 1994م-2000م (البرنامج الإنمائي الفلسطيني، 1994م).

---

[4] قام الباحث بالدراسة والاطلاع على جميع هذه الخطط والبرامج التنموية، والتي حصل عليها من مصادر متعددة مثل وزارة التخطيط الفلسطينية، ومركز التخطيط الفلسطيني التابع لمكتب الرئيس، ووزارة الاقتصاد الوطني.

ومن منطلق تميز عملية التخطيط الفلسطينية بالمرونة العالية، وذلك لحجم المتغيرات الكبير الذي لا تتحكم به، وممارسات الاحتلال وعدم تقيده بالالتزامات المترتبة عليه، حيث أن ذلك يؤثر بشكل كبير على عملية التخطيط والتنمية المستدامة، قامت السلطة بعمل برامج وخطط قصيرة أو متوسطة الأمد، فقامت بعمل البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعامين (1996م-1997م)، ثم تم إعداد وثيقة خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية (1998م-2000م)، ثم تلى ذلك إعداد خطة التنمية الخمسية (1999م-2003م) لتكون إطاراً عاماً وشاملاً للتنمية الاقتصادية في فلسطين (عبدالله، 2012م، ص70).

أولاً: البرنامج الإنمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني 1994م – م2000 (دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، 1993م)

تم وضع هذا البرنامج منذ إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1993م وبإشراف البروفيسور يوسف الصايغ، وبمساهمة العديد من الأكاديميين والخبراء الفلسطينيين وغير الفلسطينيين، وقد أشرف على البرنامج بشكل عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية – تونس. وقد استغرق إعداد هذا البرنامج حوالي سنتين ونصف السنة، وانتهى إعداده في حيزران 1993م. وكانت قد سبقته دراسة أولية تحت إشراف الدكتور يوسف الصايغ نفسه حول "المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية"، التي بدأت في مطلع عام 1987م بهدف التعرف على أوضاع الاقتصاد الفلسطيني، وقدرته على الحياة والنمو والتطور.

وقد شكل البرنامج المحاولة الأولى لوضع خطة إنمائية طموحة بهدف إعادة بناء المجتمع الفلسطيني بعد اتفاقيات أوسلو، وقد قدرت تكاليف البرنامج بحوالي 11.6 مليار دولار أمريكي، وبأسعار عام 1991م، وقد قام البرنامج على ثلاثة افتراضات أساسية وهي:

1. الفرضيات السياسية: وتحتل موقع القلب فيها سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالية، التي تستطيع عندما تقوم أن تمارس حق اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها في مجالات مختلفة، وستتولى مسؤولية ممارسة حق الانطلاق ببرنامج إنماء شامل اقتصادياً واجتماعياً، وإعادة الوحدة السياسية والجغرافية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. الفرضيات الجغرافية: تقوم على حق العودة للفلسطينيين الذين نزحوا عن أرضهم في حرب يونيو 1967م ويقدر عددهم ب 650000 فلسطيني، ويفترض البرنامج التمكن من الوصول إلى آخرين من فلسطينيي الشتات الذين يمتلكون قدرات ومهارات غير متوفرة بشكل

وافٍ كماً ونوعاً في المجتمع تحت الاحتلال، ليوفروا للبرنامج مزيداً من الموارد البشرية الرفيعة القدرات والمهارات اللازمة لعملية إنماء نشطة.

3. الفرضيات بالنسبة للولاية الجغرافية (أي الأرض) تنطلق من الإصرار على عودة جميع الأرض الفلسطينية التي جرى احتلالها في عام 1967م إلى السيطرة الفلسطينية، تعني هذه الفرضية للولاية الجغرافية كذلك بأن الأرض والموارد المائية الفلسطينية التي اغتصبتها إسرائيل خلال ما يزيد عن ربع قرن من الاحتلال، استعادة السيطرة على نصيب الفلسطينيين من مياه نهر الأردن وكذلك الثروة المعدنية في البحر الميت.

كما تبنى البرنامج استراتيجيات مهمة أعطت الأولوية لتصحيح التشوهات الناجمة عن الاحتلال، وخلق فرص عمل وتطوير البنية التحتية وتشجيع قطاع التصدير والإسكان (البرنامج الإنمائي الفلسطيني، 1994م).

عند استلام السلطة الفلسطينية لمقاليد الحكم كان حجم التحديات كبيراً، فشرعت السلطة بالعمل والتخطيط على عدة محاور ضمن إمكانياتها المحدودة في محاولة منها لإصلاح ما أفسده الاحتلال، وقد اعتمدت السلطة في تنفيذها للبرنامج على التمويل الدولي لسد التكاليف والتي قدرت ب11.6 مليار دولار وفق أسعار 1991م (خليل، 2008م، ص3).

ويرى الباحث بتركيز السلطة الفلسطينية بشكل عام في خطتها التنموية على إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني، الذي تعرض على مدى عقود طويلة لتدمير ممنهج من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، كما ركزت على سن تشريعات وقوانين تحكم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وعملت على بناء مؤسسات الدولة وتعمير وبناء الوطن، بالإضافة إلى ضرورة التخلص من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، وبالرغم من أهمية هذا البرنامج وحجم ونوعية العمل الذي بذل فيه، إلا أن تطبيقه لم يتم عملياً نظراً لعدة عوامل أهمها عدم توفر التمويل اللازم له، وعدم واقعية الافتراضات التي قام عليها سواء كانت سياسية أو ديموغرافية أو جغرافية.

ثانياً: البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعامين 1996م-1997م (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1996م).

قدمت السلطة الفلسطينية للدول المانحة في المؤتمر الخاص بالمساعدات الاقتصادية المقدمة للشعب الفلسطيني في 9 يناير 1996م، لعرض استراتيجية للتنمية الاقتصادية وكانت من أهم

افتراضاتها هو قيام النشاط الاقتصادي في فلسطين على أساس مبدأ السوق الحر، والتوجه نحو التصدير (البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعامين 1996م-1997م، 1996م).

ويرى الباحث أن هذه الافتراضات غير واقعية بسبب أن أي اقتصاد تحرر من الاحتلال جزئياً لا يمكن أن يعتمد على نفسه مباشرة، بل يجب أن يقوم على الملكية العامة للإنتاج لا أن يتجه إلى الخصخصة، وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية، وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة قانونيا وتنظيميا، كما أن أي اقتصاد قبل أن يبدأ بالتصدير يجب أن يكون لديه اكتفاء ذاتي أو على الأقل قدرة تنافسية في الإنتاج وتوفير البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية.

وقد تلى ذلك وثيقة قدمتها السلطة الفلسطينية للدول المانحة في مؤتمر المجموعة الاستشارية لمساعدة الشعب الفلسطيني والذي عقد في نوفمبر 1996م، وقامت على نفس مبادئ الوثيقة السابقة، غير أنها تضمنت برنامجا استثماريا لسنة 1997م، وقائمة لمشاريع ذات أولوية عاجلة وملحة والتي تعتبر أساسية لعملية التنمية الفلسطينية وتقدر قيمتها 845 مليون دولار موزعة على أربعة قطاعات رئيسة هي البنية التحتية، والقطاعات الاجتماعية، والقطاع الخاص وبناء المؤسسات (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1996م). وما يلاحظ على المحاولات السابقة لم تعد كونها سوى برنامجاً اقتصادياً بسبب أن البرنامج الاستثماري كان لمدة عام فقط، وكانت أغلب المشاريع غير جاهزة للتنفيذ بالإضافة إلى عدم واقعية بعض الافتراضات، ناهيك عن شمولية وعمومية البرامج. (نصار، 2011م)

ثالثاً: خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية 1998م – 2000م (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1997م)

تم إعداد هذه الخطة نتيجة للتشوه الكبير في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني، في ظل تدهور مستوى معدلات نمو الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، حيث تم وضع هذه الخطة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني وبالتعاون مع جميع الوزارات والأجهزة الحكومية، بالإضافة إلى المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار"بكدار". وقد ركزت هذه الخطة على نقطتين هما: (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1997م)

<u>النقطة الأولى:</u> الأهداف العامة لخطة التنمية الفلسطينية 1998م-2000م

- التشغيل والتنمية الاقتصادية.
- إنعاش وتنمية الريف.

- تطوير المؤسسات والسياسات المالية.
- تنمية الموارد البشرية وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

النقطة الثانية: السياسات والإجراءات الخاصة بخطة التنمية الفلسطينية 1998م–2000م

- إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية والخدماتية وخاصة في المناطق الريفية.
- تنمية الموارد البشرية ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية.
- تفعيل دور مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص.
- توفير وتحديد الإطار القانوني للأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- ترسيخ مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير نظام الحكم.

كما بينت الخطة حالة الاستهلاك والاستثمار والتضخم والمساعدات الدولية والتجارة الخارجية والصحة والإسكان، بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية.

ويرى الباحث أن هذه الخطة اعتمدت بشكل رئيسي على الدعم الخارجي من أجل إنجاحها، بمعنى أن مفتاح النجاح مرتبط بمدى توفر هذا الدعم، بالإضافة إلى افتقاد الموائمة بين المطالب المالية والإمكانيات الحقيقية.

4.4.2.2 المرحلة الثانية من الفترة 2000م – 2006م

امتدت المرحلة الثانية من العام 2000م إلى العام 2006م، ومن أبرز التطورات التي حدثت خلال هذه الفترة هي أحداث انتفاضة الأقصى في العام 2000م، وما أعقبها من إعادة احتلال مناطق تابعة للسلطة، وتم اجتياح رام الله وقُصِفَ مقر الرئيس عرفات بالمقاطعة وتم حصاره، واستخدمت اسرائيل كافة أشكال الحصار الاقتصادي والسياسي ضد الأراضي الفلسطينية، وتم تدمير مطار غزة الدولي، وأخذت سلطات الاحتلال قراراً ببناء الجدار العازل[5] في الضفة

[5] **الجدار العازل: جدار الفصل العنصري** (حسب الفلسطينيين) أو **الحاجز الأمني** (حسب الإسرائيليين) هو عبارة عن جدار طويل تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية قرب الخط الأخضر، وتقول إنه لمنع دخول سكان الضفة الغربية الفلسطينيين إلى إسرائيل أو المستوطنات الإسرائيلية القريبة من الخط الأخضر، بينما يقول الفلسطينيون أنه محاولة إسرائيلية لإعاقة حياة السكان الفلسطينيين أو ضم أراض من الضفة الغربية إلى إسرائيل. يتشكل هذا الجدار من سياجات وطرق دوريات، وفي المناطق المأهولة بكثافة مثل منطقة المثلث أو منطقة القدس تم نصب أسوار بدلاً من السياجات. بدأ بناء الجدار في 2002م في ظل انتفاضة الأقصى وفي نهاية عام2006م بلغ طوله 402 كم، ويمر بمسار متعرج حيث يحيط معظم أراضي الضفة الغربية، وفي أماكن معينة، مثل قلقيلية، يشكل معازل، أي مدينة أو مجموعة بلدات محاطة من كل أطرافها تقريباً بالجدار. تعارض السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية بناء جدار الضم والتوسع العنصري (ويكيبيديا).

الغربية لإجهاض المقاومة الفلسطينية التي عجزت الآلة الحربية عن إجهاضها، وبذلك حصل تغيير في الواقع السياسي والجغرافي والديمغرافي في الضفة الغربية، وتم والقضاء على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

كما شهد العام 2002م ولادة خطة خارطة[6] الطريق، ولكنها تأجلت وذلك لاستمرار الممارسات القمعية ضد الشعب الفلسطيني، وتضمنت خطة خارطة الطريق اصلاحات سياسية كاستحداث منصب رئيس الوزراء والعديد من المطالب الأخرى التي جاءت نتيجة لاستئثار الرئيس ياسر عرفات بالسلطة وقرارتها، التزمت السلطة بالعديد من مطالب خارطة الطريق في حين لم تنفذ إسرائيل شيئاً من الخطوات المطلوبة منها في الاتفاق (عبدالله، 2012م، ص57).

وفي العام 2003م خضع الرئيس ياسر عرفات للضغوطات السياسية الخارجية والداخلية فأدخلت تعديلات على القانون الأساسي الفلسطيني، وكان الهدف منها استحداث منصب رئيس الوزراء الذي أحيلت له صلاحيات مهمة كانت بيد الرئيس الفلسطيني، مما خلق صراعاً وتنافساً بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة مجلس الوزراء (أبودية وحرب، 2006م، ص2-3).

وفي العام 2004م استشهد الرئيس ياسر عرفات، وفي العام 2005م استلم محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية وأعلنت فصائل المقاومة الفلسطينية التهدئة مع الجانب الإسرائيلي وانسحبت قوات الاحتلال من المستوطنات في قطاع غزة وعدد من مستوطنات الضفة الغربية مما شكل تحدياً أمام السلطة الفلسطينية، أما في العام 2006م فقد فازت حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، وتم تشكيل الحكومة العاشرة وعلى رأسها اسماعيل هنية رئيساً للوزراء، ولكن جاء موقف الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بمطالبة حركة حماس الاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات المعقودة ونبذ ما يسمى بالإرهاب والالتزام بعملية السلام، ونتيجة لعدم التزام حركة حماس بهذه المطالبات قامت كثير من دول العالم بمقاطعة حكومة حركة حماس، وقامت بالربط بين الشروط السابقة والمساعدات والتمويل الدولي، كما أوقفت اسرائيل تحويل عائدات الضرائب التي تحولها للسلطة الفلسطينية والتي تبلغ أحياناً 600 مليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى اعتقال عدد من نواب حركة حماس مما عطل المجلس التشريعي الذي كان قد استلم زمام السلطة للتو (عبدالله، 2012م، ص62).

---

[6] **خارطة الطريق:** هو الاسم الذي أطلق على مبادرة سلام في الشرق الأوسط والتي كان الهدف منها هو البدء في محادثات التوصل إلى الحل النهائي لتسوية سلمية من خلال إقامة دولة فلسطينية بحلول العام 2005م (ويكيبيديا).

أولاً: خطة التنمية الفلسطينية الخمسية 1999م – 2003م (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1999م)

تعتبر هذه الخطة امتداداً للخطة السابقة وتطويراً لها، حيث تم إعدادها نتيجة لتغيير مسار خطة التنمية الثلاثية "1998م–2000م"، وقد أشرف على إعداداها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالتعاون مع جميع الوزارات والأجهزة الحكومية، حيث تم تشكيل وحدتين رئيسيتين لإعداد الخطة، وهما وحدة التخطيط الفني المسئولة عن متابعة الخطة مع كافة الجهات ذات العلاقة، ووحدة الاقتصاد الكلي المسئولة عن إعداد المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة بالخطة، إضافة للتنسيق مع وزارة المالية لإعداد السقف العام للخطة والسقف القطاعي لمختلف القطاعات الرئيسية والفرعية للخطة، وقد احتوت على العديد من البرامج والمشاريع الأساسية بشكل مفصل وخاصة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد جاء في فرضيات الخطة ما يلي (خطة التنمية الفلسطينية الخمسية 1999م–2003م، 1999م):

- تطبيق اتفاق واي ريفر[7] وملحقاته والبدء في تشغيل مطار غزة تجارياً، وكذلك الميناء، وتخفيض الضغوط والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.
- قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تحقيق فائض في الموازنة الجارية، وهذا يتوقف على الأداء الفلسطيني بشكل عام.
- استمرار المساعدات الدولية مادياً ومعنوياً من طرف الدول المانحة.
- قيام القطاع الخاص بلعب دور حيوي وفعال في السنوات الخمس القادمة 1999م – 2003م.

ويرى الباحث أن التغيرات السياسية التي حدثت بعد وضع هذه الخطة الخمسية، والتي تمثلت في بدء انتفاضة الأقصى في نهاية سبتمبر 2000م، وما تبعتها بعد ذلك من ممارسات يومية للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد أدى إلى عرقلة تنفيذ هذه الخطة،

---

[7] **اتفاقية واي ريفر** ويدعى اتفاق واي بلانتيشن، وقد حدث عدد من المتغيرات قبل هذا الاتفاق إذ اغتالت إسرائيل يحيى عياش يوم 5 يناير/كانون الثاني 1996م، فردت حركة حماس بعدة قنابل بشرية عنيفة في إسرائيل، فعقد على أثرها قمة صانعي السلام في شرم الشيخ لمحاربة الإرهاب في 13 مارس/آذار من العام نفسه. وعقد اتفاق مكمل لاتفاق سابق حول الخليل والوجود الدولي المؤقت فيها يوم 9 مايو/أيار 1996م. ولكن تجمدت العملية السلمية باستلام بنيامين نتنياهو الحكم في إسرائيل يوم الأول من يونيو/حزيران 1996م ثم استؤنفت باتفاق بروتوكول حول إعادة الانتشار في الخليل يوم 17 يناير/كانون الثاني 1997م .وأرسى نتنياهو معادلة جديدة للمفاوضات "الأمن مقابل السلام" بدلا مم "الأرض مقابل السلام" (ويكيبيديا).

يضاف إلى ذلك عوامل أخرى منها ضعف أداء السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى اعتمدها بشكل رئيسي على الدعم الخارجي من أجل النجاح، بمعنى أن مفتاح النجاح مرتبط بمدى توفر هذا الدعم، بالإضافة إلى افتقاد الموائمة بين المطالب المالية والإمكانيات الحقيقية، وهذا يتطلب من السلطة الفلسطينية إعادة تقييم شامل لخطة التنمية الفلسطينية تأخذ في الاعتبار الحالة الفلسطينية بشكل عام.

ثانياً: خطة الطوارئ والاستثمار العام 2003م-2004م (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002م)

هدفت خطة الطوارئ والاستثمار في الأساس إلى وقف التردي الحاصل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، والحفاظ على الحد الأدنى من مقومات الحياة الأساسية، ومع الأخذ بالاعتبار إعادة إعمار ما تم تدميره من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي، يصل إجمالي احتياجات الخطة إلى 640 مليون دولار للاحتياجات الجديدة، مضافاً إليها 317 مليون دولار مشاريع جاري تنفيذها فعلاً، و175 مليون دولار مشاريع متوسطة المدى، ليصل 1132 مليون دولار. ويتم تمويل الاحتياجات الجديدة من خلال ثلاث جهات؛ الأولى مساعدات الدول المانحة، الثانية مساهمة السلطة وتبلغ 28 مليون دولار، الثالثة من خلال القروض الميسرة والتجارية، ويقصد هنا القروض التنموية بمبلغ 40 مليون دولار (خطة الطوارئ والاستثمار، 2003م، ص22-27).

وتحتوي الخطة على مجموعة من البرامج تشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما فيها من برامج خلق فرص عمل، وبرامج تنمية قطاع الصحة والمحافظة على البيئة، مثل قطاع المياه وقطاع الصرف الصحي وقطاع النفايات الصلبة، وبرامج لتوفير الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية من تعليم وخدمات أخرى، وذلك لحماية الشرائح الفلسطينية المتضررة من إجراءات الاحتلال، والتي تمس الجسد والغذاء والصحة والتعليم والحالة النفسية، وتم إصدار هذه الخطة في محاولة للخروج من التدهور الكبير الذي عانى منه الاقتصاد الفلسطيني في تلك المرحلة، ويعكس اسم الخطة أهدافها الإغاثية للعامين 2003م-2004م (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002م).

ثالثاً: خطة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للعامين 2004م – 2005م (وزارة التخطيط، 2004م)

في إطار العمل على تحقيق ودعم التنمية في فلسطين قامت وزارة التخطيط الفلسطينية وبمساهمة بعض الوزارات الأخرى وبعض المؤسسات الدولية بوضع خطة سمتها (خطة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي 2004م – 2005م)، حيث يبلغ السقف الأعلى للخطة نحو 1.2 مليار دولار أمريكي، منها نحو 302 مليون دولار أمريكي للأجور والرواتب فقط، و90 مليون دولار أمريكي للنفقات الرأسمالية، وعليه فإن مبلغ المساعدات الجديدة الذي تم تخصيصه لتمويل مشروعات الخطة هو 246 مليون دولار أمريكي (خطة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي 2004م–2005م، 2004م).

ومن خلال خطة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يمكن ملاحظة ما يلي (وزارة التخطيط الفلسطينية، 2004م):

1. التوجهات السابقة تعزز سياسة قيام المؤسسات الدولية بإدارة شئون الأراضي الفلسطينية والحفاظ على استمرار بقاء السلطة ضمن تمويل أجور ومرتبات العاملين في السلطة الفلسطينية من خلال الموازنة العامة.
2. الخطورة فيما سبق لا تكمن في عدم الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة ودعم القطاع الخاص) وجعل السلطة تعتمد كلياً في دفع المرتبات والأجور على الدول المانحة فقط، وإنما يعني استمرار بقاء السلطة تحت تأثير الدول المانحة، وبقاء الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً تابعاً وهشاً، وعاملاً سلبياً من حيث دعم التوجه نحو الاستقلال السياسي.
3. ما يعزز هذا التوجه هو الطلب من وزارة المالية بفصل موازنة مؤسسات السلطة الفلسطينية عن موازنة منظمة التحرير الفلسطينية ضمن الموازنة العامة، وبتعبير آخر هذا الطلب يعني التوجه نحو فصل السلطة عن منظمة التحرير الفلسطينية وإبقاء مؤسسات المنظمة معتمدة على نفسها، مما يعني عدم قدرتها على الصمود وتواصل ارتباطها بالفلسطينيين في الخارج، ومن ثم السهولة في فرض الحلول على اللاجئين الفلسطينيين في الخارج طبقاً للرؤى غير الفلسطينية.
4. لسنا ضد فصل موازنة السلطة الفلسطينية عن موازنة منظمة التحرير الفلسطينية للاعتبارات الإدارية والاقتصادية المختلفة، ولكن ليس ضمن توجهات الطرف الآخر.

رابعاً: خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2005م-2007م (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2005م)

بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات أقرت خطة إصلاح السلطة الفلسطينيّة المعروفة بخطة المئة يوم، والهادفة إلى بناء مؤسسات فلسطينية جديدة تنفذ الالتزامات الواردة في خارطة الطريق، وأهمها نزع سلاح المقاومة الفلسطينية، إضافةً إلى ذلك، هدفت الخطة التي صاغتها دول ومؤسسات مانحة إلى تنظيم مالية السلطة الفلسطينية وحصرها في حساب واحد وإخضاعها لنظام تدقيق صارم (خطة التنمية الفلسطينية 2005م-2007م، 2005م).

خطة التنمية الفلسطينية هي خطة اقتصادية متوسطة المدى، تم إعدادها لطرحها على الدول المانحة في تلك الفترة، وهي لأول مرة تجمع بين احتياجات النمو السكاني و بين الاحتياجات الطارئة الناتجة عن ظروف الاحتلال الإسرائيلي وتدمير البنية التحتية، سواءً في برامج إعادة البناء أو برامج الإغاثة، وتحاول أن تدمج التنمية بالإغاثة، وقد مثلت هذ الخطة خطوة للأمام قياساً بالخطط السابقة حيث حددت الحكومة هدفين رئيسين لخطة التنمية هما:

1) معالجة الفقر بطريقة مستدامة.
2) تحسين فعالية الحكم لدى السلطة الفلسطينية.

على أن يتم تحقيق هذين الهدفين من خلال مجموعة من التدخلات والبرامج الوطنية وقد تم تصميم البرامج بحيث (خطة التنمية المتوسطة المدى 2005م-2007م، 2005م، ص50):

1. تؤمن الحماية الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل وتنمية الموارد البشرية والصحية وإعادة تأهيل الأسرى، واستمرار المساعدات الغذائية والنقدية.
2. تستثمر في رأس المال البشري والمادي والاجتماعي من خلال تقوية قدرات المرافق التعليمية والصحية، وإعادة تأهيل شبكات الطرق والمواصلات والمياه والمياه العادمة ومكبات النفاية، وغيرها كإعادة بناء مطار غزة الدولي وميناء غزة البحري.
3. الاستثمار في مؤسسات الحكم الجيد من خلال الاصلاح الحكومي وبناء المؤسسات.
4. خلق بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص من خلال بناء المناطق الصناعية، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية والمباني الخاصة، وتطوير قدرات القطاع الخاص وإعادة تأهيل أصوله.

بدأ بالفعل تنفيذ الخطة في الربع الأخير من العام 2005م، فأُطلق برنامج إصلاح ودعم شبكة الأمان الاجتماعي لدعم الأسر الأشد فقراً، حيث تم فتح باب التسجيل أمام الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشهد الواقع الفلسطيني تطورات مهمة خلال هذه الفترة تمثلت أساساً باستمرار المعيقات أمام تقدم العملية السياسية، والانقسام السياسي الداخلي، الأمر الذي أعاق تحقيق أهداف الخطة التنموية بالشكل المطلوب.

خامساً: الخطة الاقتصادية لتطوير قطاع غزة 2006م – 2008م (وزارة الاقتصاد الوطني، 2005م)

الخطة الاقتصادية 2006م–2008م هي خطة مقترحة لتطوير قطاع غزة عقب الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، وتعتبر أول خطة اقتصادية لقطاع غزة منذ أكثر من "55" عاماً، وهي جزء من خطة وطنية شاملة للمرحلة المتوسطة "2006م – 2008م"، حيث كان لا بد من وجود خطة إنعاش وتطوير لقطاع غزة، لإعطاء الأمل والثقة في المستقبل من خلال تجيير الدعم الدولي وترجمته إلى مشاريع اقتصادية وإنمائية يشعر بها المواطنون، في ظل الأجواء المحيطة، وتهدف الخطة إلى تأهيل وإعادة هيكلة اقتصاد قطاع غزة في إطار الاقتصاد الفلسطيني ضمن خطة استراتيجية، بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وتجاوز حالة عدم اليقين التي يمر بها قطاع واسع من المتعاملين بالشأن الاقتصادي في مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي، من خلال (وزارة الاقتصاد الوطني، 2005م):

- تحقيق الاستقرار والتواصل الجغرافي والسيطرة الفلسطينية، بما يساهم في دعم الاقتصاد الفلسطيني.
- تبني سياسات اقتصادية فاعلة تمكن من تأهيل الاقتصاد الفلسطيني لتحقيق التنمية الشاملة.
- تحسين الأداء العام وتطوير التشريعات تعزيزاً لسيادة القانون.
- إعادة تأهيل وتطوير مقومات البنية التحتية، بما يلبي متطلبات عملية التنمية.
- تحسين آليات التحويل الخارجي وتوجيهها بما يخدم متطلبات عملية التنمية.

وشارك في إعداد الخطة "80" خبيراً ومتخصصاً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يمثلون مختلف أطراف الطيف السياسي ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بهذا الشأن، وباستشارة من مؤسسة البدائل التطويرية "DAI". وقد بلغت التكلفة الإجمالية للمشاريع المنوي

تنفيذها خلال الخطة، حوالي 4300 مليون دولار أمريكي (الخطة الاقتصادية لتطوير قطاع غزة، 2006م).

ويرى الباحث بأن الخطة ارتكزت بشكل أساسي على التمويل الخارجي والذي شكل ما نسبته "70%"، وهذا ما يكشف أن نجاح الخطة مرتهن بالتمويل الخارجي والذي يرتبط أساساً بمفاهيم سياسية، والذي يمكن تصنيفها ضمن "المال السياسي". كما اشترطت الخطة أيضاً التواصل الجغرافي بين الضفة وغزة، وخلق مناخ أمني مستقر، وهذا أمر غير واقعي قياساً بغياب حل سياسي مُرْضٍ للفلسطينيين بإجماعهم، مع العلم أن غياب الرؤية الفلسطينية المتحدة يجعل هذا الشرط مستحيلاً، خصوصاً وأن اسرائيل تسعى دوماً لتوتير الجبهة الفلسطينية الداخلية سواء كان ذلك بالاغتيالات أو الاجتياحات، وأخيراً اشترطت الخطة تنفيذ مشاريع حيوية أساسية لتطوير قطاع غزة، وهذا ما لم يحدث أيضاً، نظراً لارتهانها بالوضع السياسي المتوتر.

4.4.2.3 المرحلة الثالثة من الفترة 2006م – 2016م

وامتدت هذه المرحلة من العام 2006م إلى يومنا الحالي، حيث شهدت هذه المرحلة وجود ثلاثة خطط للحكومة في رام الله، الأولى خطة الاصلاح والتنمية (2008م–2010م) ثم تم تعديلها وإصدار وثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة (2009م–2011م)، والثالثة خطة إقامة الدولة بناء المستقبل (2011م–2013م)، أما في حكومة قطاع غزة فكان لديها الخطة التشغيلية 2008م، وخطة التنمية الفلسطينية(2009م–2010م)، وخطة التنمية الفلسطينية (2011م–2012م). وفي ظل حكومة التوافق الوطني تم إعداد خطة التنمية الوطنية (2014م–2016م) كجزء من مراحل التخطيط الوطني الشامل، التي أطلقتها الحكومة الفلسطينية في العام 2007م، والهادفة إلى تعزيز التكامل بين عمليات التخطيط وإعداد الموازنات.

أولاً: الخطة الاستراتيجية للتنمية في قطاع غزة يوليو 2005م (وزارة الاقتصاد الوطني، 2005م)

قامت وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع وزارة التخطيط بعقد ورشة عمل حول الخطة الاستراتيجية لتنمية قطاع غزة، وقد استمرت الورشة لمدة يومين متتالين هما 10–11 من يوليو 2005م، وقد حضر هذه الورشة كل من وزير الاقتصاد الوطني السيد/ مازن سنقرط، ووزير التخطيط السيد/ غسان الخطيب، وفي نهاية اليوم الثاني لهذه الورشة تم وضع الإطار العام للخطة الاستراتيجية لقطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي منه، وتهدف هذه الخطة إلى (الخطة الاستراتيجية للتنمية في قطاع غزة، 2005م):

1. تحقيق الاستقرار والتواصل والسيطرة على المعابر بما يساهم في دعم الاقتصاد الفلسطيني.
2. تبني سياسات اقتصادية فاعلة تمكن من تأهيل الاقتصاد الفلسطيني لتحقيق التنمية الشاملة.
3. تحسين الأداء العام وتوحيد واستكمال وتطوير التشريعات تعزيزاً لسيادة القانون.
4. إعادة تأهيل وتطوير مقومات البنية التحتية بما يلبي متطلبات عملية التنمية.
5. تحسين آليات التمويل الخارجي وتوجيهها بما يخدم متطلبات عملية التنمية.

ثانياً: خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008م–2010م (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2008م)

جاءت خطة التنمية للأعوام 2008م–2010م، تحت مسمى "الإصلاح والتنمية"، وتم إعداد هذه الخطة وفق رؤية الحكومة في توجيه مواردها ناحية الإصلاح والتنمية برئاسة الدكتور سلام فياض، والوصول الى الحكم الرشيد، خصوصاً في ظل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخانقة التي طالت المجتمع الفلسطيني، وتم إعدادها من قبل وزارة التخطيط والمالية وبالمشاركة مع جميع الوزارات والأجهزة الحكومية، وقدمتها السلطة الوطنية الفلسطينية للدول المانحة في مؤتمر باريس نهاية عام 2007م، وتناولت الخطة أربعة محاور رئيسة هي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2008م):

1- إصلاح قطاع الحكم، من خلال التركيز على الأمن، واحترام القانون، وإصلاح القطاع المالي في إطار المساءلة والشفافية.

2- الاهتمام بالتنمية الاجتماعية ضمن تعزيز الرعاية الاجتماعية المتكاملة لقطاعات التعليم، والصحة من منطلق الحماية المجتمعية.

3- دعم القطاع الخاص في إطار التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات المختلفة خصوصاً في القطاع الزراعي.

4- تطوير البنية التحتية، من خلال الاهتمام بطرق المواصلات بين المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وتأهيل شبكات الكهرباء والمياه.

يتبين أن الخطة هدفت نظرياً إلى رفع مستوى المعيشة عند المواطن الفلسطيني، من خلال العمل على استعادة النمو الاقتصادي، الذي سيسهم في خلق بيئة تنموية مواتية للقطاع الخاص، الأمر الذي يزيد من فرص استمرارية عملية التنمية، والنتيجة هي تطوير رأس المال

البشري والاجتماعي، وذلك بتوفير الصحة والتعليم المناسبين للشعب الفلسطيني، كما أن خطة التنمية والإصلاح عملياً قد جاءت في سياق أزمتين خطيرتين عانت منهما السلطة الفلسطينية، الأولى: الأزمة المالية الناجمة عن وقف الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية، والثانية: الانقسام الفلسطيني الداخلي مما قلل من فرص نجاحها وبقائها ضمن سياسة التنظير ورفع سقف الآمال والتوقعات دون مراعاة الظروف الأمنية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، خصوصاً عند الحديث عن الانقسام الداخلي، وما يعنيه من عدم استقرار (سليمان، 2013م، ص121).

ومن جانب آخر شكلت خطة الإصلاح والتنمية نموذجاً صريحاً من نماذج المدرسة الليبرالية الرأسمالية الجديدة، والتي تعتمد في تحقيق عملية التنمية على أساس التقدم في الجانب الاقتصادي (الرياحي، 2010م، ص12).

ويرى الباحث بأن الخطة اشتملت على نقاط عديدة مرتبطة بمتطلبات نجاحها، ومنها: تحقيق درجة كبيرة من الاستقرار في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وهذا صعب تحقيقه داخل الأراضي الفلسطينية نظراً لتتابع الأحداث فيها، بالإضافة إلى أنها اعتمدت بشكل رئيسي على الدعم الخارجي من أجل إنجاح الخطة، بمعنى أن مفتاح النجاح مرتبط بمدى توفر هذا الدعم.

ثالثاً: خطة التنمية الفلسطينية (2009م – 2010م) المقَّرة من الحكومة الفلسطينية بغزة (وزارة التخطيط غزة، 2008م)

تم التطرق إلى خطة تنموية متوسطة الأجل مع إعلان التهدئة بين قطاع غزة وإسرائيل، أملاً من الحكومة الفلسطينية في الالتزام من قبل المجتمع الدولي والأمتين العربية والإسلامية بواجبهما ناحية الشعب الفلسطيني، بالعمل على فك الحصار وإعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومن ثم العمل على إحياء الاقتصاد الفلسطيني.

لقد راعت خطة التنمية 2009م – 2010م المبادئ الأساسية لإعداد الخطط، وواقعيتها، وقدرتها على التنفيذ والمتابعة، من خلال التركيز على المشاريع ذات الأولوية، والتي لها القدرة على خلق مخرجات تنموية تساهم في تطوير الموارد الاقتصادية، وبلغ الحجم الإجمالي للبرنامج الاستثماري لخطة التنمية نحو "455.951" مليون دولار أمريكي، وترتكز خطة التنمية على تفعيل التخطيط التأشيري، أما استراتيجية إعداد الخطة فتشتمل على ما يلي (خطة التنمية الفلسطينية، 2009م):

- تحليل الوضع القائم ودراسة السيناريوهات المتوقعة.

- تحديد أهداف التنمية للعامين القادمين.
- تحديد أولويات التنمية للقطاعات المختلفة.
- تحديد آليات فاعلة للرقابة وتقييم تنفيذ المشاريع المقترحة وتوجيه عملية تعديلها.

ويرى الباحث أن هذه الخطة استندت إلى سيناريو بقاء الوضع كما هو، حيث بقاء الحصار الاقتصادي والسياسي على قطاع غزة، ولكن هذا السيناريو تغير بشكل جذري، حيث الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة نهاية عام 2008م، والتي أفرزت كوارث على قطاع غزة تحتاج إلى خطط إنقاذ طارئة وخطط تشغيلية وليس خطط تنمية، بالإضافة إلى استناد الخطة على التمويل الخارجي، والذي يعتبر حجر الأساس في نجاح الخطة أو فشلها.

رابعاً: الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة لعامي 2009م – 2010م (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2009م)

هذه الخطة أقرت من حكومة رام الله في ظل رئيس الوزراء االدكتور سلام فياض عقب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة نهاية عام 2008م، حيث أعدت لتجنيد الموارد من أجل مساعدة أهل قطاع غزة على إعادة بناء حياتهم وسبل معيشتهم، وهي تشكل أساساً لحشد الموارد والجهود لتقديمها في المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة الاعمار في غزة، والذي انعقد في شرم الشيخ – مصر في شهر مارس من العام 2009م، تحت شعار دعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار غزة. وتم إعداد الخطة من قبل وزارة التخطيط مع جميع الوزارات ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والشركاء الآخرين، وتنتهج هذه الخطة النهج الإغاثي والذي يشتمل على التعامل مع الوضع القائم، وبلغ الحجم الإجمالي لخطة الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار "2009م – 2010م" بحوالي "1326.06" مليون دولار (الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الاعمار في غزة، 2009م).

ويرى الباحث من خلال الاطلاع على الخطة بأن السلطة الوطنية الفلسطينية عندما أعدت خطة إعادة الاعمار، شملت في موازنتها لإعادة الإعمار موازنة السلطة، مما ضاعف المبلغ المطلوب من الخارج للدعم الدولي، حيث لم يتم فصل الأموال اللازمة لإعادة الإعمار عن موازنة السلطة، وهذا يوضح الأمور وكأن من المستحيل تحصيل المبلغ الإجمالي، وبالتالي فإن إعادة الإعمار قد يبقى حلماً لقطاع غزة، في ظل المنهجية التي اتبعتها السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى اعتماد الخطة بشكل رئيسي على الدعم الخارجي من أجل إعادة الاعمار، وهذا أمر واقعي نتيجة الدمار الكبير التي خلفته الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

خامساً: خطة التأهيل وإعادة اعمار قطاع غزة 2009م (وزارة التخطيط غزة، 2009م)

تم إعداد هذه الخطة من قبل حكومة غزة في مارس 2009م عقب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتم إعداد الخطة بهدف تأهيل وإعادة إعمار قطاع غزة بحيث تشمل جميع مناحي الحياة الإنشائية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، مع التركيز على الإنشاءات والمباني، والتي كان لها النصيب الأكبر من التدمير، وحسب ما ورد بالخطة فإنه لم يتم التقيد بفترة زمنية محددة، وتم إعدادها من قبل وزارة التخطيط مع جميع الوزارات المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وبلغ الحجم الإجمالي لخطة التأهيل وإعادة إعمار قطاع غزة حوالي "1909.117" مليون دولار أمريكي، وانتهجت الخطة استراتيجية النهج الإغاثي والذي يشتمل على التعامل مع الوضع القائم، وتهدف الخطة إلى (خطة التأهيل وإعادة اعمار قطاع غزة، 2009م):

- إعادة تأهيل وإعمار القطاعات المختلفة المتضررة من أجل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني والمساهمة في خلق استقرار اجتماعي في مناطق قطاع غزة.
- النهوض بدور مؤسسات الحكومة الفلسطينية من أجل القيام بدورها القيادي في تقديم الخدمات اليومية للمواطنين الفلسطينيين.
- توجيه المنح والمساعدات نحو أولويات الإعمار.

سادساً: خطة التنمية الوطنية 2011م–2013م "إقامة الدولة وبناء المستقبل" (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2011م)

هي خطة حكومة رام الله لبناء دولة فلسطين وتلخص هذه الخطة أجندة السياسات الوطنية التي تتبناها الحكومة الفلسطينية، وإطار الاقتصاد الكلي والإطار المالي الكلي، وإطار المساءلة التي ستنفذه على مدى السنوات الثلاث، وتأتي هذه الخطة كمرحلة ثانية من مراحل التخطيط الشامل بعد خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام 2008م–2010م.

وتم إعداد هذه الخطة وفق رؤية السلطة الفلسطينية المتعلقة بإتمام الاستعدادت الوطنية لشهادة ولادة دولة فلسطين للإطلاع على ما بعد اليوم الذي يتم إنجاز هذا الحلم فيه، وتم إعدادها من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإدارية مع جميع الوزارات المعنية، وبلغ الحجم الإجمالي لمقدار التمويل المطلوب لفلسطين خلال أعوام الخطة الثلاث، على النحو التالي (خطة التنمية الوطنية 2011م–2013م، 2011م):

- بلغ حجم التمويل في عام 2011م حوالي "1467" مليون دولار.

- بلغ حجم التمويل في عام 2012م حوالي "1754" مليون دولار.
- بلغ حجم التمويل في عام 2013م حوالي "1596" مليون دولار.

واستندت استراتيجيات الخطة في إعدادها ومنتهجيتها إلى خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام 2008م–2010م، مع إضفاء تحسينات وتعديلات على منهجيتها، بما يشمله ذلك من إجراءات ومشاورات مكثفة مع عدد أكبر من الأطراف المعنية، وصياغة "23" استراتيجية قطاعية وغير قطاعية، تستهدف إطلاق مبادرات وتدخلات الإصلاح والتنمية في مختلف القطاعات (خطة التنمية الوطنية 2011م–2013م، 2011م).

ويرى الباحث أن الخطة اشتملت على نقاط عديدة مرتبطة بأولويات نجاح الخطة، كان بعضها غير واقعي، مثل السيطرة على الموارد المائية، ومراجعة القوانين التي تحكم النظام الاقتصادي الفلسطيني، نظراً للارتباط باتفاقيات سياسية وملحقاتها، والتي كانت بتوقيع السلطة الفلسطينية، والتي تعيش حالة سياسية تحول دون القيام بعمليات مراجعة لهذه الاتفاقيات، كما تعتمد الخطة بشكل رئيسي على الدعم الخارجي من أجل إنجاح الخطة، بمعنى أن مفتاح النجاح مرتبط بمدى توفر هذا الدعم.

سابعاً: خطة التنمية الفلسطينية 2011م–2012م (وزارة التخطيط غزة، 2011م)

هي خطة تنموية متوسطة اقتصادية لقطاع غزة، بإشراف الحكومة الفلسطينية بغزة، بما يتفق ورؤيتها المستقبلية من ناحية، وبما يحقق استغلال أمثل للموارد الاقتصادية من ناحية أخرى، وقد تم التطرق إلى هذه الخطة بالتزامن مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي في التصعيد وتدمير الاقتصاد الفلسطيني، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة، بالإضافة إلى حصار اقتصادي على قطاع غزة، مع عمليات عسكرية ضده، وجاءت الخطة للحفاظ على الخدمات الأساسية لدعم المؤسسات والأفراد من خلال تأهيل الموارد ووضع حجر الأساس لنمو اقتصادي، تكون فريق التخطيط من "8" متخصصين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى استشاريَيْن، وباشراف وزارة التخطيط.

وتهدف خطة التنمية إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية: تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وتحقيق تنمية اجتماعية شاملة متوازنة وعادلة، والمحافظة على استتاب الأمن وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد، وتطوير البنية التحتية الخدماتية والإنتاجية، وبلغ الحجم الإجمالي للبرنامج الاستثماري لخطة التنمية نحو "1438.7" مليون دولار أمريكي. وتشتمل استراتيجيات الخطة على: تحديد الاحتياجات والأولويات التخطيطية، وضع إطار واضح من السياسات

والاستراتيجيات والأهداف التنموية، اعتماد منهجية تراكمية تبدأ بتطوير الأهداف العامة والبرامج الوطنية، وتحديد آليات فاعلة للرقابة وتقييم تنفيذ المشاريع المقترحة وتوجيه عملية تعديلها (خطة التنمية الفلسطينية 2011م-2012م، 2011م).

ويرى الباحث أن الخطة تستند بشكل رئيسي على الدعم الخارجي، والذي يعتبر حجر الأساس في نجاح الخطة أو فشلها، مع بلوغ نسبة المشاريع الممولة دولياً إلى أكثر من "90%"، وهذا ما يشكل أساس الخطة، وبالتالي الخطة ترتهن إلى الدعم الخارجي فقط.

ثامناً: خطة التنمية الوطنية 2014م-2016م "بناء الدولة وتجسيد السيادة" (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2014م)

تشكل خطة التنمية الوطنية 2014م-م2016 المرحلة الثالثة من مراحل التخطيط الوطني الشامل، التي أطلقتها الحكومة الفلسطينية في العام 2007م، والهادفة إلى تعزيز التكامل بين عمليات التخطيط وإعداد الموازنات. وستعمل الخطة الحالية على تعزيز هذا التكامل بطريقة منطقية، ومتكاملة، وموجَّهة بالأساس نحو تحقيق النتائج، مستندة في ذلك إلى التراكم المعرفي والخبرة التخطيطية المكتسبة من إعداد الخطط السابقة، وبشكل خاص الدروس المستفادة من عملية إعداد خطة التنمية الوطنية للأعوام 2011م-2013م.

توفر الخطة إطاراً سياسياً استراتيجياً يحدد التوجهات والأولويات الفلسطينية في المرحلة القادمة، متفق عليها بين جميع الشركاء: القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي. كما توفر، وبشكل خاص، إطاراً ناظماً وموجهاً لعمل المؤسسات الحكومية وتدخلاتها التنموية، وتوفر أداة للتوزيع الأمثل للموارد المتاحة أو المتوقعة، ولاستخدامها بطريقة شفافة وكفؤة وفعالة تساهم في الوصول إلى الاستقرار المالي، وإلى تفعيل النهج التنموي المستدام، وبما يضمن التكامل والتناسق في تنفيذ الاستثمارات والتدخلات المختلفة بكفاءة وفاعلية، وبشكل يؤدي إلى التقدم والنمو بطريقة عادلة.

وتحرص الحكومة، من خلال عملية إعداد الخطة الحالية، على تعزيز الجهود والإنجازات التي حققتها الخطط التنموية السابقة وترسيخها في القطاعات الرئيسة الأربعة: قطاع التنمية الاقتصادية والتشغيل، وقطاع الحكم الرشيد وبناء المؤسسات، وقطاع الحماية والتنمية الاجتماعية، وقطاع البنية التحتية، وذلك بالاستناد إلى نتائج تقييم الأداء للخطط السابقة، والدروس والعبر المستخلصة منها، من أجل المحافظة على ما حققته من إنجازات، والبناء عليها وتطويرها في ضوء الاحتياجات والتطلعات الوطنية. وتعمل الخطة الحالية كسابقها على توفير

إطار عملي لمتابعة وتقييم كفاءة إدارة القطاع العام وفعاليته في تنفيذ هذه السياسات والبرامج، وفي إدارة العملية التنموية ككل، وذلك من خلال التحديد المسبق للنتائج المتخذة وآلية متابعتها، والتحقق منها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لضمان تحقيق إنجاز ملموس على الأرض (خطة التنمية الوطنية 2014م–2016م، 2014م).

4.5 المراجعة العامة للخطط الفلسطينية ودورها في الترابطات القطاعية

1. من خلال دراسة الباحث لدور خطط التنمية الاقتصادية في خلق الترابطات القطاعية في فلسطين، يتضح أن هذه الخطط لم تراعي تعزيز الترابطات والتشابكات القطاعية بين قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى عدم مقدرتها على خلق قيم اقتصادية مؤثرة للقطاعات الاقتصادية السلعية من خلال تحفيز قطاعات الإنتاج السلعي وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
2. من خلال إطلاع الباحث على البنود العامة للسقوف المالية لخطط وبرامج التنمية التي تم إعدادها من طرف وزارة التخطيط يمكن الاستنتاج أن اتجاهات التمويل وخاصة في ظل انتفاضة الأقصى الثانية والحروب المتكررة على قطاع غزة أصبحت في معظمها تتجه نحو المساعدات الطارئة والإنسانية وإعادة الأعمار، والتي تمثل نسبتهما نحو 80% من إجمالي التمويل المقدم للسلطة الفلسطينية، وبالمقابل فإن نسبة التمويل الموجه لدعم القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية الأخرى لم تتعد في أحسن الأحوال 10% من إجمالي التمويل، وهذا يعني أن جل تركيز التمويل يتجه للإغاثة والإنعاش والطوارئ ودعم الصمود الفلسطيني. وأن أي جهود تنموية لن تؤتي ثمارها في ظل استمرار الاحتلال، بالإضافة إلى الاعتماد شبه الكامل على المساعدات الدولية في تمويل البرامج التنموية.
3. لم يكتب ولم يقدر لأي خطة أن تستكمل الأغراض والأهداف التي وضعت من أجل تحقيقها، والخطط والبرامج كانت أقرب إلى برامج الإغاثة الطارئة منها إلى خطط تنموية بالمفهوم الاقتصادي المتعارف عليه.
4. باستثناء خطة الصايغ، فإن بقية الخطط والبرامج قد تمت على عجل ولم يتم الاستعانة بالجهاز المركزي للإحصاء بشكل وثيق، كما في خطة الصايغ.
5. إن غياب الإطار القانوني للتخطيط التنموي الفلسطيني يؤدي إلى صعوبات في صياغة وتنفيذ الخطط التنموية (قسيس، 2014م).

6. رافق إعداد الخطط والبرامج بعد العام 2002م الكثير من حالات الإرتجال وعدم التأني في وضع الأرقام والبيانات المناسبة والمتوافقة مع واقع حال الاقتصاد الفلسطيني بحكم الضغوط الإجتماعية الهائلة الناتجة عن انتشار البطالة، ووقف إسرائيل السماح للعمال الفلسطينين بالعمل فيها.
7. معظم الخطط التنموية التي أنجزتها السلطة الفلسطينية منذ عام 1994م بنيت على أساس تحقيق تقدم في مفاوضات السلام مع إسرائيل والمجتمع الدولي، وفشلت جميع هذه الخطط من تحقيق أثر تنموي بعيد المدى، وذلك لأن أهداف الخطط جميعها ترتبط بتوفر الاستقرار السياسي والأمني، وتتطلب سيطرة الفلسطينيين على مواردهم وقراراتهم الاقتصادية والسياسية ومعاملاتهم الاقتصادية، وهذا لم يحصل حتى هذه اللحظة.
8. الخطط التى أعدت قبل عام 2006م وخططت لما بعد عام 2006م لم تنفذ بسبب فوز حركة حماس في الإنتخابات وعدم الرغبة في التعامل معها أو إعطائها أي فرصة.
9. أما خطة الاصلاح والتنمية (2008م–2010م) فقد تذبذب تنفيذها بسبب عدم استقرار الوضع السياسي في أراضي السلطة الفلسطينية، مما جعلها خاضعة للمراجعة السنوية، الأمر الذي يعني بنود إنفاق جديدة، وتوزيعات مختلفة للتمويل (الأغا وأبو جامع، 2010م).
10. الخطط التى قامت بها وزارات الحكومة في غزة كانت خطط تأشيرية، وهو ما ميزها عن غيرها من الخطط.
11. إن معظم الخطط التنموية الفلسطينية لم تسلط الضوء على الادخار والاستثمار بشكل كافٍ، بالإضافة إلى أنها لم تعتمد في تمويل أهدافها على المصادر المحلية، بل اعتمدت على المصادر الخارجية.
12. هدف هذه الخطط لم يكن تنموياً بقدر ما كان سياسياً لجذب هذه المساعدات وهذه المشكلة التي يعاني منها التخطيط والمخطط الفلسطيني حتى الآن.

4.6 التوصيات لخطط التنمية في فلسطين

1. لا بد من مراعاة الترابطات الأمامية والخلفية والتشابكات القطاعية بين القطاعات الرئيسية المختلفة عند صياغة وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في فلسطين، والتي بدورها ستسعى إلى تعزيز الترابطات والتشابكات القطاعية بين قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وخلق قيم اقتصادية مؤثرة للقطاعات الاقتصادية السلعية من خلال تحفيز قطاعات الإنتاج السلعي وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

2. لا بد من تفعيل الإطار القانوني للتخطيط الفلسطيني بحيث يحتوي على آليات بإمكانها أن تستمر لفترة طويلة إلى أن تنضج، مع التأكيد على الإرادة السياسية التي لا تأتي بنص القانون، بل من قيادة قادرة تدرك احتياجات الوطن، وتعقد العزم على تحقيق أهدافها التنموية، على أن يصاحب ذلك عملية تربوية شاملة، تهدف إلى بناء مجتمع له تطلعات عالية، وقادر على تنظيم نفسه (من خلال مجتمع مدني نشط وفعال)، وضبط أدائه على إيقاع المصلحة الوطنية العليا دون توجس من التغيير حيث يلزم، بالإضافة إلى ضرورة التدرج في الانتقال من منهج التخطيط الوطني المركزي المعمول به حالياً إلى منهج التخطيط الوطني الإقليمي اللامركزي، مروراً بمرحلة التخطيط الوطني/الإقليمي المركزي والتخطيط الإقليمي المركزي، مع البناء في المراحل الانتقالية على أجسام مؤقتة تنشأ لهذا الغرض (قسيس،2014م).
3. بذل الجهود الحثيثة لإنهاء كافة أشكال الهيمنة الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، خاصة الهيمنة على التجارة الخارجية وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية وخصوصاً الأردن ومصر، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المحتملة لذلك على مختلف القطاعات.
4. تبني برنامج تنموي من خلال استراتيجية التنمية الشاملة للاقتصاد الفلسطيني، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية والإقليمية للاقتصاد الفلسطيني.
5. الاتجاه نحو تمويل خطط التنمية من خلال التمويل الإسلامي والعربي و تبقى الأفضلية في تمويل الخطط من خلال موارد ذاتية هو أفضل الخيارات.
6. تبني سياسة الإنتقال من الإغاثة إلى التنمية وربط الجهد الإغاثي بالنشاط التنموي، بحيث توجه نشاطات الإغاثة نحو نشاطات من شأنها تحسين فرص النمو الاقتصادي الذاتي.
7. فك الارتباط والتداخل القائم مع الهياكل الاقتصادية الصناعية الإسرائيلية تدريجياً، والتركيز على الصناعات التي تخفف بصورة ما من الاعتماد على الصناعات الإسرائيلية.
8. البحث عن تمويل ذاتي لبرامج التنمية التي يمكن أن توفر فرص عمل ذات إنتاجية عالية، ووضع برامج واقعية لا تعتمد على دعم احتمالي أو قروض يتعذر سدادها.
9. عدم التعويل على سوق العمل الإسرائيلية لاستيعاب العمالة الفلسطينية على المدى الطويل، والتعويل بشكل رئيس على تطوير سوق العمل الفلسطينية.

10. تفعيل وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني مع الدول العربية، ووقف احتكار السوق الإسرائيلي لهذه العملية، وكذلك التركيز على فتح سوق العمالة العربية، في مختلف البلدان، أمام العمالة الفلسطينية، الماهرة وغير الماهرة، وفقاً لقوانين وأنظمة التشغيل في تلك البلدان (الصوراني، 2004م).
11. الدعم والمناصرة وتفعيل الدور الإعلامي لتبصير وتوعية المواطنين بطبيعة المرحلة ومتطلباتها والأدوار المنوطة بهم، وأن يتم التركيز على دعم وتشجيع المنتج الوطني والتعريف به جيداً، ومقاطعة المنتج الأجنبي وخاصة الإسرائيلي الذي يتوفر له بديل مناسب.
12. الأخذ في الاعتبار الوضع الحالي للتخطيط التنموي في فلسطين، وكذلك النظام الإداري القائم، والفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يتضح لنا أن الإطار القانوني المناسب يجب أن ينقلنا بالتدريج من منهج التخطيط الوطني المركزي[8] إلى منهج التخطيط الإقليمي اللامركزي، وبالتالي يجب أن يشرع القانون لمراحل انتقالية في إطار زمني معقول، وأن يتضمن ما يلزم الجهات المسؤولة والمعنية باتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق هذا الإنتقال (قسيس، 2014م، ص55)
13. توفير حزمة من التشريعات الناظمة والحامية للاقتصاد والاستثمار في فلسطين، وتوفير بيئة محفزة وجاذبة للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وتوحيد القوانين التجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة لتحقيق كيان اقتصادي واحد.
14. القدرة على تركيز التوجه نحو تنمية رأس المال البشري والاجتماعي الفلسطيني كطريق لبناء قواعد متينة لاقتصاد قادر على إنهاء الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية، وعلى وضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق التنمية المستدامة"

4.7 الخلاصة

تجدد المفهوم التنموي الفلسطيني مع بداية تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور عام 1994م، ولقد واجهت عملية التنمية في فلسطين عمليات استلاب وتعطيل أثرت على جميع جوانبها، بسبب الاحتلال الإسرائيلي، واسقاطاته السلبية على عملية التحول الاجتماعي والسياسي في المجتمع الفلسطيني.

[8] نميز بين التخطيط الوطني المركزي الخالص الذي لا يستهدف أخذ احتياجات الأقاليم بعين الإعتبار، والتخطيط الوطني/الإقليمي المركزي الذي يراعي احتياجات الأقاليم. في الحالتين تقوم المؤسسة المركزية بإعداد الخطط التنموية.

وبالرغم من المحاولات العديدة للسلطة الفلسطينية لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال وضع العديد من الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن معظم هذه الخطط لم تتناسب مع الواقع الفلسطيني، كما أن إجمالي الخطط كانت غير منتجة حيث أنها لم تراعي خلق التشابكات والتأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية لقطاعات الإنتاج السلعي، كما أنها لم تسلط الضوء على القطاع الخاص، والقطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وكذلك الادخار والاستثمار بشكل كافٍ، ولم يكتب ولم يقدر لأي خطة أن تستكمل الأغراض والأهداف التي وضعت من أجلها، إضافة إلى غياب الإطار القانوني للتخطيط التنموي الفلسطيني مما أدى إلى صعوبات في صياغة وتنفيذ الخطط التنموية.

إن خصوصية الحالة الفلسطينية تستدعي ضرورة تطوير إستراتيجية تنموية خاصة بها، بحيث تركز على القطاعات الاقتصادية الرئيسية، والعمل على تنميتها وتطويرها. فالاقتصاد الفلسطيني بحاجة إلى مراعاة الترابطات الأمامية والخلفية والتأثيرات المتبادلة بين القطاعات الرئيسية المختلفة عند صياغة وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في فلسطين، والتي بدورها ستسعى إلى خلق قطاعات رائدة تعزز الترابطات والتشابكات بين قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وتخلق قيم اقتصادية مؤثرة للقطاعات المختلفة من خلال تحفيز قطاعات الإنتاج السلعي وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الخامس

منهجية وأساليب تقدير العلاقات التشابكية باستخدام متجه الانحدار الذاتي

الفصل الخامس: منهجية وأساليب تقدير العلاقات التشابكية باستخدام متجه الانحدار الذاتي

5.1 المقدمة

إن للعلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية دوراً مهماً وفعالاً في الاستثمارات الاقتصادية، ولدراسة العلاقات التي تربط التشابكات بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية ببعضها البعض من ناحية، وعلاقتها مع إجمالي الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني من ناحية أخرى، تم إجراء هذه الدراسة التي تعتمد على بيانات سلاسل زمنية من الفترة 1994م-2015م، وكانت هذه البيانات مقسمة إلى بيانات ربع سنوية، ولدراسة هذه العلاقة تم استخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة والمتطورة.

يتناول هذا الفصل عرض منهجي للطرق القياسية والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة لتحقيق أهدافها واختبار فرضياتها والإجابة على تساؤلاتها، حيث يعرض هذا الفصل الخطوات التطبيقية لدراسة العلاقات الديناميكية التبادلية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني، وتأثيرها على إجمالي حجم الاستثمار، ولهذا الغرض تم استخدام الأساليب القياسية والإحصائية المتقدمة في مجال تحليل البيانات الاقتصادية التي تكون على شكل سلاسل زمنية.

حيث يوضح هذا الفصل المنهجية البحثية المتبعة في هذه الدراسة من كلا الجانبين الاقتصادي والإحصائي، ويتناول المراحل المنهجية بدءاً بعملية جمع البيانات وتحديد مصادرها الرسمية، ومن ثم تنظيمها وترتيبها وتجهيزها للتحليل.

وبعد ذلك يوضح المفاهيم الفلسفية والبنية النظرية للأساليب الإحصائية الحديثة المستخدمة من خلال توضيح فكرة ومفهوم سكون السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data) للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، ونموذج الانحدار الذاتي للمتجه Vector Autoregressive (VAR)، بالإضافة لمفاهيم السلوك الحركي لبيانات السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار الذاتي باستخدام دوال الاستجابة الفورية لردة الفعل (Impulse Response functions)، بهدف بيان العلاقة بين المتغيرات وقياس أثر وعلاقة كل من المتغيرات الاقتصادية على بعضها البعض.

5.2 متغيرات وبيانات الدراسة

تمثلت متغيرات الدراسة بالقيم المضافة للقطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، الإنشاءات، التجارة، الخدمات) بالإضافة لمتغير إجمالي حجم الاستثمار، حيث تقوم فكرة متجه الانحدار الذاتي على اعتبار نفس المتغير تابعاً واعتباره مستقلاً عند إدخاله إلى النموذج، فجميع متغيرات الدراسة الخاصة بالقيم المضافة للقطاعات الاقتصادية تم إدخالها على أنها متغيرات مستقلة وإعادة إدخالها باعتبارها متغيرات تابعة بهدف قياس حجم التشابك الاقتصادي بين كل متغير والمتغيرات الأخرى، وعند استخلاص حجم التشابك المتمثل في حجم التداخل أو التفاعل بين المتغيرات المتمثلة في القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية تم اعتبار حجم التفاعلات على أنها متغيرات مستقلة، واعتبار حجم الاستثمار على أنه متغير تابع وإجراء تحليل للانحدار المتعدد يقيس تأثير حجم التفاعل بين القطاعات الاقتصادية (المتغيرات المستقلة) وبين حجم الاستثمار باعتباره المتغير التابع.

تعرف القيمة المضافة وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على أنها القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي. ويعرف إجمالي القيمة المضافة بحاصل طرح الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج. أما صافي القيمة المضافة فيتم الحصول عليها بطرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي القيمة المضافة.

وإجرائياً تعرف القيمة المضافة على أنها الزيادة الصافية في الإنتاج أو الزيادة في الناتج القومي (الدخل) الذي تضيفه الوحدة الإنتاجية، كما تمثل القيمة المضافة أيضاً مجموع عوائد عوامل الإنتاج كالأجور والأرباح والفوائد والريع (الإيجار)، وتأتي أهمية هذا المؤشر من أنه يمثل المردود الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية، ومن ثم مردوده في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أنه يستبعد أي إسراف أو هدر في استخدام المواد الخام في عملية الإنتاج.

واستناداً لذلك تم جمع بيانات عن هذه المتغيرات على شكل سلاسل زمنية مسجلة بشكل ربع سنوي (Quarterly) من مصادرها الرسمية، والتي تمثلت في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، وتوفرت بيانات الدراسة خلال الفترة (1994م-2015م الربع الثاني) بشكل كامل لجميع المتغيرات ما عدا متغير الاستثمار، فقد كانت بيانات الاستثمار في العام 2010 غير متوفرة، لذا فقد تم تقديرها باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة (Moving Average) وبذلك تم تجهيز البيانات بشكل كامل لجميع المتغيرات خلال

الفترة المذكورة لتصبح المشاهدات المتوفرة للتحليل (86) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

5.3 الإطار القياسي للدراسة والأساليب الإحصائية

لتحليل البيانات الاقتصادية وتحديد الآثار الديناميكية للقطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، الإنشاءات، التجارة، الخدمات) على بعضها البعض في الاقتصاد الفلسطيني، وتأثيرها على إجمالي حجم الاستثمار الفلسطيني، في ضوء البيانات المتوفرة تم استخدام وتطبيق الأساليب والاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي، والتي تتلاءم وأهداف الدراسة، وفيما يلي إطار نظري للنماذج والطرق والأساليب المستخدمة في الدراسة:

5.3.1 اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)

التحقق من سكون السلاسل الزمنية من أول وأهم الشروط المطلوبة قبل الخوض في تحليلها ونمذجتها، وذلك بغرض فحص درجة تكامل كل سلسلة زمنية من السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، حيث أن إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لاختبارات السكون وخاصة تلك التي تتناول الجوانب الاقتصادية من الشروط الأساسية لتحليل هذه المتغيرات، إذ يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية تجعل السلاسل الزمنية غير ساكنة (الصفاوي، يحيى، 2008م، ص17)، ويتم ذلك من خلال اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية وتهدف نتيجة الاختبار للتعرف على ما إذا كانت السلسلة الزمنية محل الاختبار ساكنة عند مستواها أو بعد إجراء فروق لها أم لا، وإن اختبارات السكون من المسلمات الأساسية في الدراسات التطبيقية لما لسكون المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل، وعند إجراء التحليل القياسي يجب القيام باختبار خصائص السلاسل الزمنية للتأكد فيما إذا كانت ساكنة أم لا، حيث إن عدم سكونها يؤدي إلى نتائج مضللة.

وإحصائياً هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من سكون السلاسل الزمنية ومن أشهر هذه الاختبارات اختبار ديكي فولير الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test (ADF)، واختبار (Phillips Perron-PP).

وفي كلا الاختبارين يتم اختبار فرضية وجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية (Ho: B1 = 1) والتي تعنى أن مستوى السلسلة غير ساكن بمعنى أن السلسة الزمنية تحتوي على جذر وحدة، وبمقارنة قيمة الاختبار المحسوبة بالقيمة الحرجة للاختبار حسب جدول (Mackinnon, 1996) عند مستوى معنوية محدد، فإذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة

الجدولية يتم رفض الفرضية العدمية، وعليه تكون السلسلة الزمنية ساكنة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار أقل من القيمة الجدولية يتم قبول صحة الفرضية العدمية القائمة على وجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية وبالتالي عدم سكونها، ولمعالجة عدم السكون يتم عادة إجراء الفروق من الدرجة الأولى أو الثانية على بيانات السلسلة الزمنية، ويعاد الاختبار مرة أخرى حتى يتم التوصل لسكون السلسلة بعد عدد فروق معين وليكن (d)، ويقال في هذه الحالة أن السلسلة متكاملة من الرتبة (d)~I أي أن السلسلة الزمنية وصلت لمرحلة السكون بعد فروق عددها (d)، ووضع السلاسل الزمنية في حالة سكون يجعل من الممكن إجراء تحليلها وبناء النماذج القياسية الملائمة كنماذج الانحدار، ونماذج متجه الانحدار الذاتي، وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على كلا الاختبارين المذكورين للكشف عن درجة سكون متغيرات الدراسة (حسن و شومان، 2013م، ص178).

5.3.2 اختبارات التكامل المشترك (Co-integration tests)

إن بناء نموذج انحدار بين سلاسل زمنية غير ساكنة قد يؤدي إلى وجود انحدار زائف غالباً ما يقود إلى نتائج مضللة، إلا أن ذلك لا يكون صحيحاً في حالة كون السلاسل الزمنية متكاملة معاً، أي بينهما تكامل مشترك على الرغم من عدم سكونهم، ويقال إن سلسلتين زمنيتين أو أكثر لهما تكامل مشترك إذا كان بينهما علاقة توازنية أو علاقة ما على المدى البعيد، أي إذا اشتركا بالاتجاه نفسه (Gujarati, 2004)، فعندما يكون هناك تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية غير الساكنة تعمل جذور الوحدة في كل من هذه السلاسل على إلغاء بعضها البعض وبذلك يصبح حد الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار المقدر مستقراً (البادي، 2009م، ص325).

ويوجد العديد من الطرق المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات والسلاسل الزمنية، ومن أشهر هذه الطرق طريقة انجل وغرانجر(Engle-Granger) وطريقة جوهانسون (Johnson)، وتستخدم الطريقة الأولى في حالة النماذج البسيطة التي تدرس العلاقة بين متغيرين فقط، حيث تقوم هذه الطريقة على إجراء انحدار خطي $(Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t)$ ومن ثم الحصول على البواقي الناتجة من تقدير هذا الانحدار، وإجراء اختبار السكون لها فإذا ثبت أنها تتميز بالسكون في المستوى (Level) يقال عندها أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين (البادي، 2009م، ص330).

أما الطريقة الثانية والتي تنسب إلى (Johansen and Juselius,1990) فهي الطريقة المعتمدة والأدق في اختبار التكامل المشترك في جميع النماذج سواء أكانت بسيطة أم متعددة،

حيث تقدم أسلوب آخر لاختبار التكامل المشترك، إذ تتمثل فكرة اختبار جوهانسون في معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات، اعتماداً على إحصاء القيمة العظمى المميزة (Max-Eigen Statistic) وإحصاء الأثر (Trace Statistic) حيث يتم اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات تساوي على الأقل (r) متجه، ويتم رفض هذه الفرضية مقابل قبول الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل يزيد عن (r) متجه إذا كانت قيمة الإحصاء للقيمة العظمى (λ_{max}) أو قيمة إحصاء الأثر المحسوبتين أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية مفترض (Brooks,2008, p. 351). وفي هذه الدراسة سيتم استخدام إحصاء الأثر (λ_{trace}) للتحقق من التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

5.3.3 نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regressive Model -VAR)

من أجل فهم طبيعة أداء الاقتصاد الكلي، ينبغي أن ينظر إليه على أنه نموذج ديناميكي احتمالي، يأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية والماضية، وهذا ما تعكسه نماذج متجهات الانحدار الذاتي والتي تعد أداة تجريبية مناسبة جداً لفهم تأثير هذه الصدمات (الجنابي، 2012م، ص62).

وتعتبر نماذج متجه الانحدار الذاتي أدوات طبيعية للتنبؤ، كما أنها تعد حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات في تحليل السلاسل الزمنية، حيث أن فكرة نماذج متجه الانحدار الذاتي هي أن القيم الحالية لمجموعة من المتغيرات تفسرها بشكل جزئي القيم الماضية لها وللمتغيرات الأخرى المتضمنة، وتستخدم نماذج متجه الانحدار الذاتي في التحليل الاقتصادي كونها تصف الآلية الديناميكية المشتركة للمتغيرات الاقتصادية (Gunes, 2007)، وتعمل نماذج متجه الانحدار الذاتي على معالجة جميع المتغيرات بشكل متماثل، وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج (الصفاوي و يحيي، 2008م، ص21).

ويتكون نموذج الانحدار الذاتي من منظومة من المعادلات تعامل بشكل متماثل، بحيث يمثل كل متغير في هذه المنظومة على شكل دالة في المتغير نفسه وفي المتغيرات الأخرى في المنظومة بفترات إبطاء، وعليه يمكن القول إن هذه المنظومة هي صيغة هيكلية للنموذج توضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن (Gunes, 2007)، وهناك العديد من المعايير التي تستخدم لتحديد عدد فترات الإبطاء الملائمة لنموذج الانحدار الذاتي، وفي هذه الدراسة تم

استخدام جميع المؤشرات التي يقدمها برنامج (Eviews) والمتمثلة في (خطأ التنبؤ النهائي "FPE: Final prediction error"، معلومات أكايكي " AIC: Akaike information criterion"، معلومات شوارز "SC: Schwarz information criterion "، معلومات حنان وكوين "HQ: Hannan-Quinn information criterion"، معلومات " LR: sequential modified LR test statistic")، ويتم اختيار فترة الإبطاء التي تقابل أقل قيمة لكل اختبار عند فترات الإبطاء المختلفة، وتؤخذ الفترة التي يشير لها أكبر عدد من الاختبارات.

ويرجع مصطلح متجه الانحدار الذاتي، إلى ظهور قيم للمتغير التابع في فترات زمنية متأخرة على الجانب الأيمن من المعادلة، ويرجع إلى حقيقية تعاملنا مع متجه من متغيرين أو أكثر، وتعتبر نتائج انحدار نموذج متجه الانحدار الذاتي هي انحدارات طريقة المربعات الصغرى (OLS) ويمكن تفسيرها بالشكل التقليدي العادي. ويشترط لتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي أن تكون جميع السلاسل الزمنية في النموذج ساكنة، ويعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي امتداد للعلاقة السببية التي قدمها جرانجر في عام 1969م (Gujarati, 2004)، وفي هذه الدراسة تم تقدير متجه الانحدار الذاتي على السلاسل الزمنية الخاصة بالقيم المضافة للقطاعات الاقتصادية لتحديد تأثيرها على بعضها البعض ومعرفة مدى التشابك بين هذه القطاعات.

5.3.4 السلوك الحركي لنموذج متجه الانحدار الذاتي

يوصف السلوك الحركي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية تم نمذجتها باستخدام متجه الانحدار الذاتي من خلال أسلوب تحليل دوال الاستجابة الفورية (Response Impulse Functions) **أو** مكونات تجزئة التباين (Variance Decompositions)، وتعتبر هذه الأساليب أدوات ضمن متجه الانحدار الذاتي لتحديد مصادر التغير في المتغيرات الداخلة بالنموذج وطبيعة السلوك الحركي الذي تسلكه المتغيرات المدروسة خلال فترة دراستها (مشعل وأبو ليلى، 2007م، ص22). ومن هنا فإن الخيار متروك للباحث في استخدام أي من الأسلوبين لأنهما سيقودان إلى نفس النتيجة.

وارتأى الباحث في هذه الدراسة استخدام أسلوب تحليل دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function (IRF) لتتبع السلوك الحركي للقطاعات الاقتصادية التي تم دراستها، حيث توضح نتائج دوال (IRF) تأثير صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لأحد المتغيرات على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج (الحوشان، 2002م، ص27)، كما أنها تعطي نفس النتيجة في حال تم استخدام أسلوب تجزئة التباين.

وعندما تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة فإن المتغيرات تكون في حالة توازن في فترة زمنية معينة، وإن أي صدمة لأي من المتغيرات المستخدمة ستعمل على التأثير على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة، ثم تعود المتغيرات إلى التوازن شريطة عدم حدوث أي صدمة أخرى في نفس الوقت، فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسبب معين فإن دالة الاستجابة تقيس تأثير ذلك على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الأخرى (العبد الرزاق و الوريكات 2008م، ص11).

5.4 الوصف الرياضي لنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR Model)

لدراسة العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، الزراعة، الإنشاءات، الخدمات، التجارة) في الاقتصاد الفلسطيني، تم استخدام منظومة متجه الانحدار الذاتي (VAR) لتحليل بيانات القطاعات الاقتصادية الرئيسية والتي تم تحديدها بخمسة متغيرات كل متغير يعبر عن القيمة المضافة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية الخمسة التي تم دراستها، حيث تم إجراء تحويلة اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات الاقتصادية، وعليه يمكن وصف نموذج الدراسة على شكل نظام من المعادلات الرياضية على النحو الآتي:

$$lSER_t = \alpha_{10} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{11} lSER_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{12} lAGRI_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{13} lIND_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{14} lCON_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{15} lTRAD_{t-i} + \varepsilon_{1t}$$

$$lAGRI_t = \alpha_{20} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{21} lSER_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{22} lAgri_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{23} lIND_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{24} lCON_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{25} lTRAD_{t-i} + \varepsilon_{2t}$$

$$lIND_t = \alpha_{30} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{31} lSER_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{32} lAgri_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{33} lIND_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{34} lCON_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{35} lTRAD_{t-i} + \varepsilon_{3t}$$

$$lCON_t = \alpha_{40} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{41} lSER_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{42} lAgri_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{43} lIND_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{44} lCON_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{45} lTRAD_{t-i} + \varepsilon_{4t}$$

$$lTRAD_t = \alpha_{50} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{51} lSER_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{52} lAgri_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{53} lIND_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{54} lCON_{t-i} + \sum_{i=1}^{l} \alpha_{55} lTRAD_{t-i} + \boldsymbol{\varepsilon_{5t}}$$

حيث أن (LSERt) تمثل اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات، (LAGRIt) تمثل اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المضافة لقطاع الزراعة، (LINDt) تمثل اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المضافة لقطاع الصناعة، (LCONt) تمثل اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المضافة لقطاع الإنشاءات، (LTRADt) تمثل اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المضافة لقطاع التجارة.

$(\boldsymbol{\alpha_{10} - \alpha_{50}})$ تمثل متجه الحد الثابت في نموذج متجه الانحدار الذاتي، $(\boldsymbol{\alpha_{11} - \alpha_{51}})$ متجه معاملات انحدار متغير اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات، $(\boldsymbol{-\alpha_{12}})$ متجه معاملات انحدار متغير اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المضافة لقطاع الزراعة، $(\boldsymbol{\alpha_{52}})$ متجه معاملات انحدار متغير اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المضافة لقطاع الصناعة، $(\boldsymbol{\alpha_{13} - \alpha_{53}})$ متجه معاملات انحدار متغير اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المضافة لقطاع الإنشاءات، $(\boldsymbol{\alpha_{14} - \alpha_{54}})$ متجه معاملات انحدار متغير اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المضافة لقطاع التجارة، $(\boldsymbol{\alpha_{15} - \alpha_{55}})$ متجه الخطأ العشوائي لنموذج متجه الانحدار الذاتي، $(\boldsymbol{\varepsilon_{1t} - \varepsilon_{5t}})$ تشير للفترة الزمنية، **(t)** تشير لعدد فترات الإبطاء بالنموذج.

5.5 نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression)

يوضح الانحدار المتعدد العلاقة الدالية بين متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات التفسيرية (أكثر من واحد)، وتفسر هذه العلاقة الدالية على أنها علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث تعني العلاقة الدالية السببية أن التغير في المتغيرات المستقلة يصحبها تغيراً في المتغير التابع (عطية، 2005م، ص253)، ويشترط في الانحدار المتعدد أن يكون المتغير التابع متغيراً كمياً بينما المتغيرات المستقلة ممكن أن تكون من النوع الكمي أو الكيفي –اسمي أو رتبي–(فهمي،2005م، ص640)، ويتم تقدير معاملات نموذج الانحدار المتعدد باستخدام العديد من الطرق الإحصائية ومن أشهرها طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square–OLS).

طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وهي من الطرق شائعة الاستخدام في تقدير معلمات (معاملات) نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تدني مجموع

مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (عطية، 2005م، ص256)، ولطريقة المربعات الصغرى العادية عدة افتراضات أساسية يجب أن تتوفر في أي نموذج انحدار تم تقديره باستخدام هذه الطريقة، لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير والوثوق فيها وهذه الافتراضات هي: الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي، المتوسط الحسابي لبواقي النموذج يساوي صفراً، حدود الخطأ متجانسة بمعنى ثبات تباين حد الخطأ، حدود الخطأ مستقلة عن بعضها البعض بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ، استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض في نماذج الانحدار المتعددة واختلال هذا الشرط يسبب مشكلة الازدواج الخطي في النموذج (Gujarati, 2004, P63-65)، ومشكلة الازدواج يمكن إهمالها كأحد الحلول الموصى بها للتغلب على المشكلة، وذلك لأن طبيعة المتغيرات الاقتصادية متداخلة فيما بينها ولا يمكن عزلها عن بعضها البعض.

5.6 الأدوات والاختبارات الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أغراض التحليل والقياس الاقتصادي لنماذج الدراسة تم الاعتماد بشكل أساسي على برنامج التحليل (EVIEWS. V9) لتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحليل البيانات، حيث تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية والتي تمثلت فيما يلي:

1. المقاييس الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وأقل قيمة، وأكبر قيمة) والرسومات البيانية لوصف متغيرات الدراسة.
2. اختباري (Augmented Dickey-Fuller Test -ADF) و (Phillips Perron - PP) للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، واختبار جوهانسون للتحقق من التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.
3. معامل تضخم التباين (Variance inflation factor - VIF) للكشف عن درجة الازدواج الخطي (Multicollinearity) بين متغيرات الدراسة بحيث ينظر للقيم التي تقل عن القيمة (5) بأنها مؤشر على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النماذج المقدرة (نصر، 1995م).
4. اختبار (Durbin Watson - DW) للكشف عن الترابط الذاتي (Autocorrelation) بين بواقي النماذج المقدرة، ومن المتعارف عليه أن قيم الاختبار التي تقترب بشكل كبير من القيمة (2) تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج المقدر، وهناك قيم جدولية للاختبار يتم الاعتماد عليها لتحديد ما إذا كان هناك مشكلة ارتباط ذاتي أم لا.

5. اختباري (White, Harvey) للتحقق من تجانس التباين (Heteroskedasticity) حدود الخطأ العشوائية (البواقي)، بحيث تشير معنوية الاختبار إلى أن بواقي النموذج غير متجانسة بينما عدم معنوية الاختبار تشير لأن بواقي النموذج متجانسة التباين.

الفصل السادس

نتائج تحليل السلاسل الزمنية للقطاعات الاقتصادية وبناء نموذج متجه الانحدار الذاتي

الفصل السادس: نتائج تحليل السلاسل الزمنية للقطاعات الاقتصادية وبناء نموذج متجه الانحدار الذاتي

6.1 نتائج الإحصاء الوصفي

تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام بعض مقاييس التشتت ومقاييس النزعة المركزية، حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة، وكذلك أقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من المتغيرات، وذلك خلال فترة الدراسة (1994م-2015م الربع الثاني)، كما تم الاستعانة بالأشكال البيانية لتوضيح التسلسل الزمني للمتغيرات خلال فترة الدراسة، والجدول (6.1) يوضح أهم المقاييس الإحصائية للمتغيرات.

جدول (6.1): أهم المقاييس الإحصائية للمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة (بالمليون دولار أمريكي)

المتغيرات الاقتصادية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
إجمالي الاستثمار	332.17	69.26	221.49	532.39
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	197.39	46.74	134.70	313.80
القيمة المضافة للقطاع الزراعي	83.13	17.93	46.80	124.90
القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات	89.40	50.94	16.80	205.80
القيمة المضافة للقطاع التجاري	170.17	85.32	92.68	371.20
القيمة المضافة لقطاع الخدمات	543.25	140.49	311.79	821.10

نلاحظ من خلال الجدول (6.1) أن الوسط الحسابي لمعدل النمو في القيمة المضافة لإجمالي الاستثمار خلال فترة الدراسة بلغ (332.17) مليون دولار بانحراف معياري (69.26) مليون دولار، وبلغت أقل قيمة له خلال فترة الدراسة (221.49) مليون دولار وذلك في الربع الثاني

من العام 2002م، بينما وصل إجمالي الاستثمار لأكبر قيمة في الربع الثاني من العام 1999م، والتي بلغت (532.39) مليون دولار.

بينما بلغ الوسط الحسابي لمعدل النمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعة (197.39) مليون دولار بانحراف معياري (46.74) مليون دولار، كما وبلغت أقل قيمة له خلال فترة الدراسة (134.70) مليون دولار وكان ذلك في الربع الثاني من العام 2002م، في حين بلغت أكبر قيمة (313.80) مليون دولار في الربع الثالث من العام 2013م.

أما بالنسبة للوسط الحسابي لمعدل النمو في القيمة المضافة لقطاع الزراعة بلغ (83.13) مليون دولار، بانحراف معياري (17.93) مليون دولار، كما بلغت أقل قيمة لمعدل النمو في القيمة المضافة للقطاع خلال فترة الدراسة (46.80) مليون دولار، وكان ذلك في الربع الثالث من العام 2002م، في حين أن أكبر قيمة بلغت (124.90) مليون دولار في الربع الرابع من العام 2011م.

كما نلاحظ أن الوسط الحسابي لمعدل النمو في القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات بلغ (89.40) مليون دولار بانحراف معياري (50.94) مليون دولار، وكانت أقل قيمة للنشاط في الربع الثاني من العام 2002م والتي بلغت (16.80) مليون دولار، بينما أكبر قيمة للنشاط بلغت (205.80) مليون دولار وكان ذلك في الربع الثاني من العام 2013م.

بينما الوسط الحسابي لمعدل النمو في القيمة المضافة لقطاع التجارة بلغ (170.17) مليون دولار بانحراف معياري (85.32) مليون دولار، وبلغت أقل قيمة للنشاط خلال فترة الدراسة (92.68) مليون دولار وذلك في الربع الثاني من العام 1996م، في حين وصل هذا النشاط لأكبر قيمة له في الربع الأول من العام 2014م والتي بلغت (371.20) مليون دولار.

وأخيراً، فإن الوسط الحسابي لمعدل النمو في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بلغ (543.25) مليون دولار بانحراف معياري (140.49) مليون دولار، وكذلك كانت أقل قيمة للنشاط في الربع الأول من العام 1994م والتي بلغت (311.79) مليون دولار، بينما أكبر قيمة للنشاط بلغت (821.10) مليون دولار وكان ذلك في الربع الثاني من العام 2014م.

6.2 نتائج تحليل مصفوفة الارتباط

الجدول (6.2) عبارة عن مصفوفة ارتباط متغيرات الدراسة بعضها ببعض، حيث تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل زوج من المتغيرات، وذلك لقياس درجة ونوع ارتباط المتغيرات مع

بعضها البعض، حيث يتضح من خلال الجدول معاملات ارتباط المتغير التابع (حجم الاستثمار) مع كل متغير من المتغيرات المستقلة.

جدول (6.2): مصفوفة الارتباط بين كل زوج من أزواج متغيرات الدراسة

	البيان	إجمالي الاستثمار	الزراعة	الإنشاءات	الصناعة	الخدمات	التجارة
إجمالي الاستثمار	معامل الارتباط	1.00					
	الاحتمال	-					
الزراعة	معامل الارتباط	0.286	1.00				
	الاحتمال	0.008	-				
الإنشاءات	معامل الارتباط	0.690	0.209	1.00			
	الاحتمال	0.000	0.055	-			
الصناعة	معامل الارتباط	0.331	-0.038	0.717	1.00		
	الاحتمال	0.002	0.729	0.000	-		
الخدمات	معامل الارتباط	0.457	-0.265	0.711	0.792	1.00	
	الاحتمال	0.000	0.014	0.000	0.000	-	
التجارة	معامل الارتباط	0.409	-0.032	0.812	0.831	0.801	1.00
	الاحتمال	0.000	0.767	0.000	0.000	0.000	-

ويلاحظ من خلال الجدول (6.2) أن ارتباط جميع المتغيرات المستقلة (الصناعة، الزراعة، الإنشاءات، التجارة، الخدمات) بالمتغير التابع كان ارتباط طردي، كما وكانت جميع معاملات ارتباط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع دالة إحصائياً عند مستوى 0.05.

6.3 نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية

الجدول (6.3) يوضح نتائج اختبار ديكي فولار الموسع (ADF)، واختبار (Phillips–Perron) للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث أشارت النتائج لأن السلاسل الزمنية للقطاعات الاقتصادية غير ساكنة في مستواها، مما دعا لإجراء فروق من الدرجة الأولى لمتغيرات الدراسة، ومن ثم تم إعادة اختبار السكون مرة وأخرى، وكانت نتائج كل من اختبار (ADF) واختبار (Phillips–Perron)، تشير لأن مستوى الدلالة المحسوب لجميع السلاسل الزمنية عند الفرق الأول أقل من 0.05 وهذا يشير لأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ساكنة عند الفرق الأول، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (**I(1)**).

جدول (6.3): نتائج اختبارات السكون لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	قيمة الاختبار	المستوى		الفرق الاول	
		ADF	PP	ADF	PP
إجمالي الاستثمار	Test value	−2.54	−2.79	−4.94	−9.86
	P–value	0.1099	0.0635	0.0001	0.0000
الصناعة	Test value	−1.50	−1.18	−11.28	−11.98
	P–value	0.5272	0.6779	0.0001	0.0001
الزراعة	Test value	−2.12	−5.58	−22.96	−26.64
	P–value	0.2383	0.0000	0.0001	0.0001
الإنشاءات	Test value	−1.57	−1.60	−9.11	−9.12
	P–value	0.4910	0.4793	0.0000	0.0000
التجارة	Test value	−0.44	−0.08	−8.94	−10.47
	P–value	0.8960	0.9480	0.0000	0.0000

المتغيرات	قيمة الاختبار	المستوى		الفرق الاول	
		ADF	PP	ADF	PP
الخدمات	Test value	−0.98	−1.19	−8.83	−23.89
	P−value	0.7568	0.6761	0.0000	0.0001

6.4 نتائج اختبار التكامل المشترك

الجدول (6.4) يوضح نتائج اختبارات جوهانسون للتكامل المشترك بين اللوغاريتمات الطبيعية للقيم المضافة للقطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، الإنشاءات، التجارة، الخدمات)، حيث كانت نتيجة اختبار الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل يساوي صفر $(r = 0)$ غير معنوية عند مستوى 5% حيث القيمة المحسوبة للاختبار أقل من القيمة الجدولية عند مستوى 5%، وبالتالي قبول الفرضية العدمية، ونستنتج وجود صفر متجه للتكامل $(r = 0)$، وهذا يشير لعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وسيترتب على ذلك بناء نظام نموذج متجه الانحدار الذاتي لدراسة العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية.

جدول (6.4): نتائج اختبار التكامل المشترك بين القطاعات الاقتصادية بطريقة (جوهانسون)

فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	الفرضية البديلة	القيمة الحرجة Critical value %5	معدل الامكانية Likelihood Ratio
$r = 0$	$r > 0$	69.82	60.63
$r \leq 1$	$r > 1$	47.86	33.94
$r \leq 2$	$r > 2$	29.79	14.90
$r \leq 3$	$r > 3$	15.49	5.13
$r \leq 4$	$r > 4$	3.84	0.02
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level			

الجدول (6.5) يوضح نتائج اختبارات جوهانسون للتكامل المشترك بين اللوغاريتمات الطبيعية للقيم المضافة للقطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، الإنشاءات، التجارة، الخدمات) واللوغاريتم الطبيعي لمتغير حجم الاستثمار، حيث كانت نتيجة اختبار الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل يساوي صفر $(r = 0)$ غير معنوية عند مستوى 5% حيث القيمة المحسوبة للاختبار أقل من القيمة الجدولية عند مستوى 5%، وبالتالي قبول الفرضية العدمية ونستنتج وجود صفر متجه للتكامل $(r = 0)$، وهذا يشير لعدم وجود تكامل مشترك بين اللوغاريتمات الطبيعية لمتغيرات الدراسة.

جدول (6.5): نتائج اختبار التكامل المشترك بين القطاعات الاقتصادية وحجم الاستثمار بطريقة (جوهانسون)

معدل الامكانية Likelihood Ratio	القيمة الحرجة Critical value	الفرضية البديلة	فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك
	%5		
87.67	95.75	$r > 0$	$r = 0$
52.52	69.82	$r > 1$	$r \leq 1$
27.54	47.86	$r > 2$	$r \leq 2$
13.89	29.79	$r > 3$	$r \leq 3$
4.79	15.49	$r > 4$	$r \leq 4$
0.01	3.84	$r > 5$	$r \leq 5$
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level			

6.5 اختيار عدد فترات الإبطاء لنموذج متجه الانحدار الذاتي

من الضروري جداً قبل تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي تحديد عدد فترات الإبطاء اللازمة لتقدير النموذج، والتي تشير للتباطؤ الزمني للنظام ككل، وبناء على ذلك تم الاعتماد على مجموعة من المعايير أو المؤشرات الإحصائية التي من خلالها تم تحديد عدد فترات الإبطاء لنموذج الدراسة بفترة إبطاء واحدة، الجدول (6.6) يوضح أنه تم الاعتماد على خمسة معايير إحصائية تمثلت في (LR، FPE، AIC، SC، HQ)، وكانت النتائج تشير لاتفاق جميع

المعايير على أن عدد فترات الإبطاء الملاءمة للنموذج هي فترة زمنية واحدة باستثناء معيار (LR) الذي اختار ثلاث فترات إبطاء في النموذج، وبناء عليه سيتم الاعتماد على العدد الذي أشارت إليه معظم المعايير المستخدمة وهو فترة واحدة.

جدول (6.6): تحديد عدد فترات الإبطاء اللازمة لتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	8.60E-10	-6.684484	-6.536678	-6.625182
1	105.8353	**3.89e-10***	**-7.478337***	**-6.591504***	**-7.122528***
2	31.71747	4.62E-10	-7.31416	-5.688299	-6.661843
3	**46.28373***	4.28E-10	-7.408933	-5.044045	-6.460109
4	34.83748	4.59E-10	-7.372274	-4.268358	-6.126942

* indicates lag order selected by the criterion. **LR**: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level). **FPE**: Final prediction error. **AIC**: Akaike information criterion, **SC**: Schwarz information criterion. **HQ**: Hannan-Quinn information criterion.

6.6 تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي

لتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي تم الاعتماد على فترة إبطاء واحدة حسب ما أشارت إليه معايير الاختبار في البند السابق، وجاءت نتائج التقدير كما هي موضحة بالجدول (6.7) الذي يشمل على معاملات الانحدار المقدرة لفترة إبطاء واحدة للفروق الأولى للوغاريتمات الطبيعية للقيم المضافة للقطاعات الاقتصادية ودلالتها الإحصائية، بالإضافة لاختبار معنوية النموذج باستخدام جدول تحليل التباين بدلالة اختبار (F) الذي أشار لمعنوية نماذج متجه الانحدار الذاتي لكل من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات، وعدم معنوية نماذج متجه الانحدار الذاتي لكل من قطاع التجارة وقطاع الصناعة وقطاع الإنشاءات، كما ويشمل الجدول على معاملات التحديد المعدلة لكل نموذج من نماذج متجه الانحدار الذاتي، والتي بلغت (2.2%) لقطاع الصناعة، (51.9%) لقطاع الزراعة، (4.8%) لقطاع الإنشاءات، (2.8%) لقطاع التجارة، و(35.7%) لقطاع الخدمات.

وأيضاً يشمل الجدول (6.7) على نتائج الاختبارات الإحصائية المهمة لتشخيص نماذج متجه الانحدار الذاتي، وهذه الاختبارات تمثلت في معاملات تضخم التباين (VIF) التي لم تتجاوز قيمتها (2) لجميع المتغيرات، الأمر الذي يدلل على خلو نماذج متجه الانحدار الذاتي من مشكلة الازدواج الخطي بشكل واضح، وكذلك قيم اختبار (DW) التي تفيد في الكشف عن

الارتباط الذاتي في بواقي نماذج متجه الانحدار الذاتي، ويتضح من خلال الجدول أن جميع هذه القيم قريبة جداً من الرقم (2) وتراوحت بين (1.88-2.05)، الأمر الذي يدلل على خلو نماذج متجه الانحدار الذاتي من مشكلة الارتباط الذاتي.

كما ويمكن التخلي عن شرط التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة، وذلك لأن البيانات التي يزيد حجمها عن (30) مفردة يمكن التخلي فيها عن شرط التوزيع الطبيعي، وذلك وفقاً لما تقره نظرية النهاية المركزية (ربيع،2007م)، وفقاً لذلك سيتم استكمال إجراءات الدراسة دون اللجوء للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبيانات.

كما وتشير نتائج اختبار (White test) للتحقق من تجانس تباين حدود الخطأ إلى أن جميع بواقي نماذج متجه الانحدار الذاتي متجانسة التباين عند مستوى دلالة 0.05، باستثناء نموذج قطاع التجارة، وبذلك يكون نموذج متجه الانحدار الذاتي للقطاعات الاقتصادية قد حقق شروط التقدير المطلوبة، وعليه يمكن الاعتماد على النتائج، وسيأتي تفسيرها في أسفل الجدول (6.7).

جدول (6.7): تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي

Variables	DLAGRI			DLCON			DLIND			DLSER			DLTRAD		
	Coef.	P-value	VIF	Coef.	P-value	VIF	Coef.	P-value	VIF	Coef.	P-value	VIF	Coef.	P-value	VIF
Constant	-0.008	0.682	-	0.016	0.516	-	0.004	0.665	-	**0.013**	**0.042**	-	0.016	0.203	-
DLAGRI(-1)	**-0.750**	**0.000**	**1.17**	**-0.275**	**0.016**	**1.17**	-0.050	0.243	1.17	**-0.073**	**0.011**	1.17	-0.016	0.771	1.17
DLCON(-1)	0.083	0.418	1.62	0.175	0.205	1.62	0.039	0.452	1.62	**0.083**	**0.018**	1.62	0.078	0.265	1.62
DLIND(-1)	0.047	0.832	1.08	0.424	0.157	1.08	-0.194	0.090	1.08	**0.235**	**0.002**	1.08	0.007	0.963	1.08
DLSER(-1)	-0.169	0.568	1.31	-0.522	0.197	1.31	0.021	0.893	1.31	**-0.523**	**0.000**	1.31	-0.173	0.397	1.31
DLTRAD(-1)	0.135	0.463	1.27	-0.186	0.454	1.27	0.062	0.515	1.27	**0.139**	**0.023**	1.27	-0.184	0.146	1.27
F-statistic	18.89			1.84			1.38			10.23			0.54		
Prob.(F-statistic)	0.000			0.116			0.243			0.000			0.744		
R-squared	0.548			0.105			0.081			0.396			0.034		
Adj. R-squares	0.519			0.048			0.022			0.357			-0.028		

Variables	DLAGRI			DLCON			DLIND			DLSER			DLTRAD		
	Coef.	P-value	VIF	Coef.	P-value	VIF	Coef.	P-value	VIF	Coef.	P-value	VIF	Coef.	P-value	VIF
DW	1.96			1.98			1.88			1.93			2.05		
White Test (Chi-square)	26.94			8.05			19.12			24.44			45.22		
Prob.(White Test)	0.1369			0.9959			0.5139			0.2237			0.0010		

وتشير النتائج الموضحة بالجدول (6.7) إلى ما يلي:

- فيما يخص قطاع الصناعة فقد أشارت النتائج لعدم وجود معنوية إحصائية للمتغيرات، وقيمة معامل التحديد المعدل تقترب من الصفر، مما يدلل دلالة واضحة على عدم وجود تأثير للقطاعات الاقتصادية الرئيسية على قطاع الصناعة، وبالتالي فإن القيم المضافة لقطاع الصناعة لا تعتمد على القيم المضافة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- أما بالنسبة لقطاع الزراعة فقد أشارت نتائج اختبار (F=18.89) وقيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (51.9%) إلى معنوية النموذج المقدر عند مستوى 0.05، ولكن بالنظر إلى معنوية معاملات النموذج نجد أن هذه الدلالة مصدرها قطاع الزراعة نفسه، بمعنى أن قطاع الزراعة يعتمد على نفسه في تفسير نفسه، بالإضافة للتأثيرات غير المعنوية للقطاعات الاقتصادية الأخرى المدرجة بالنموذج.
- كذلك الحال بالنسبة إلى قطاع الإنشاءات أشارت نتائج اختبار (F=1.84) وقيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (4.8%) إلى عدم معنوية النموذج المقدر عند مستوى 0.05، ولكن بالنظر إلى معنوية معاملات النموذج نجد أن جميع القطاعات الاقتصادية ليس لها دلالة إحصائية من حيث تأثير على القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات باستثناء قطاع الزراعة الذي كان له تأثير سلبي (0.275−) وذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 على القيمة المضافة لقطاع الزراعة، حيث أن القيمة الحالية لقطاع الزراعة ستؤثر سلباً على القيمة المستقبلية لقطاع الإنشاءات بمقدار (27.5%)، وهذا يدلل على أن القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات تعتمد بشكل ضعيف على القيمة المضافة لقطاع الزراعة فقط، بالإضافة للاعتماد الضعيف وغير المعنوي على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- أما قطاع التجارة فقد اتضح أن القطاعات الأخرى لا تؤثر في القيمة المضافة له عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن جميع مستويات الدلالة المحسوبة أعلى من مستوى 0.05 لجميع القطاعات، كما وأن القطاع لا يتأثر بنفسه في الفترات السابقة، وبشكل عام يلاحظ عدم معنوية اختبار (F) وانخفاض قيمة معامل التحديد إلى ما يقارب الصفر، مما يدلل دلالة واضحة على عدم وجود تأثير للقطاعات الاقتصادية الرئيسية على قطاع التجارة، وبالتالي فإن القيم المضافة لقطاع التجارة لا تعتمد على القيم المضافة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- وأخيراً بالنسبة لقطاع الخدمات فقد أشارت نتائج نموذج متجه الانحدار الذاتي إلى أن قطاع الخدمات يتأثر بجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث أشارت قيمة اختبار (F = 10.23) وقيمة معامل التحديد المعدل (35.7%) إلى معنوية نموذج متجه الانحدار الذاتي الخاص بقطاع الخدمات، حيث يتضح من خلال النتائج أن تأثير قطاع الخدمات على نفسه كان تأثيراً سلبياً بمقدار (52.3%)، وكذلك تأثير قطاع الزراعة على قطاع الخدمات كان سلبياً بمقدار (7.3%)، أما قطاع الصناعة والإنشاءات والتجارة فقد كان لهم تأثير إيجابي في قطاع الخدمات بمقدار (23.5%)، و (8.3%)، و(13.9%) على الترتيب، وبذلك نستنتج أن القيمة المضافة لقطاع الخدمات تعتمد على القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ومن خلال النتائج السابقة يمكن توضيح نتائج اختبار الفرضيات وهي:

- بالنسبة إلى الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود تأثيرات متبادلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ فقد أشارت النتائج لعدم وجود تأثيرات متبادلة بين القطاع الصناعي وأي من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى ذلك نقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تأثيرات متبادلة بين قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- أما بالنسبة إلى الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على وجود تأثيرات متبادلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ فقد أشارت النتائج لعدم وجود تأثيرات متبادلة بين القطاع الزراعي وأي من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى ذلك نقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تأثيرات متبادلة بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- أما فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود تأثيرات متبادلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين قطاع الإنشاءات والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ فقد أثبتت النتائج أن هذا القطاع لا يتأثر سوى بالقطاع الزراعي؛ حيث تشير النتائج إلى عدم معنوية معظم المتغيرات المدرجة في النموذج وهو ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية التي تشير إلى عدم وجود تأثيرات متبادلة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الإنشاءات والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- أما فيما يتعلق بالفرضية الرابعة والتي تنص على وجود تأثيرات متبادلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين قطاع التجارة والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ فقد

أشارت النتائج لعدم وجود تأثيرات متبادلة بين هذا القطاع وأيٍ من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى ذلك نقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تأثيرات متبادلة بين قطاع التجارة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

- وأخيراً فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على وجود تأثيرات متبادلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين قطاع الخدمات والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ فقد أشارت النتائج لوجود تأثيرات متبادلة بين قطاع الخدمات وجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى ذلك نرفض الفرضية العدمية، ونستنتج الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثيرات متبادلة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الخدمات والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

من هنا فإن **الباحث يستنتج** أن نتائج تحليل عمق العلاقات التشابكية الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين تشير إلى ضعف هذه العلاقات بين كافة القطاعات الاقتصادية.

ويُرجح الباحث أن السبب الرئيسي لضعف الاعتمادية المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية هو أن مفهوم التشابك الاقتصادي يشير إلى أن مخرجات قطاع معين تشكل مدخلاً لقطاع اقتصادي آخر، وفي الحالة الفلسطينية فإن المواد الخام اللازمة للقطاعات الاقتصادية والتي تشكل مدخلات عمليات الإنتاج يتم استيرادها من الخارج أو من خلال إسرائيل، فعلى سبيل المثال، فإن مدخلات قطاع الإنشاءات التي تتمثل في المواد الخام اللازمة للبناء مثل الأسمنت والحديد المسلح وغيرها يتم استيرادها من الخارج ولا يتم إنتاجها محلياً من قبل القطاع الصناعي الفلسطيني، وعليه فإن عملية التشابك الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية تصبح ضعيفة جداً بحكم ضعف الاعتمادية المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية من حيث المدخلات والمخرجات.

6.7 تحليل السلوك الحركي لنظام نموذج متجه الانحدار الذاتي باستخدام دالة الاستجابة الفورية (دالة ردة الفعل) (Impulse Responses Function)

يزودنا متجه الانحدار الذاتي بنتائج تكشف عن استجابة المتغيرات إلى تغير مقداره انحراف معياري واحد في أحد المتغيرات وهو ما يسمى بدالة ردة الفعل، والجدول (6.8) يوضح نتائج دالة ردة الفعل لقطاع الزراعة التي توضح مدى استجابة قطاع الزراعة للتغيرات المفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويستدل من الجدول (6.8) أن تأثير التغيرات المفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في القطاعات الاقتصادية المختلفة على قطاع

الزراعة كانت ضعيفة جداً حيث أنها لم تتجاوز 3% سواء بالسلب أو الإيجاب، حيث أقصى ردة فعل في قطاع الزراعة، بسبب التغير في القطاعات الأخرى بلغت 2.95%، وكانت بسبب قطاع الإنشاءات.

جدول (6.8): استجابة قطاع الزراعة للصدمات في القطاع نفسه وفي القطاعات الأخرى

الفترة	قطاع الزراعة	قطاع الإنشاءات	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع التجارة
1	**0.164508**	**0.029596**	0.024904	0.012509	0.009962
2	**-0.11931**	-0.00078	-0.01652	-0.01023	0.015119
3	**0.087082**	0.000485	0.011428	0.009283	-0.01705
4	**-0.06397**	-0.0003	-0.00746	-0.00711	0.013657
5	**0.047092**	0.000277	0.005119	0.005355	-0.01024
6	**-0.03469**	-0.00022	-0.00363	-0.004	0.007585
7	**0.025567**	0.00016	0.002624	0.00298	-0.00561
8	**-0.01885**	-0.00012	-0.00191	-0.00221	0.00415
9	**0.013895**	8.43E-05	0.001399	0.001637	-0.00307
10	**-0.01025**	-6.17E-05	-0.00103	-0.00121	0.002265

والجدول (6.9) يوضح نتائج دالة ردة الفعل لقطاع الإنشاءات والتي توضح مدى استجابة قطاع الإنشاءات للتغيرات المفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويستدل من الجدول (6.9) أن تأثير التغيرات المفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في القطاعات الاقتصادية المختلفة على قطاع الإنشاءات كانت ضعيفة جداً حيث أنها لم تتجاوز 10% سواء بالسلب أو الإيجاب، حيث أقصى ردة فعل في قطاع الإنشاءات بسبب التغيرات في القطاعات الأخرى بلغت 9.56% وكانت بسبب قطاع التجارة في الفترة السابقة مباشرة.

جدول (6.9): استجابة قطاع الإنشاءات للصدمات في القطاع نفسه وفي القطاعات الأخرى

الفترة	قطاع الزراعة	قطاع الإنشاءات	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع التجارة
1	0.039987	**0.222269**	0.007887	0.084699	**0.095637**
2	−0.03632	**0.011924**	0.023982	−0.01039	−0.00893
3	0.026739	**−0.00073**	−0.00445	0.011166	−0.00966
4	−0.02058	**0.00103**	0.001998	−0.00597	0.008276
5	0.015651	**−0.00028**	−0.00052	0.003446	−0.00536
6	−0.01178	**6.12E−05**	−0.00016	−0.0021	0.00344
7	0.008792	**3.21E−06**	0.000398	0.001358	−0.00231
8	−0.00653	**−1.80E−05**	−0.00043	−0.00092	0.001605
9	0.004839	**1.93E−05**	0.000381	0.00064	−0.00114
10	−0.00358	**−1.69E−05**	−0.00031	−0.00046	0.000825

والجدول (6.10) يوضح نتائج دالة ردة الفعل لقطاع الصناعة، والتي توضح مدى استجابة قطاع الصناعة للتغيرات المفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويستدل من الجدول (6.10) أن تأثير التغيرات المفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في القطاعات الاقتصادية المختلفة على قطاع الصناعة كانت ضعيفة جداً حيث أنها لم تتجاوز 2% سواء بالسلب أو الإيجاب، حيث أقصى ردة فعل في قطاع الصناعة بسبب التغيرات في القطاعات الأخرى بلغت 1.97%، وكانت بسبب قطاع الخدمات في الفترة السابقة مباشرة.

جدول (6.10): استجابة قطاع الصناعة للصدمات في القطاع نفسه وفي القطاعات الأخرى

الفترة	قطاع الزراعة	قطاع الإنشاءات	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع التجارة
1	0.01283	0.003007	**0.084753**	**0.019735**	−0.00134
2	−0.00863	0.010135	**−0.0172**	0.000381	0.010535

الفترة	قطاع الزراعة	قطاع الإنشاءات	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع التجارة
3	0.005968	-0.00093	**0.00528**	-0.00059	-0.00357
4	-0.00427	-4.41E-05	**-0.00191**	0.000468	0.000789
5	0.003043	0.000124	**0.000943**	-0.00014	-0.00027
6	-0.00218	-6.40E-05	**-0.00053**	-2.61E-05	0.000234
7	0.001573	2.95E-05	**0.000305**	8.18E-05	-0.00023
8	-0.00115	-1.46E-05	**-0.00018**	-8.85E-05	0.0002
9	0.000837	8.23E-06	**0.000116**	7.78E-05	-0.00016
10	-0.00061	-5.09E-06	**-7.60E-05**	-6.30E-05	0.000125

والجدول (6.11) يوضح نتائج دالة ردة الفعل لقطاع الخدمات والتي توضح مدى استجابة قطاع الخدمات للتغيرات المفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويستدل من الجدول (6.11) أن تأثير التغيرات المفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في القطاعات الاقتصادية المختلفة على قطاع الخدمات ضعيفة جداً، حيث أنها لم تتجاوز 3% سواء بالسلب أو الإيجاب، حيث أقصى ردة فعل في قطاع الخدمات بسبب التغيرات في القطاعات الأخرى بلغت 2.12% وكانت بسبب قطاع الإنشاءات.

جدول (6.11): استجابة قطاع الخدمات للصدمات في القطاع نفسه وفي القطاعات الأخرى

الفترة	قطاع الزراعة	قطاع الإنشاءات	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع التجارة
1	0.004243	**0.021266**	0.012994	**0.055806**	0.002675
2	-0.00697	0.012532	0.01171	**-0.0177**	0.021057
3	0.007123	-0.00254	-0.00713	**0.008663**	-0.01231
4	-0.0064	0.000746	0.003793	**-0.00398**	0.005776

الفترة	قطاع الزراعة	قطاع الإنشاءات	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع التجارة
5	0.005221	−0.00019	−0.00162	**0.002028**	−0.00287
6	−0.00407	6.21E−05	0.000582	**−0.00112**	0.001613
7	0.0031	−2.10E−05	−0.00014	**0.000657**	−0.001
8	−0.00233	5.07E−06	−2.86E−05	**−0.00041**	0.000659
9	0.001738	1.36E−06	8.04E−05	**0.000267**	−0.00045
10	−0.00129	−3.49E−06	−8.61E−05	**−0.00018**	0.000316

والجدول (6.12) يوضح نتائج دالة ردة الفعل لقطاع التجارة والتي توضح مدى استجابة قطاع التجارة للتغيرات المفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويستدل من الجدول (6.12) أن تأثير التغيرات المفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في القطاعات الاقتصادية المختلفة على قطاع التجارة ضعيفة جداً، حيث أنها لم تتجاوز 5% سواء بالسلب أو الإيجاب، حيث أقصى ردة فعل في قطاع التجارة بسبب التغيرات في القطاعات الأخرى بلغت 4.83% وكانت بسبب قطاع الإنشاءات.

جدول (6.12): استجابة قطاع التجارة للصدمات في القطاع نفسه وفي القطاعات الأخرى

الفترة	قطاع الزراعة	قطاع الإنشاءات	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع التجارة
1	0.00681	**0.04839**	−0.00178	0.005392	**0.112464**
2	−0.0015	0.00422	−0.00112	−0.00413	**−0.01393**
3	0.000563	−0.00193	0.000196	0.003186	**−0.00194**
4	−0.00065	0.000725	0.0007	−0.00138	**0.001993**
5	0.00065	−0.00018	−0.00052	0.000599	**−0.00094**
6	−0.00056	4.07E−05	0.000259	−0.00028	**0.00042**
7	0.000448	−1.04E−05	−0.0001	0.000148	**−0.00021**

الفترة	قطاع الزراعة	قطاع الإنشاءات	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع التجارة
8	−0.00035	3.37E−06	3.32E−05	−8.38E−05	**0.000124**
9	0.000261	−1.09E−06	−4.47E−06	5.07E−05	**−7.89E−05**
10	−0.0002	1.33E−07	−5.66E−06	−3.23E−05	**5.30E−05**

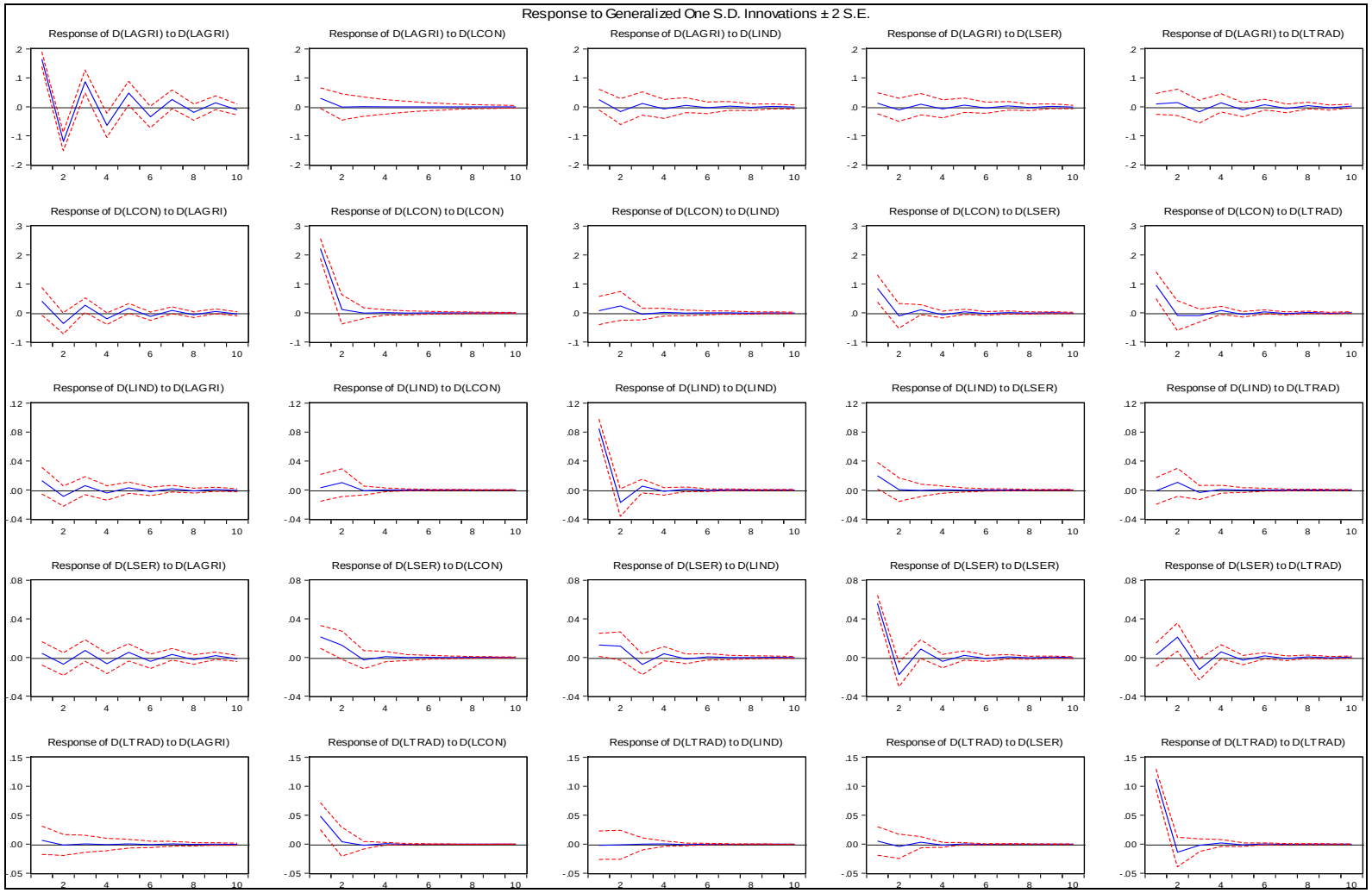

شكل (6.7): دوال الاستجابة الفورية لنموذج متجه الانحدار الذاتي للقطاعات الاقتصادية

6.8 تأثير التشابكات الاقتصادية بين القطاعات على إجمالي الاستثمار

لاختبار تأثير التشابكات الاقتصادية بين القطاعات الرئيسية على إجمالي الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس حجم تأثير التشابكات بين القطاعات الاقتصادية وإجمالي الاستثمار، حيث تم استخلاص حجم التفاعلات بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية واعتبارها متغيرات مستقلة تم تضمينها في نموذج الانحدار، ويبين الجدول أدناه قيمة اختبار (DW) التي تفيد في الكشف عن الارتباط الذاتي في بواقي النموذج ويتضح من خلال الجدول أن قيمة الاختبار قريبة جداً من الرقم (2) حيث بلغت (2.4)، الأمر الذي يدلل على خلو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي.

كما ويمكن التخلي عن شرط التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة، وذلك لأن البيانات التي يزيد حجمها عن (30) مفردة يمكن التخلي فيها عن شرط التوزيع الطبيعي وذلك وفقاً لما تقره نظرية النهاية المركزية (ربيع،2007م)، وفقاً لذلك سيتم استكمال إجراءات الدراسة دون اللجوء للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبيانات.

كما وتشير نتائج اختبار (Harvey test) للتحقق من تجانس تباين حدود الخطأ إلى أن بواقي نموذج الانحدار متجانسة التباين عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك يكون النموذج قد حقق شروط التقدير المطلوبة وعليه يمكن الاعتماد على النتائج وسيأتي تفسيرها في أسفل الجدول (13-6).

جدول (6.13): نتائج دراسة تأثير التشابكات الاقتصادية بين القطاعات على حجم الاستثمار

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
قطاع الزراعة*قطاع الصناعة	-1.3346	0.788958	-1.6916	0.0949
قطاع الزراعة*قطاع الإنشاءات	0.043046	0.313489	0.137313	0.8912
قطاع الزراعة*قطاع التجارة	0.326426	0.904476	0.360901	0.7192
قطاع الزراعة*قطاع الخدمات	0.333147	1.038249	0.320874	0.7492
قطاع الصناعة*قطاع الإنشاءات	2.769602	0.906493	**3.055294**	0.0031
قطاع الصناعة*قطاع التجارة	-3.27965	1.463973	**-2.24024**	0.0281

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	المتغير
0.9123	0.110453	1.850529	0.204397	قطاع الصناعة*قطاع الخدمات
0.1351	-1.51091	0.474246	-0.71655	قطاع الإنشاءات*قطاع التجارة
0.0455	**-2.03466**	0.829387	-1.68752	قطاع الإنشاءات*قطاع الخدمات
0.2353	1.196623	1.324397	1.584804	قطاع التجارة*قطاع الخدمات
0.0518	1.976475	0.012747	0.025194	الحد الثابت
R-square = 0.19, Adj. R-square = 0.08, DW = 2.4, F = 1.74 Prob. = 0.088				
Harvey (Chi-square) = 7.00, Prob. (Harvey test) = 0.7252				

يتضح من خلال الجدول (6.13) أن هناك ضعفاً في تأثير التشابكات الاقتصادية القطاعية على إجمالي حجم الاستثمار، حيث أن تأثير التفاعل بين معظم القطاعات الاقتصادية على إجمالي حجم الاستثمار كان غير دالٍ إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، باستثناء بعض التشابكات الضعيفة التي أخذت مستوى دلالة إحصائية معنوية تمثلت في التفاعل بين قطاعي (الصناعة والإنشاءات)، وقطاعي (الصناعة والتجارة)، وأخيراً قطاعي (الإنشاءات والخدمات).

كما وأشارت قيمة اختبار (F = 1.74) وقيمة معامل التحديد المعدل (0.08%) إلى عدم معنوية نموذج انحدار التفاعل بين القطاعات الاقتصادية على إجمالي حجم الاستثمار، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة متجه نموذج الانحدار الذاتي التي أشارت إلى عدم معنوية معظم النماذج، وضعف تأثير القطاعات الاقتصادية الرئيسية على بعضها البعض، حيث أن التفاعلات بين معظم القطاعات الاقتصادية لم تفسر سوى (0.08%) من حجم التغير في إجمالي حجم الاستثمار، وهو ما يشير إليه معامل التحديد المعدل، أما النسبة الأكبر من حجم التغير في إجمالي الاستثمار فتفسرها متغيرات أخرى غير مرتبطة بالتفاعلات أو التشابكات الاقتصادية القطاعية، وهو ما يقودنا إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين حجم العلاقات التشابكية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية وإجمالي الاستثمار في فلسطين.

6.9 الخلاصة

يتضح من خلال نتائج تحليل العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين والتي استندت إلى استخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي باستخدام دالة الاستجابة الفورية إلى ضعف العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين، هذا بالإضافة إلى ضعف تأثير حجم التشابكات الاقتصادية القطاعية على إجمالي الاستثمار.

أن التفاعلات بين معظم القطاعات الاقتصادية لم تفسر إلا سوى (0.08%) من حجم التغير في إجمالي الاستثمار، هذه النتيجة ترتبت على ضعف التشابك الاقتصادي بين القطاعات الرئيسية، حيث أن جميع القطاعات الاقتصادية لا تؤثر في بعضها البعض بإستثناء قطاع الخدمات، حيث كان لجميع القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية الأخرى تأثيراً دالً إحصائياً عليه سواءً كان هذا التأثير سلبي أو إيجابي. أن تأثير قطاع الخدمات على نفسه كان تأثيراً سلبياً بمقدار (52.3%)، وكذلك تأثير قطاع الزراعة على قطاع الخدمات كان سلبياً بمقدار (7.3%)، أما قطاع الصناعة والإنشاءات والتجارة فقد كان لهم تأثير إيجابي في قطاع الخدمات بمقدار (23.5%)، و(8.3%)، و(13.9%) على التوالي، وبذلك نستنتج أن القيمة المضافة لقطاع الخدمات تعتمد على القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية الأخرى وبنسب متفاوتة.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

الفصل السابع: النتائج والتوصيات

7.1 النتائج

بعد الدراسة والبحث في واقع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، ومفهوم التشابكات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودور خطط التنمية الاقتصادية في خلق الترابطات القطاعية في فلسطين، والتحليل القياسي للعلاقات التشابكية والتأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني، فإن الباحث قد خلص إلى النتائج التالية:

1- محدودية تأثر وتأثير القطاعات الاقتصادية الرئيسية ببعضها البعض في فلسطين والذي يعتبر مؤشراً لانخفاض مضاعفات الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، أي أن زيادة الطلب النهائي على منتجات أي قطاع يترك آثاراً توسعيةً محدودةً جداً على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2- ضعف إمكانات النمو في الاقتصاد الفلسطيني في ظل التشابكات الاقتصادية القطاعية المحدودة، إذ أن معدلات النمو تزداد كلما ارتفعت درجة التشابك الاقتصادي بين القطاعات المكونة للاقتصاد الفلسطيني.

3- عدم وجود قطاعات رائدة أو قائدة في الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما بينته النتائج بعدم وجود أي قطاع له تأثير قوي على بقية القطاعات الاقتصادية، وفي الوقت نفسه له تأثر قوي ببقية القطاعات، بمعنى ضعف الترابطات الأمامية والخلفية القطاعية في الاقتصاد الفلسطيني.

4- أن تأثير التشابكات القطاعية الاقتصادية على إجمالي حجم الاستثمار في فلسطين كانت ضعيفة وذلك نتيجة طبيعية لضعف هذه العلاقات، الأمر الذي يشير إلى أن الاستثمار في أي من هذه القطاعات غير مرتبط بطبيعة العلاقات التداخلية لهذا القطاع مع غيره، أي أن قرارات الاستثمار القطاعي تتخذ بمعزل عن طبيعة هذه العلاقات.

5- لم تفلح خطط التنمية المتنوعة التي تم إقرارها وتطبيقها في فلسطين في خلق وتعزيز العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وهو ما يُعزى إلى ضعف هذه الخطط وعدم القدرة على تطبيقها على أرض الواقع، وضعف التنسيق بين مختلف الجهات عند تطبيق بعض منها، الأمر الذي أدى إلى انعزال تام في العلاقات بين القطاعات المتنوعة المكونة للاقتصاد الفلسطيني.

6- أن ضعف التأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية قد يرجع إلى محدودية الموارد الطبيعية المتاحة التي تعتبر الدعامة الرئيسية لقطاعات الإنتاج؛ وخصوصاً الإنتاج السلعي، إلا أنه قد يرجع من جانب آخر إلى سوء استغلال الموارد المتاحة وسوء في التخطيط وإدارة العلاقات بين الأطراف الاقتصادية المختلفة المكونة للاقتصاد المحلي، إضافة إلى عدم استقلالية السياسات الاقتصادية الفلسطينية التي يحكمها التوجه الإسرائيلي في فرض الأولويات التي تتناسب والمصلحة الاقتصادية الإسرائيلية بالدرجة الأولى.

7- أن ضعف التشابك الاقتصادي يعتبر من العوامل التي تساهم في استمرار مشكلتي البطالة والفقر في فلسطين، إذ أن تعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية من شانه أن يخلق فرصاً جديدة ومتنوعة من العمل لأطياف مختلفة من المكونات المجتمعية، إذ أنه كلما زاد عمق التشابكات بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛ وخصوصاً قطاعات الإنتاج السلعي كلما ارتفعت النتائج المتوقع جنيها في مجال محاربة الفقر والبطالة؛ وبالتالي فإن عدم الاهتمام بتعزيز مثل هذه العلاقات سيحرم المجتمع الفلسطيني من المساهمة الحقيقية في حل المعضلات الاقتصادية المتنوعة.

7.2 التوصيات

من خلال نتائج الدراسة السابقة التي توصل إليها الباحث، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات:

1- ضرورة تعزيز العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية؛ من خلال تبني خطط تنموية تسهم في خلق مثل هذه العلاقات وتطبيقها بما يؤسس لقيام علاقات تشابكية قوية قادرة على خلق قيمة اقتصادية داخل القطاعات الإنتاجية.
2- ضرورة الاهتمام بتطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز علاقات التكامل الأمامي والخلفي بين مختلف القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الفلسطيني والعمل على توجيه الاستثمارات التي تعزز هذه العلاقات.
3- العمل على ربط قطاعات الإنتاج السلعي ببعضها البعض باعتبارها الركيزة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إيجاد حوافز اقتصادية تعزز هذه العملية؛ مثل ربط القطاعين الصناعي بالزراعي عبر تبني سياسات تهدف إلى تعزيز عمليات التصنيع الغذائي وخصوصاً الفوائض الزراعية في جميع المواسم الزراعية.
4- وضع استراتيجية متكاملة تهدف إلى استغلال كافة الموارد المتوفرة والمستوردة بما يؤدي إلى إيجاد وخلق قطاعات اقتصادية رائدة.
5- ضرورة اعتماد المنتجات الوطنية المختلفة في كافة العمليات الاقتصادية وخصوصاً مواد الحجر والرخام ومواد الكسارات المنتجة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى مواد التصنيع الغذائي والمنتجات الأخرى.
6- ضرورة التركيز على تطوير الموارد الاقتصادية الذاتية وذلك من خلال التنقيب عن الموارد الكامنة في فلسطين، مثل حقول الغاز والنفط.

7.3 االدراسات المقترحة

1- التأثيرات المتبادلة بين أنشطة القطاع الصناعي وأثرها على معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين.
2- التشابكات الأمامية والخلفية بين أنشطة قطاع الإنشاءات ودورها في تشغيل الأيدي العاملة.
3- أثر قطاع تكنولوجيا المعلومات على قطاعي الصناعة والزراعة في فلسطين.
4- تقدير وتحليل روابط الجذب الأمامية والخلفية المباشرة وغير المباشرة في أنشطة الصناعة التحويلية الفلسطينية.
5- التشابكات بين القطاعات الاقتصادية في فلسطين باستخدام جداول المدخلات والمخرجات.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أحمد، كبداني. (2013م). *أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

اصليح، سامر موسى. (2015م). *تقدير دالة التكاليف والإنتاج في قطاع الصناعات الغذائية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

الأطرش، عزمي. (2002م). *معوقات الاقتصاد الفلسطيني والسياسات المطلوبة لتحقيق التنمية المستقلة والمطردة* (رسالة دكتوراه غير منشورة). معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

الأغا، وفيق، وأبو جامع، نسيم. (2010م). استراتيجية التنمية في فلسطين. *مجلة جامعة الأزهر بغزة، 12*(1)، 467-510.

أمين، أسامة ربيع. (2007م). *التحليل الإحصائي*، (ج1). ط1. جمهورية مصر العربية: جامعة المنوفية.

أنيسة، عثماني، ولامية، بو حصاني. (2015م). *دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر*. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي لتقييم أثار برامج الاستثمارات العامة على التشغيل وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001م-2014م، الجزائر.

أوشين، سمية. (2014م). *نظريات التنمية الاقتصادية*. مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة، الجزائر: جامعة قسنطينة.

ايلين. (2010م). *وهم التنمية: في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني*. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

البادي، فهد بن خلف. (2009م). *تحليل البيانات الاقتصادية*. مركز البحوث في معهد الإدارة العامة، الرياض.

بجاوية، سهام، وأحمد، باشي. (2005م). *الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر.

بخاري، عبلة عبد الحميد. (2005م). *محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي*. جدة: جامعة الملك عبد العزيز.

بخيت، حسين. (2000م). تطور بنية المضاعفات للاقتصاد العراقي خلال الفترة من عام 1978م–1988م. *مجلة دراسات العلوم الإدراية في الأردن*، *27*(1)، 64–75.

بدوان، زاهر سالم. (2014م). *دور قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني وآفاقه المستقبلية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

أبو جامع، نسيم حسن. (2012م). أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، *21*(1)، 427–447.

الجعفري، محمود، وآخرون. (2003م). *قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية–ماس، رام الله.

الجنابي، نبيل مهدي. (2012). نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (St.louis) على الاقتصاد العراقي للفترة (2003م–2011م). *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، *8*(22)، 49–76.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014م). *أداء الاقتصاد الفلسطيني*. رام الله.

خليل، محمد. (2008م). *توجه التنمية في فلسطين*. معهد الأبحاث التطبيقية أريج، رام الله.

الراعي، محمد إبراهيم (2016م). *التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في فلسطين*.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015م). *سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية للسنوات 1994م–2014م*، رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2004م). *سلسلة المسوح الصناعية للسنوات 1994م–2004م*، رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015م). *سلسلة مسوح التجارة الخارجية للسنوات 1996م–2014م*. رام الله.

حاجي، جعفر عباس. (1985م). *تحليل المدخلات والمخرجات الصناعية*. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

حرب، بيان هاني. (2000م). *مدخل إلى إدارة الأعمال*. ط1. عمان: الدار العلمية للنشر والتوزيع.

حسن، علي عبد الزهرة، وشومان، عبد اللطيف حسن. (2013م). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء(ARDL). *مجلة العلوم الاقتصادية*، *9*(34)، 174-209.

حسين، محمد. (2016م). *التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في فلسطين مع التركيز على حالة قطاع غزة*. غزة: مركز بحوث ودراسات الأرض والانسان.

حسين، معاوية أحمد. (2009م). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*،*28*(2)، 103-150.

الحمادي، علي مجيد. (2010م). *التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الحمادي، علي مجيد. (2001م). دراسة تطبيقية لاختيار القطاعات الرائدة في الاقتصاد العراقي، مجلة *النفط والتعاون العربي*، *27*(98)، 99-152.

الحمادي، علي مجيد، وحنوش، مهدي صالح. (1994م). دراسة تطبيقية لروابط الجذب الأمامية المباشرة وغير المباشرة في قطاع الصناعة التحويلية في القطر العراقي. *مجلة دراسات الجامعة الأردنية*، *2*(1)، 36-65.

الحمادي، علي مجيد. (1994م). دراسة تطبيقية لروابط الجذب الأمامية والخلفية في الاقتصاد العراقي مع التركيز على قطاع الصناعة التحويلية. *مجلة أبحاث اليرموك*، 17(1)، 83-112.

حمدان، بدر شحدة. (2012م). *تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995م-2010م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

الحوشان، حمد بن محمد. (2002م). الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص: طريقة متجه الانحدار الذاتي. مجلة دراسات اقتصادية-جمعية الاقتصاد السعودية، *4*(7)، 33-67.

خرابشة، عبدالحميد. (1997م). روابط الجذب الأمامية والخلفية للاقتصاد الأردني. *مجلة أبحاث اليرموك، 13*(2)، 65-78.

الدودة، رائدة شحدة. (2010م). *الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة مجاله ومحدداته خلال الفترة 1995م-2007م* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الخليل، الخليل.

أبو دية، أحمد، وحرب، جهاد. (2006م). *الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني*. رام الله: مؤسسة مواطن.

الراعي، محمد إبراهيم. (2003م). *الصناعات التحويلية في فلسطين-تحليل ورؤية نقدية*، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية في وزارة الاقتصاد الوطني، غزة.

رضوان، هشام محمد. (2010م). *الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني*. الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك.

زكي، رمزي. (1989م). *الاقتصاد العربي تحت الحصار*. مركز دراسات الوحدة العربية، صفحة (39-47)، بيروت.

زيارة، نمر عمر. (2013م). *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل الفلسطيني* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

الزين، إسماعيل ربيع. (2013م). *الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995م-2010م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

سحويل، فاتن يوسف. (2011). *قدرة الإنتاج الزراعي المحلي على توفير الطلب المحلي- دراسة عملية على قطاع غزة (1994م-2009م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

سرداح، خليل عطا. (2012م). *الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

سليمان، بسام أحمد. (2013م). *دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والأمن والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

سماره، نادر خميس. (2013م). *المساعدات الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي الفلسطيني* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

سمور، إبراهيم العبد حسين. (2013م). *أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني-دراسة حالة القطاع الصناعي للفترة (1994م-2012م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

السواعي، خالد محمد. (2012م). *EViews والاقتصاد القياسي*. ط1. عمان: دائرة المكتبة الوطنية.

شتوح، نور الدين. (2014م). *تحليل المدخلات والمخرجات العمومية لقطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر*. جامعة عنابة، الجزائر.

شريف، عصام. (1984م). *التنمية الصناعية في دولة الكويت*. بغداد: المنظمة العربية للتنمية الصناعية.

شعباني، إسماعيل. (1997م). *مقدمة في اقتصاد التنمية*. الجزائر: دار هومة للنشر.

شعبان، عبد الحميد. (2012م). *فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني*. ورقة بحثية مقدمة من جامعة القدس المفتوحة إلى المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، غزة.

أبو شمالة، نواف. (2016م). *التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

شموط، أمين. (2012م). *التشابك الاقتصادي*. المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، عمان.

صافي، سمير خالد. (2015م). *مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام EVIEWS*. غزة: مكتبة أفاق.

صافي، سمير خالد. (2011م). *محاضرات في تحليل الانحدار التطبيقي*، (ج 2). غزة: قسم الاقتصاد والاحصاء التطبيقي.

أبو صالح، محمد صبحي. (2001م). *الطرق الاحصائية*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

صبري، سلوى. (2012م). *سياسة إحلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير*. ورقة بحثية مقدمة من جامعة القدس المفتوحة إلى المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، غزة.

صبيح، ماجد. (2008م). *التنمية الاقتصادية*. غزة: جامعة القدس المفتوحة.

الصفاوي، صفاء يونس، ويحيى، مزاحم محمد. (2008م). تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR). *المجلة العراقية للعلوم الإحصائية*، (14)، 15-42.

الصوراني، غازي. (2004م). *الاقتصاد الفلسطيني تحليل ورؤية نقدية ومهمات مستقبلية*. وزارة الاقتصاد الوطني، غزة.

الصيفي، ماهر. (2006م). *نحو تحقيق تنمية ثابتة وقابلة للتكيف*. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي، غزة.

الطباع، ماهر تيسير. (2014م). *واقع التجارة الخارجية الفلسطينية بين المشاكل والتحديات*. الغرفة التجارية الفلسطينية، غزة.

الطراونة، سعيد. (2008م). التأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الأردن- تحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي. *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، *35*(1)، 158-171.

أبو ظريفة، سامي. (2006م). *المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ودور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم المنتج الوطني*، غزة.

عبدالله، سمير. (2005م). *نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية*، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، رام الله.

عبدالله، واثق بسام. (2012م). *أثر التخطيط الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية خلال الفترة 1994م- 2009م* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

عبد الرازق، عمر، وموسى، نائل. (2001م). *تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر*، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، رام الله.

عجمية، محمد، والليثي، محمد. (2004م). *التنمية الاقتصادية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

أبو عجوة، نور الدين. (2011م). *أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة–فلسطين.

عدنان، وديع. (2002م). *مفهوم التنمية*. المعهد العربي للتخطيط، ص8–10، الكويت.

العرجه، نهاد سلمان. (2013م). معوقات الاستثمار في قطاع غزة وسبل التغلب عليها (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

عريقات، حربي محمد. (2009). *مبادئ الاقتصاد*. ط1. عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.

عطاالله، سمر. (2005م). *واقع التخطيط الاستراتيجي في قطاع المقاولات– دراسة ميدانية على شركات المقاولات في غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

عطياني، نصر، والحاج علي، سارة. (2009م). *مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس، رام الله.

عطية، عبد القادر محمد. (2005م). *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

عودة، رشيد إدريس. (2013م). *القطاع الخاص الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية للفترة (1995م–2011م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

علام، طه. (1997م). *دور الدولة في ظل المتغيرات الدولية والمحلية*. معهد التخطيط القومي، مصر.

علاونة، عاطف. (1993م). استراتيجية التنمية في فلسطين. *صامد الاقتصادي*، *94*.

العلمي، عبد المؤمن (1980م). *تحليل المدخلات والمخرجات*. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

عليوة، زينب. (2014م). تقيم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر. *بحوث اقتصادية عربية*، (65)، 68–94.

العودة، صلاح، وأحمد، رزق. (2008م). *البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني*. غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة، رام الله

عوض، طالب، وأبو فودة، عمر. (2000م). التشابكات القطاعية في الاقتصاد الأردني. *مجلة دراسات العلوم الادارية*، *27*(1)، 96–110.

فرطاقي، جابر، ولوصيف، عمار. (2012م). *التشابكات الأمامية والخلفية للقطاع السياحي الجزائري*. جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر.

الفلاح، بلال. (2013م). *قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته وأثره الاقتصادي*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، رام الله.

الفلاح، بلال. (2012م). *السياحة في الأراضي الفلسطينية: تحليل الأهمية والأثر*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، رام الله.

فهمي، محمد شامل. (2005م). *الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم مع التطبيقات*. مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.

القريشي، مدحت. (2001م). *الاقتصاد الفلسطيني*. ط1. عمان: دار وائل للنشر.

القريشي، مدحت. (1983م). *التنمية الصناعية في الجمهورية العراقية*. بغداد.

القريناوي، جبر سلامة. (2006م). *قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات- دراسة حالة قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

قسيس، نبيل. (2014م). *إطار قانوني للتخطيط التنموي الفلسطيني*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، رام الله.

قسيس، نبيل. (2012م). *نحو ترشيد الجهد التخطيطي للتنمية وزيادة فعاليته في الأراضي الفلسطينية المحتلة*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني -ماس، رام الله.

قسيس، نبيل. (2010م). *بناء الهيكلية الإدارية المناسبة والفعالة للسلطة الوطنية الفلسطينية بالرغم من الانفصال الجغرافي*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، رام الله.

قفة، بشير عبد المجيد، ومقداد، محمد إبراهيم. (2007م). آفاق نمو قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين: دراسة حالة الصناعات الغذائية في قطاع غزة. *مجلة الجامعة الإسلامية*، *15*(2)، 727-777.

أبو القمصان، خالد. (2005م). *دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل*. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة.

كاظم، حبيب. (1986م). *مفهوم التنمية الاقتصادية*. العراق: دار الفارابي.

كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. (2014م). *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني*، رام الله.

لبد، عماد. (2001م). التنمية الاقتصادية في فلسطين. *مجلة رؤية*، العدد(11).

لطفي، علي. (1987م). *التنمية الاقتصادية*. دراسات تحليلية، القاهرة.

محي الدين، عمرو. (1977م). *التخلف والتنمية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

مركز بحوث ودراسات الأرض والانسان. (2016م). *التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في فلسطين*، غزة.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (2005م). *خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2005م-2007م*، رام الله.

مشعل، زكية أحمد، أبو ليلى، زياد محمد. (2007م). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن. *مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية*، *23*(1)، 1-31.

مصبح، نائل محمد. (2012م). *أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة-حالة دراسية على مدينة غزة الصناعية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

مصلح، عطية. (2011م). *التحديات والمشاكل التي تواجه تسويق الفواكه والخضروات في محافظة قلقيلية حلول واقتراحات*. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الزراعي الأول تحديات التنمية الزراعية في فلسطين.

مقاوسي، صليحة، وجمعوني، هند. (2010م). *نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية*. مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية الذي تنظمه كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومختبر الدراسات الاقتصادية والصناعية المحلية، الجزائر.

مقداد، محمد إبراهيم، والقدرة، محمد مصطفى. (2009م). الاستثمار في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته، وأثره في توفير فرص العمل: دراسة حالة مدينة غزة الصناعية. *مجلة الجامعة الإسلامية*، *17*(2)، 597-635.

مكحول، باسم، وعطياني، نصر. (2004م). التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعات التحويلية الفلسطينية. *مجلة الجامعة الإسلامية*، *12*(2)، 1-19.

مكحول، باسم. (2003م). دور قطاع الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين: الخصائص والاحتياجات. *مجلة الجامعة الإسلامية*، *11*(1)، 276-311.

مكحول، باسم. (2001م). *استراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطيني*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، رام الله.

منظمة التحرير الفلسطينية. (1993م). البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994م-2000م. تونس: دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الأونكتاد. (2014م). تقرير الاستثمار العالمي. نيويورك: الأمم المتحدة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الأونكتاد. (2012م). تقرير الاستثمار العالمي. نيويورك: الأمم المتحدة.

ميلود، وعيل. (2014م). *المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها- حالة الجزائر، مصر، السعودية - دراسة مقارنة خلال الفترة (1990م-2010م)* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر.

نصار، محمد. (2011م). *خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع والطموح*. غزة.

نصر، عبد المحمود محمد. (1995م). *مقدمة في الاقتصاد القياسي*. الرياض: جامعة الملك سعود.

نصر، لؤي فتحي. (2008م). *دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين-دراسة حالة قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

نصر، محمد. (2002م). *دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، رام الله.

النمروطي، خليل، والفرا، ماجد. (2005م). *معوقات الاستثمار الأجنبي في قطاع غزة: دراسة ميدانية*. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة.

وديع، محمد عدنان. (2002م). *مفهوم التنمية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

واقع القطاع الصناعي في فلسطين. (2014م). منتدى الأعمال الفلسطيني الدولي، مركز الدراسات والأبحاث، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، فلسطين.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (1996م). البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعامين 1996-1997. رام الله.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (1997م). *خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية 1998م–2000م*، رام الله.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (1999م). *خطة التنمية الفلسطينية الخمسية 1999م–2003م*، رام الله.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2002م). *خطة الطوارئ والاستثمار للعامين 2003م–2004م*، رام الله.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2004م). *خطة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للعامين 2004م–2005م*، رام الله.

وزارة الاقتصاد الوطني. (2005م). *الخطة الاقتصادية لتطوير قطاع غزة 2006م–2008م*، غزة.

وزارة الاقتصاد الوطني. (2005م). *الخطة الاستراتيجية للتنمية في قطاع غزة 2005م*، غزة.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2008م). *خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008م–2010م*، رام الله.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2008م). *خطة التنمية الفلسطينية 2009م – 2010م*، غزة.

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. (2009م). *الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة لعامي 2009م– 2010م*، رام الله.

وزارة التخطيط. (2009م). *خطة التأهيل وإعادة اعمار قطاع غزة*، غزة.

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. (2011م). *خطة التنمية الوطنية 2011م–2013م–إقامة الدولة وبناء المستقبل*، رام الله.

وزارة التخطيط. (2011م). *خطة التنمية الفلسطينية 2011م–2012م*، غزة.

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. (2014م). *خطة التنمية الوطنية 2014م-2016م-بناء الدولة وتجسيد السيادة*، رام الله.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ansari, M.I. (1992). Growth Effects of Recent Structural Changes in the Canadian Economy: Some Empirical Evidence. *Applied Economics, 24*, 1233-1240.

Anwar, S. (2011). Relationship between Financial Sector Development and Sustainable Economic Development: Time Series Analysis from Pakistan. *International Journal of Economics and Finance, 3*(1), 262-270.

Cai, J., and Leung, P. (2004). Linkage Measures: a Revisit and a suggested Alternative. *Economic System Research*, *16*(1), 65-84.

Chebbi, H., and Lachaal, L. (2007). *Agricultural sector and economic growth in Tunisia: Evidence from co-integration and error correction mechanism*. Paper prepared for presentation at the Mediterranean Conference of Agro-Food Social Scientists, Barcelona.

Christine, G. and Gregory, M. (2001). Structural Change and the Emergence of the New Service Economy. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 63*, 629-646.

Greene, W. (1993). *Econometrics Analysis*. (2nd ed.). USA: Prentice-Hall, Inc.

Jianqiang, L., and Won W. (1997). The Relationship between the Agriculture and Industrial sectors in the Chinese Economic Development. *Agricultural Economics Report No. 368.*

Lashkarizadeh, M. and Kashmir, Z. (2010). Evaluation of the relationship between Tourism Industry and Economic Growth in Iran. *Asian Journal of Business and Management Sciences*, *1*(9), 88-97.

Linden, M. and Mahmood, T. (2007). Long run relationships between sector shares and economic growth: A panel data analysis of the Schengen region. *Economics and Business Administration,* 50*, 1-36.*

Mellor, J. (2000). Faster More Equitable Growth: the Relation between Growth in Agriculture and Poverty Reduction. *Harvard Institute of international Development,* Discussion Paper *70*.

Nafziger, W. (1990).*The Economics of Developing Countries*. USA: Prentice-Hall, Inc., 85-88.

Nguyen, D. (2000). The Plausibility of Agriculture-Led Development, *Review of Development Economics*, *4*(2), 204-218.

Ocallaghan, A. and Yue, G. (2004). Inter-sectoral Linkages and Key Sectors in China. *Asian Economic Journal*, *18*(2), 165-183.

Roberto, P. and Gregori, T. (2003). An Input-Output Analysis of the Construction Sector in Highly Developed Economies. *Construction Management and Economics*, *21*, 319-327.

Sahabettin, G. (2007). Functional Income Distribution in Turkey: A Co-integration Analysis. *Journal of Economic and Social Research*, *9*(2), 23-36.

Sarsour, S. (2012). Analyzing the Transmission Mechanisms Monetary Policy in the Absence of a National Currency: The Palestinian Case. *Middle East Development Journal*, *4*(2), 1-30.

Sims, C. (1980). Macroeconomics and Realty. *Econometric*, *48*, 1-48.

Sonis, G. and Guo, J. (2000). A New Image of Classical Key Sector Analysis: Minimum Information Decomposition of Leontief Inverse. *Economic System Research*, *12*(3), 401-421.

Studenmund, A. (2011). *Using Econometrics: A Practical Guide.* (6th ed.). USA: Addison Wesley Longman.

Yamane, T. (1967). *Statistics: An Introductory Analysis*. (2nd ed.). USA: Harper and Row.

Tiwari, A. (2010). Relationship between Industry, Agriculture, Service sectors and GDP. The Indian Experience. *International Journal of Economics and Business*, *1*(1), 11-24.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (1): بيانات ومؤشرات قطاع الصناعة في فلسطين خلال الفترة (1994م-2014م)

السنة (م)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون دولار)	القيمة المضافة لقطاع الصناعة (بالمليون دولار)	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع الصناعة (بالألف دولار)	عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي	مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب الأيدي العاملة
1994	3,080.70	705.9	22.9	61800	12307	-
1995	3,300.00	702.8	21.3	30319	11278	18
1996	3,340.10	592.1	17.7	34451.3	11306	16.8
1997	3,830.00	607.5	15.9	45497	14438	16.4
1998	4,379.00	671.5	15.3	23029.2	14471	15.9
1999	4,741.60	659.3	13.9	34241.7	14849	15.5
2000	4,335.90	591.5	13.6	27247.3	14509	14.2
2001	3,932.20	673.9	17.1	15589.5	14605	13.8
2002	3,441.10	572.4	16.6	10016	14179	12.7
2003	3,923.40	696.9	17.8	8933.1	13693	12.5
2004	4,329.20	707.6	16.3	31693.3	12690	12.6
2005	4,796.70	831.8	17.3	18048.2	12211	12.9
2006	4,609.60	643.6	14	22360.7	11351	12.3
2007	4,913.40	710.2	14.5	44848.6	14508	12.5
2008	5,212.10	894.5	17.2	35667.9	14539	12.3
2009	5,663.60	925.9	16.3	38646.9	15322	12.1
2010	6,122.30	956.6	15.6	69823.1	15617	11.4
2011	6,882.30	963.3	14	66632.1	17090	11.8

11.9	16263	84659.5	14.9	1,091.60	7,314.80	2012
12.2	16201	53508.2	15.5	1,158.50	7,477.00	2013
12.6	17057	78902	14.5	1,078.30	7,449.00	2014

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للأعوام (1994م-2003م)، (2000م-2014م) بالأسعار الثابتة، فلسطين.

ملحق رقم (2): بيانات ومؤشرات قطاع الزراعة في فلسطين خلال الفترة (1994م-2014م)

السنة (م)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون دولار)	القيمة المضافة لقطاع الزراعة (بالمليون دولار)	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب الأيدي العاملة
1994	3,080.70	361.2	11.7	-
1995	3,300.00	372.8	11.3	12.7
1996	3,340.10	435.3	13	14.2
1997	3,830.00	385	10.1	13.1
1998	4,379.00	430.8	9.8	12.1
1999	4,741.60	422	8.9	12.6
2000	4,335.90	356.1	8.2	14.1
2001	3,932.20	297.1	7.6	12.2
2002	3,441.10	244.7	7.1	15.3
2003	3,923.40	276.3	7	16.2
2004	4,329.20	300	6.9	16.4
2005	4,796.70	236.1	4.9	15
2006	4,609.60	240.4	5.2	16.7
2007	4,913.40	299.6	6.1	16.1
2008	5,212.10	336.9	6.5	14.1

11.8	6.1	347.5	5,663.60	2009
11.8	5.4	332.9	6,122.30	2010
11.9	5.9	408.7	6,882.30	2011
11.5	4.6	339.1	7,314.80	2012
10.5	4.1	309.9	7,477.00	2013
10.4	3.8	280.2	7,449.00	2014

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للأعوام (1994م-2003م)، (2000م-2014م) بالأسعار الثابتة، فلسطين.

ملحق رقم (3): بيانات ومؤشرات قطاع الإنشاءات في فلسطين خلال الفترة (1994م-2014م)

السنة (م)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون دولار)	القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات (بالمليون دولار)	مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع الإنشاءات (بالألف دولار)	عدد المؤسسات العاملة في القطاع الإنشاءات	مساهمة القطاع الإنشاءات في استيعاب الأيدي العاملة (%)
1994	3,080.70	218.7	7.1	-	-	-
1995	3,300.00	174	5.3	-	-	19.2
1996	3,340.10	225.7	6.8	-	-	16.8
1997	3,830.00	236.2	6.2	3497.5	488	18.4
1998	4,379.00	303.6	6.9	8893.5	408	22
1999	4,741.60	527.9	11.1	9736.8	337	22.1
2000	4,335.90	290.2	6.7	1324.7	430	19.4
2001	3,932.20	167.4	4.3	509.2	356	14.2
2002	3,441.10	97	2.8	429.6	348	10.7
2003	3,923.40	150.8	3.8	1313.2	348	12.9

11.5	587	1500	5.7	245.3	4,329.20	2004
12.8	513	1029.5	6.2	297.7	4,796.70	2005
11	460	897.1	6.3	289.8	4,609.60	2006
10.9	566	3804.6	6.1	298.9	4,913.40	2007
10.7	526	1893.3	3.8	198.1	5,212.10	2008
11.7	508	4254.9	6.8	387	5,663.60	2009
13.2	438	3057.7	8.7	533	6,122.30	2010
13.9	587	4441.8	10.6	728.5	6,882.30	2011
14.4	560	3256.5	9.8	715.1	7,314.80	2012
15.6	252	2537.2	10.1	758.7	7,477.00	2013
15.3	-	-	7.2	533.4	7,449.00	2014

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للأعوام (1994م-2003م)، (2000م-2014م) بالأسعار الثابتة، فلسطين.

ملحق رقم (4): بيانات ومؤشرات قطاع التجارة في فلسطين خلال الفترة (1994م-2014م)

السنة (م)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون دولار)	القيمة المضافة لقطاع التجارة (بالمليون دولار)	مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع التجارة الداخلية (بالألف دولار)	عدد المؤسسات العاملة في قطاع التجارة الداخلية	مساهمة قطاع التجارة في استيعاب الأيدي العاملة (%)
1994	3,080.70	476.2	15.5	-	-	-
1995	3,300.00	425	12.9	-	-	19.6
1996	3,340.10	379.4	11.4	-	-	18.2
1997	3,830.00	487.1	12.7	-	-	19.1
1998	4,379.00	524.9	12	17852.9	38904	18.2
1999	4,741.60	515.3	10.9	21235.4	39433	17

17.3	42498	17933.8	11.7	507.9	4,335.90	2000
19.5	38530	6478.5	11.5	452.1	3,932.20	2001
19.8	39084	2760	14.1	483.5	3,441.10	2002
19.9	39188	6549.9	11.9	466.7	3,923.40	2003
19.4	51004	34575.5	11	475.2	4,329.20	2004
19.2	57052	10407.1	10.2	490.7	4,796.70	2005
19	57131	17825.4	10.2	470.7	4,609.60	2006
19.4	57613	50397.3	12.6	619.3	4,913.40	2007
19.8	57987	28656.5	9.7	506.7	5,212.10	2008
19.1	61340	35094.6	9.8	555.5	5,663.60	2009
19.3	60226	34904.8	15.5	950.5	6,122.30	2010
20.3	68295	28262.2	17.8	1228.1	6,882.30	2011
-	69305	67392.7	17.8	1304.9	7,314.80	2012
-	70068	28018.1	17.3	1295.1	7,477.00	2013
-	76794	26604.2	17.3	1288.5	7,449.00	2014

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للأعوام (1994م-2003م)، (2000م-2014م) بالأسعار الثابتة، فلسطين.

ملحق رقم (5): بيانات ومؤشرات قطاع الخدمات في فلسطين خلال الفترة (1994م-2014م)

السنة (م)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون دولار)	القيمة المضافة لقطاع الخدمات (بالمليون دولار)	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لقطاع االخدمات (بالألف دولار)	عدد المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات	مساهمة قطاع الخدمات في استيعاب الأيدي العاملة (%)
1994	3,080.70	1318.7	42.8	-	-	-
1995	3,300.00	1625.4	49.3	-	-	30.5

34	–	–	51.1	1707.6	3,340.10	1996
33	–	–	55.2	2114.2	3,830.00	1997
31.8	12,373	27,948.80	55.9	2448.2	4,379.00	1998
32.8	12,781	31,031.00	55.2	2617.1	4,741.60	1999
35	14,144	19,591.60	59.7	2590.2	4,335.90	2000
40.3	12,223	5,896.20	59.6	2341.7	3,932.20	2001
41.5	12,978	11,380.60	59.4	2043.5	3,441.10	2002
38.5	11,925	11,224.20	59.5	2332.7	3,923.40	2003
40.1	17,763	50,479.60	60.1	2601.1	4,329.20	2004
40.1	16,422	27,366.70	61.3	2940.4	4,796.70	2005
41	15,645	21,778.60	64.3	2965.1	4,609.60	2006
41.1	21,797	43,519.40	60.8	2985.4	4,913.40	2007
43.1	23,050	45,821.80	62.9	3275.9	5,212.10	2008
45.3	24,144	55,714.10	60.9	3447.7	5,663.60	2009
44.3	26,519	52,853.30	54.7	3349.3	6,122.30	2010
42.1	29,954	48,187.20	51.6	3553.7	6,882.30	2011
–	33,662	100,183.80	52.8	3864.1	7,314.80	2012
–	33,793	82,524.80	52.9	3954.8	7,477.00	2013
–	34,862	127,984.2	57.3	4268.6	7,449.00	2014

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للأعوام (1994م–2003م)، (2000م–2014م) بالأسعار الثابتة، فلسطين.

ملحق رقم (6): بيانات ومؤشرات التجارة الخارجية في فلسطين خلال الفترة (1995م-2014م)
(بالمليون دولار)

السنة (م)	إجمالي قيمة الواردات	إجمالي قيمة الصادرات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات
1995	1,658.2	394.2	-1,264.0	2,052.4	-
1996	2,016.1	339.5	-1,676.6	2,355.5	21.9
1997	2,238.6	382.4	-1,856.1	2,621.0	23.7
1998	2,375.1	394.8	-1,980.3	2,769.9	25.5
1999	3,007.2	372.1	-2,635.1	3,379.4	22.3
2000	2,382.8	400.9	-1,982.0	2,783.7	30.6
2001	2,033.6	290.3	-1,743.3	2,324.0	22.8
2002	1,515.6	240.9	-1,274.7	1,756.5	21.4
2003	1,800.3	279.7	-1,520.6	2,079.9	20.5
2004	2,373.2	312.7	-2,060.6	2,685.9	19
2005	2,667.6	335.4	-2,332.1	3,003.0	20.2
2006	2,758.7	366.7	-2,392.0	3,125.4	20
2007	3,284.0	513.0	-2,771.1	3,797.0	24.9
2008	3,466.2	558.4	-2,907.7	4,024.6	25.1
2009	3,600.8	518.4	-3,082.4	4,119.1	22.9
2010	3,958.5	575.5	-3,383.0	4,534.0	26
2011	4,373.6	745.7	-3,628.0	5,119.3	31.4
2012	4,697.4	782.4	-3,915.0	5,479.7	29.7
2013	5,163.9	900.6	-4,263.3	6,064.5	30.4
2014	5,683.2	943.7	-4,739.5	6,626.9	29.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، التجارة الخارجية

ملحق رقم (7): مساهمة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995م-2014م) (بالمليون دولار)

السنة (م)	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع الإنشاءات	قطاع التجارة	قطاع الخدمات
1994	22.9	11.7	7.1	15.5	42.8
1995	21.3	11.3	5.3	12.9	49.3
1996	17.7	13	6.8	11.4	51.1
1997	15.9	10.1	6.2	12.7	55.2
1998	15.3	9.8	6.9	12	55.9
1999	13.9	8.9	11.1	10.9	55.2
2000	13.6	8.2	6.7	11.7	59.7
2001	17.1	7.6	4.3	11.5	59.6
2002	16.6	7.1	2.8	14.1	59.4
2003	17.8	7	3.8	11.9	59.5
2004	16.3	6.9	5.7	11	60.1
2005	17.3	4.9	6.2	10.2	61.3
2006	14	5.2	6.3	10.2	64.3
2007	14.5	6.1	6.1	12.6	60.8
2008	17.2	6.5	3.8	9.7	62.9
2009	16.3	6.1	6.8	9.8	60.9
2010	15.6	5.4	8.7	15.5	54.7
2011	14	5.9	10.6	17.8	51.6
2012	14.9	4.6	9.8	17.8	52.8
2013	15.5	4.1	10.1	17.3	52.9
2014	14.5	3.8	7.2	17.3	57.3
متوسط	**16.3**	**7.3**	**6.8**	**13.0**	**56.5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للأعوام (1994م-2003م)، (2000م-2014م) بالأسعار الثابتة، فلسطين.

ملحق رقم (8): نتائج الإحصاء الوصفي باستخدام برنامج EVIEWS

Descriptive statistics

	INV	AGRI	IND	TRAD	SER	CON01
Mean	332.1712	83.12907	197.3977	170.1744	543.2523	89.40465
Median	325.3684	83.50000	177.9094	128.2273	524.3500	70.05820
Maximum	532.3873	124.9000	313.8000	371.2000	821.1000	205.8000
Minimum	221.4865	46.80000	134.7000	92.68203	311.7945	16.80000
Std. Dev.	69.25800	17.92956	46.73934	85.31597	140.4900	50.94109

ملحق رقم (9): نتائج تحليل مصفوفة الارتباط

Correlation matrix

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/07/16 Time: 11:30
Sample: 1994Q1 2015Q2
Included observations: 86

	Correlation					
Probability	LINV	LAGRI	LCON	LIND	LSER	LTRAD
LINV	1.000000					

LAGRI	0.286079	1.000000				
	0.0076	-----				
LCON	0.690241	0.207867	1.000000			
	0.0000	0.0548	-----			
LIND	0.330676	-0.037920	0.716665	1.000000		
	0.0019	0.7289	0.0000	-----		
LSER	0.457170	-0.265403	0.710942	0.792293	1.000000	
	0.0000	0.0135	0.0000	0.0000	-----	
LTRAD	0.408678	-0.032483	0.811857	0.831236	0.801452	1.000000
	0.0001	0.7665	0.0000	0.0000	0.0000	-----

ملحق رقم (10): نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR model)

VAR model

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/14/16 Time: 11:50
Sample (adjusted): 1994Q3 2015Q2
Included observations: 84 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(LAGRI)	D(LCON)	D(LIND)	D(LSER)	D(LTRAD)
D(LAGRI(-1))	-0.750163	-0.275203	-0.050004	-0.073084	-0.016482
	(0.08244)	(0.11138)	(0.04247)	(0.02797)	(0.05636)
	[-9.09965]	[-2.47076]	[-1.17735]	[-2.61337]	[-0.29245]
D(LCON(-1))	0.082541	0.175075	0.039453	0.082808	0.077764
	(0.10134)	(0.13692)	(0.05221)	(0.03438)	(0.06928)
	[0.81449]	[1.27863]	[0.75565]	[2.40877]	[1.12244]
D(LIND(-1))	0.046714	0.423635	-0.193825	0.235027	0.007084
	(0.21944)	(0.29648)	(0.11305)	(0.07444)	(0.15001)
	[0.21288]	[1.42888]	[-1.71448]	[3.15733]	[0.04722]
D(LSER(-1))	-0.169988	-0.521948	0.020736	-0.523000	-0.172982
	(0.29678)	(0.40098)	(0.15290)	(0.10068)	(0.20289)
	[-0.57278]	[-1.30168]	[0.13562]	[-5.19492]	[-0.85259]
D(LTRAD(-1))	0.135298	-0.186396	0.061745	0.138539	-0.184321
	(0.18337)	(0.24776)	(0.09447)	(0.06221)	(0.12536)
	[0.73783]	[-0.75233]	[0.65358]	[2.22712]	[-1.47032]
C	-0.007553	0.016190	0.004108	0.012904	0.016132
	(0.01836)	(0.02481)	(0.00946)	(0.00623)	(0.01255)
	[-0.41133]	[0.65256]	[0.43419]	[2.07156]	[1.28503]
R-squared	0.547826	0.105294	0.081002	0.396050	0.033587
Adj. R-squared	0.518840	0.047941	0.022091	0.357336	-0.028362
Sum sq. resids	2.110917	3.853480	0.560285	0.242914	0.986563
S.E. equation	0.164508	0.222269	0.084753	0.055806	0.112464
F-statistic	18.89999	1.835886	1.375003	10.22997	0.542170
Log likelihood	35.52433	10.24645	91.23450	126.3354	67.47165
Akaike AIC	-0.702960	-0.101106	-2.029393	-2.865129	-1.463611
Schwarz SC	-0.529330	0.072524	-1.855763	-2.691499	-1.289981
Mean dependent	-0.003242	0.012947	0.004773	0.011035	0.012749
S.D. dependent	0.237161	0.227797	0.085705	0.069613	0.110903

Determinant resid covariance (dof adj.)	2.30E-10
Determinant resid covariance	1.59E-10
Log likelihood	351.6613
Akaike information criterion	-7.658602
Schwarz criterion	-6.790453